جمـهورية العـراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــة كربـــــــــلاء
كليـــــة الإدارة والاقتصـــــــاد
قســـم المحاســـبة

أولوية التطبيق للضابط الرقابي ودوره في الحد من المخاطر وانعكاسه على جودة التقارير المالية

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

مرتضى عطيه دحام عبدالله الراضي

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء لإكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

أزهر صبحي عبد الحسين الجبوري

1447هـ 2025م

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمُ

(سورة النساء: الآية " ١")

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(أولوية التطبيق للضابط الرقابي و دوره في الحد من المخاطر و انعكاسه على جودة التقارير المالية)**، التي تقدم بها الطالب **(مرتضى عطيه دحام)** الى قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء، قد جرى بإشرافي وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة.

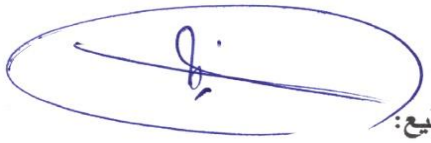

التوقيع:

الاسم: أ.م. د. ازهر صبحي عبدالحسين الجبوري

التاريخ: / / 2025

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

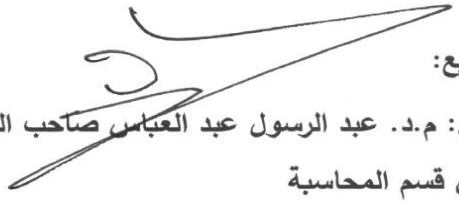

التوقيع:

الاسم: م.د. عبد الرسول عبد العباس صاحب السلمان

رئيس قسم المحاسبة

التاريخ: / / 2025

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ **(أولوية التطبيق للضابط الرقابي و دوره في الحد من المخاطر و انعكاسه على جودة التقارير المالية)**، التي تقدم بها الطالب **(مرتضى عطيه دحام)** الى قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة، قد جرت مراجعتها وتصحيحها من الناحية اللغوية من قبلي ووجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.د علي محمد ياسين

التاريخ: / / 2025

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف والمقوم اللغوي والمقومين العلميين على الرسالة الموسومة بـ **(أولوية التطبيق للضابط الرقابي و دوره في الحد من المخاطر و انعكاسه على جودة التقارير المالية)**، التي تقدم بها الطالب **(مرتضى عطيه دحام)** الى قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د حيدر عباس الجنابي

رئيس لجنة الدراسات العليا

التاريخ: / / 2025

التوقيع:

الاسم: أ.م. د هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

التاريخ: / / 2025

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على الرسالة التي تقدم بها الطالب **(مرتضى عطيه دحام)** الموسومة بـ **(أولوية التطبيق للضابط الرقابي و دوره في الحد من المخاطر و انعكاسه على جودة التقارير المالية)**، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة، وبتقدير ( ).

التوقيع:

الاسم: أ.د محمد محمود جاسم الطائي

(رئيساً)

التاريخ: / / ٢٠٢٥

التوقيع:

الاسم: م.د عبد الرسول عبد العباس صاحب السلمان

(عضواً)

التاريخ: / / ٢٠٢٥

التوقيع:

الاسم: أ.م محمد حسين علي القطب

(عضواً)

التاريخ: ٢٠ /٩/ ٢٠٢٥

التوقيع:

الاسم: أ.م. د. ازهر صبحي عبدالحسين الجبوري

(عضواً ومشرفاً)

التاريخ: ١٥/٩/ ٢٠٢٥

صدقت من مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء.

التوقيع:

الاسم: أ.م. د هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

التاريخ: / / ٢٠٢٥

الإهداء

إلى من بُعث بالعلم رحمةً، وبالهداية نورًا، سيدنا محمد (صل الله عليه و آله وسلم)، وإلى آله الطيبين الطاهرين، مصابيح الهدى وسفن النجاة...

أهدي هذا الجهد البسيط، وفاءً وعرفانًا لمن كانت رسالتهم أعظم الرسائل.

الباحث

شكر وامتنان

ابدأ كلامي بحمد الله والثناء عليه الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وسدّد خطاي في سبيل إتمامه على الوجه الذي أرجوه ، وسخّر لي من عباده من كان لهم فضلٌ كبير في بلوغ هذه الغاية، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمدٍ المصطفى، وعلى آله الطيبين الطاهرين، الذين أضاءوا دروب العلم والإيمان، وساروا بالحق هدى ورحمة للعالمين.

اما بعد...فأتوجه بأسمى آيات الشكر والاحترام إلى أستاذي الفاضل المشرف على رسالتي الأستاذ المساعد الدكتور/ **(أزهر صبحي عبد الحسين الجبوري)**، على ما بذله من جهد كريم، وتوجيه علمي رصين، ومتابعة دقيقة أثمرت عن إتمام هذا البحث، فله مني كل التقدير والامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى رئيس قسم المحاسبة المدرس الدكتور/ **(عبد الرسول عبد العباس صاحب)**، وإلى الهيئة التدريسية الموقّرة في قسم المحاسبة، تقديرًا لعطائهم الأكاديمي ودورهم في ترسيخ الأساس العلمي الذي انطلقت منه هذه الدراسة، ولكل ما قدّموه لي من علم ومعرفة.

وأخص بالشكر الأساتذة المحكمين الأفاضل، ورئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين، لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وابداء ملاحظاتهم العلمية القيمة التي ستزيد بلا شك من رصانتها وقيمتها العلمية.

كما لا يفوتني أن أتوجه بأسمى كلمات الشكر والعرفان إلى عائلتي الكريمة، وبالذات والديّ العزيزين، الذين أحاطوني بدعائهم، وساندوني بكل ما يملكون من حبٍ وصبرٍ وتضحية، فكانوا النور في أيامي، والراحة في تعبي.

كما أشكر من أعماق القلب كل من شجعني من الأصدقاء والزملاء، الذين كانوا جزءًا من هذه الرحلة، في السراء والضراء.

وأخيرًا، أسأل الله تعالى أن يبارك في هذا الجهد البسيط، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كما نفعني طيلة رحلتي في البحث ونهل العلم.

ومن الله التوفيق والسداد..... **الباحث**

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى قياس تأثير أولوية التطبيق للضابط الرقابي في الحد من المخاطر وانعكاسه على جودة التقارير المالية، وذلك في سياق القطاع المصرفي العراقي، وقد تمثل مجتمع البحث في جميع المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (ISX)، وتم اختيار عينة قوامها عشرة مصارف وهي(مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل، مصرف الخليج التجاري، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف دجلة و الفرات للتنمية والاستثمار، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل)، حيث وزعت الاستبانة عليها، وتكونت الاستبانة من ثلاث محاور، المحور الأول تناول أولوية التطبيق للضوابط الرقابية واشتمل على (45) فقرة توزعت على (3) أبعاد، وهي (منفعة الضوابط الرقابية، وتكلفة الضوابط الرقابية، والقيود المتأصلة للضوابط الرقابية)، فكان لكلاً من البُعد الاول والثاني (16) فقرة اما البُعد الثالث فله (13) فقرة ، أما المحور الثاني فتناول الحد من المخاطر وتضمن (41) فقرة توزعت على (2) من الأبعاد، وهي (تأثير واحتمالية وقوع المخاطر ، وشهية المخاطر)، فكان نصيب البُعد الاول (21) فقرة اما البُعد الثاني (20)، بينما المحور الثالث تناول جودة التقارير المالية واشتمل على (18) فقرة توزعت على (3) أبعاد، وهي (جودة المعلومات المحاسبية، وجودة الارباح، والتحفظ المحاسبي)، وكان لكل بُعد (6) فقرات، وبلغ عدد المشاركين في الاستبيان (125) موظفاً، وتم اعتماد برنامج (SPSS V.23) لتحليل البيانات.

توصل البحث إلى استنتاجات عدة اهمها أن تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية له دور كبير في الحد من المخاطر وهذا التأثير ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية، وفي ضوء الاستنتاجات قدم البحث عدة توصيات اهمها إجراء تقييم دوري للضوابط الرقابية باستخدام أدوات تحليلية منهجية، بما في ذلك مصفوفة تحليل الضوابط، لتحديد أولوية تطبيقها بما يضمن فعاليتها وملاءمتها وكفاءتها من حيث التكلفة.

الكلمات المفتاحية:

- أولوية التطبيق للضوابط الرقابية
- الحد من المخاطر
- جودة التقارير المالية

ثبت المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
الاهداء	أ
شكر وامتنان	ب
المستخلص	ج
ثبت المحتويات	د– هـ
ثبت الجداول	هـ– و
ثبت الاشكال	ز– ح
ثبت الملاحق	ح
ثبت المختصرات	ط– ي
المقدمة	2–1
الفصل الأول: دراسات سابقة ومنهجية البحث	31-3
المبحث الأول: دراسات سابقة	25-3
المبحث الثاني: منهجية البحث	31-26
الفصل الثاني: الضوابط الرقابية لتقارير مالية ذات جودة عالية	91-32
المبحث الأول: الضوابط الرقابية	50-32
المبحث الثاني: المخاطر و الحد منها	71-51
المبحث الثالث: جودة التقارير المالية	91-72
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	160-92
المبحث الاول: اختبار جودة مقياس الدراسة وتحليل اجابات افراد عينة البحث	112-93
المبحث الثاني: التحليل الوصفي وعرض وتحليل النتائج في ضوء إجابات	150-113

العينة المبحوثة	
المبحث الثالث: تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث	155-151
المبحث الرابع: اختبار وتحليل التأثير بين متغيرات البحث	160-156
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	162-161
المبحث الاول: الاستنتاجات	161
المبحث الثاني: التوصيات	162
المراجع والمصادر	176-163
الملاحق	188-177
المستخلص باللغة الانكليزية	B
عنوان الرسالة باللغة الانكليزية	A

ثبت الجداول

ت	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مراحل تطور ادارة المخاطر	57
2	التوزيع القطاعي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	94
3	المصارف عينة البحث	96
4	توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية	96
5	ترميز مقياس الدراسة	103
6	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (كولموغروف- سميرنوف)	105
7	التناسق بين مكونات المقياس (معامل كرونباخ الفا)	112
8	مقياس ليكرت الخماسي	113
9	متوسط إجابة المبحوثين والرأي السائد ومستوى الاجابة لمتغيرات البحث	114

10	التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة حول بُعد منفعة الضوابط الرقابية	116
11	التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة حول بُعد تكلفة الضوابط الرقابية	120
12	التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة حول بُعد القيود المتأصلة	124
17	ترتيب الاهمية بالاعتماد على شدة الإجابة لأبعاد متغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية	127
18	التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة حول بُعد تأثير واحتمالية وقوع المخاطر	130
19	التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة حول بُعد شهية المخاطر	135
20	ترتيب الاهمية بالاعتماد على شدة الإجابة لأبعاد متغير الحد من المخاطر	139
22	التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة حول بُعد جودة المعلومات المحاسبية	141
23	التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة حول بُعد جودة الارباح	144
24	التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة حول بُعد التحفظ المحاسبي	147
25	ترتيب الاهمية بالاعتماد على شدة الإجابة لأبعاد متغير جودة التقارير المالية	149
26	قاعدة تحديد قوة معامل الارتباط	152
27	قيم معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون بين متغيرات البحث الرئيسية	154
28	نتائج تحليل التباين (ANOVA)لاختبار معنوية نموذج الانحدار	157
29	نتائج اختبار سوبيل للوساطة	159

ثبت الاشكال

ت	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	المخطط الفرضي للبحث	30
2	اقسام الرقابة الداخلية	46
3	مصفوفة تحليل الضوابط الرقابية	48
4	مصفوفة المخاطر	64
5	علاقة الرقابة الداخلية والضوابط الرقابية والمخاطر	69
6	الخصائص النوعية الاساسية والتعزيزية لمعلومات التقارير المالية	90
7	التوزيع القطاعي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	95
8	النوع الاجتماعي لأفراد عينة البحث	98
9	الفئة العمرية لأفراد عينة البحث	99
10	سنوات الخدمة لأفراد عينة البحث	99
11	التحصيل الدراسي لأفراد عينة البحث	100
12	التخصص لأفراد عينة البحث	101
13	العنوان الوظيفي لأفراد عينة البحث	101
14	دورات التعليم المستمر لأفراد عينة البحث	102
15	الرسم الصندوقي(Boxplot) لفحص القيم المتطرفة او الشاذة لمتغيرات البحث	104
16	التوزيع الطبيعي لمتغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية	106
17	التوزيع الطبيعي لبُعد منفعة الضوابط الرقابية	107
18	التوزيع الطبيعي لبُعد تكلفة الضوابط الرقابية	107
19	التوزيع الطبيعي لبُعد القيود المتأصلة	108
20	التوزيع الطبيعي لمتغير الحد من المخاطر	108

21	التوزيع الطبيعي لبُعد تأثير واحتمالية وقوع المخاطر	109
22	التوزيع الطبيعي لبُعد شهية المخاطر	109
23	التوزيع الطبيعي لمتغير جودة التقارير المالية	110
24	التوزيع الطبيعي لبُعد جودة المعلومات المحاسبية	110
25	التوزيع الطبيعي لبُعد جودة الارباح	111
26	التوزيع الطبيعي لبُعد التحفظ المحاسبي	111
27	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الاجابة لأبعاد متغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية	128
28	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الاجابة لأبعاد متغير الحد من المخاطر	139
29	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الاجابة لأبعاد متغير جودة التقارير المالية	149
30	مخطط الوساطة بين متغيرات البحث	160

ثبت الملاحق

ت	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	أسماء السادة الخبراء والمحكمين حسب اللقب العلمي الذين استعان بهم الباحث	177
2	الاستبانة	188-178

ثبت المختصرات

المختصر بالإنجليزية	المصطلح الكامل بالإنجليزية	المصطلح الكامل بالعربية
AASB	Australian Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الاسترالية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
ASB	Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة
CIA	Certified Internal Auditor	المدقق الداخلي المعتمد
COSO	Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي
ERM	Enterprise Risk Management	ادارة المخاطر المؤسسية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS1	International Accounting Standard 1	المعيار المحاسبي الدولي الاول
IAS8	International Accounting Standard 8	المعيار المحاسبي الدولي الثامن
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الابلاغ المالي الدولية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
IP address	Internet Protocol Address	عنوان بروتوكول الإنترنت
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
ISX	Iraq Stock Exchange	سوق العراق للأوراق المالية

PLS-SEM	Partial Least Squares - Structural Equation Modeling	نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية
RIMS	Risk and Insurance Managers Society	جمعية مديري المخاطر والتأمين
Smart PLS 4	Smart partial least squares	برنامج النمذجة بالمعادلات الهيكلية
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات

المقدمة :

شهدت بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تطورات متسارعة أدت إلى زيادة مستوى التعقيد في العمليات التشغيلية، وهو ما انعكس على ارتفاع المخاطر التي تواجه المؤسسات في مختلف القطاعات، لا سيما القطاع المصرفي. ومع تزايد هذه المخاطر، أصبح من الضروري زيادة الضوابط الرقابية وتطويرها بما يضمن كفاءة وفعالية أنشطتها التشغيلية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية والالتزام بالمعايير المالية والمحاسبية، ويساعد على الحد من المخاطر المحتملة. فالضوابط الرقابية تمثل مجموعة من الإجراءات أو التدابير التي تطبّقها الشركة للحد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها، كما تهدف إلى ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات المالية والمحاسبية المعتمدة. كما تسهم الضوابط في تحقيق الشفافية والموثوقية والمصداقية في إعداد التقارير المالية، مما ينعكس إيجابًا على جودة هذه التقارير.

ومع ذلك، فإن لكثرة الضوابط آثارًا جانبية سلبية محتملة ترتبط بارتفاع كلفتها التشغيلية، إذ تتطلب المزيد من الوقت والموارد البشرية والتقنية لتنفيذها بفاعلية، كما تؤدي كثرة الضوابط الى تباطؤ سير العمل، مما يزيد التكاليف غير المباشرة ويحد من مرونة المؤسسة وديناميكيتها التشغيلية. وفي ظل تصاعد المنافسة في الأسواق، أصبحت السرعة والمرونة التشغيلية من العوامل الجوهرية لتعزيز الميزة التنافسية، مما يبرز الحاجة لإيجاد حلول عملية لمشكلة كثرة الضوابط. ومن هذا المنطلق، ظهرت فكرة اعتماد مبدأ "أولوية تطبيق الضوابط الرقابية" كحل لهذه المشكلة ، يقوم على المفاضلة بين الضوابط المختلفة وفقًا لتكلفتها، وأهميتها، ودورها في الحد من المخاطر، بحيث تُمنح الأولوية للضابط الذي يساهم بدرجة أكبر في تقليل احتمالية حدوث المخاطر أو تخفيف أثرها.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل عن مدى تأثير أولوية تطبيق الضوابط الرقابية في تقليل المخاطر وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، خصوصًا في القطاع المصرفي العراقي الذي يتسم بحساسية عالية تجاه المخاطر المالية والتشغيلية.

أما أهمية البحث فتتجسد في بُعدين متكاملين: الأول يتمثل في سد فجوة معرفية في الأدبيات الخاصة بالضوابط الرقابية من خلال التركيز على جانب "الأولوية" في التطبيق، والثاني يتمثل في تقديم حل علمي وعملي لمشكلة كثرة الضوابط الرقابية، بما يحد من المخاطر و يعزز من جودة التقارير المالية وموثوقيتها.

وينطلق البحث لتحقيق الهدف الرئيس المتمثل في بيان أثر أولوية التطبيق للضوابط الرقابية في الحد من المخاطر وانعكاسه على جودة التقارير المالية، مع التركيز على القطاع المصرفي العراقي، من خلال تطبيق الدراسة على عينة مكونة من عشرة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

أما من الناحية المنهجية، فقد استخدم البحث المنهج الكمي بالاعتماد على استبانة موزعة على موظفي المصارف المستهدفة، وتحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS V.23).

ويتألف هيكل البحث من خمسة فصول رئيسية:

* الفصل الأول: دراسات سابقة و منهجية البحث.
* الفصل الثاني: الجانب النظري(الضوابط الرقابية لتقارير ذات جودة عالية).
* الفصل الثالث: الجانب التطبيقي.
* الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

(دراسات سابقة ومنهجية البحث)

المبحث الأول: دراسات سابقة

المبحث الثاني: منهجية البحث

المبحث الاول

دراسات سابقة
(Previous studies)

يستعرض هذا المبحث اهم الدراسات المحلية و العربية و الاجنبية التي درست متغيرا واحدا او اكثر من متغيرات البحث الحالي، من اجل الاطلاع على اهداف واستنتاجات هذه الدراسات، كما سنوضح ما تميز به هذا البحث عن الدراسات السابقة مما يجعل منه اضافة علمية يمكن للباحثين الافادة منه لإكمال ما انتهت اليه الدراسات السابقة.

اولا : الدراسات التي تناولت الضوابط الرقابية والمخاطر

1- الدراسات المحلية

1- دراسة (جعفر و حميد، 2023)	
عنوان الدراسة	" تقييم الضوابط الرقابية للموجودات الثابتة للحد من مخاطر الاحتيال "
اهمية الدراسة	تتضح أهمية الدراسة من خلال البحث والتقصي عن الضوابط الرقابية التي يعد وجودها اساس في الحفاظ على الموارد المالية التي تعرضت إلى مخاطر الاحتيال خلال الموازنات الانفجارية والذي انعكس تأثيرها على العجز الذي لحق موازنات السنوات اللاحقة، فضلا إلى بيان اهمية الدور المهني للمدقق الداخلي بتقديم الخدمات التأكيدية والاستشارية في عينة الدراسة اللازمة بشأن الضوابط الرقابية المصممة لكشف ومنع الاحتيال.
اهداف الدراسة	تتمثل اهداف الدراسة بما يلي : 1- التعرف على الضوابط الرقابية المعتمدة و التحقق من مدى صلاحيتها و تنفيذها بشكل يحقق الاهداف. 2- التعرف على الاستراتيجية المعتمدة لمواجهة مخاطر الاحتيال في عينة الدراسة من خلال دراستها و تقييمها و مقارنتها بالأطر والادلة العالمية. 3- التعرف على المعرفة الذاتية التي يمتلكها المدقق الداخلي في عينة الدراسة ومدى امكانية قيامه بتقييم البيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية و تقييم الضوابط من خلال اجراء التحقيقات. 4- اقتراح آلية لتقييم المدقق للضوابط الرقابية بالاعتماد على الأطر والادلة العالمية.
مشكلة الدراسة	لقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن الضوابط الرقابية تشكل الركيزة الاساسية في الرقابة الداخلية وان تصميمها بشكل جيد يعتمد على دراسة العوامل الداخلية والخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية بحيث يساهم ذلك التصميم في الحد من مخاطر الاحتيال، الامر الذي يتطلب دراسة و تقييم تلك العوامل فضلا عن تقييم

	مدى تصميم تلك الضوابط بحيث تحقق الاهداف التي صممت من اجلها واستنادا لذلك فقط تم طرح التساؤلات الاتية: 1- هل توجد استراتيجية للاستجابة لمخاطر الاحتيال تتضمن خطة لدراسة و تقييم البيئة المحيطة ؟ 2- هل تتوافر ضوابط رقابية مصممة بشكل جيد و تتميز بالفاعلية و الكفاءة ؟ 3- هل تتوافر صلاحيات موثقة و كافية تمكن المدقق الداخلي من اجراء التقييم للضوابط الرقابية و التحقيق في اسباب فشلها ؟
استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن الضوابط الرقابية تُعد الركيزة الأساسية التي يستند عليها التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الاحتيال، ويتطلب ذلك وجود بيئة رقابية فاعلة وتقييم مستمر للمخاطر. كما كشفت النتائج عن عدم اعتماد استراتيجية واضحة للحد من مخاطر الاحتيال من قبل عينة الدراسة، وعدم ملاءمة تلك الاستراتيجيات للأطر الرقابية والأدلة العالمية. وبالرغم من امتلاك الجامعة المستنصرية دليلًا للتعريف بمخاطر الاحتيال يتضمن ضوابط مانعة وكاشفة، إلا أن هذا الدليل يعاني من الضعف نتيجة لعدم تحديثه بما يتلاءم مع المتغيرات البيئية المحيطة. كما أظهرت الدراسة أهمية إشراك العاملين في التدقيق الداخلي في الدورات والورش التدريبية التي تعزز من كفاءتهم ومعرفتهم بالمستجدات الحديثة في هذا المجال. وفيما يتعلق برقابة الموجودات الثابتة، بيّنت الدراسة أن الضوابط الرقابية المعتمدة تعاني من ضعف في التصميم والتنفيذ، في حين أبدت عينة الدراسة دعمها لدور المدقق الداخلي في تقييم تلك الضوابط، مع توفر الصلاحيات المناسبة التي تمكّنه من أداء مهامه بفعالية.
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة بقسم الرقابة و التدقيق الداخلي في مركز الجامعة المستنصرية وشُعب الرقابة و التدقيق الداخلي في كليات العلوم، الآداب، الادارة والاقتصاد، والتربية.
نوع الدراسة	دراسة منشورة في مجلة: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية بالمجلد (20) ، العدد (81) ،سنة (2023) ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية.
التشابه مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في معالجتهما لدور الضوابط الرقابية في تقليل المخاطر، واشتراكهما في الهدف المتمثل في الحد من المخاطر، سواء كانت احتيالية أو عامة.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث تركيزها على الموجودات الثابتة فقط، في حين تشمل الدراسة الحالية الرقابة على الأنشطة والعمليات بشكل عام. كما تركز الدراسة السابقة على مخاطر الاحتيال تحديدًا، بينما تتناول الدراسة الحالية المخاطر بمفهومها الشامل. إضافةً إلى ذلك، تُبرز الدراسة الحالية انعكاس تطبيق الضوابط الرقابية على جودة التقارير المالية، وهو جانب لم تتطرق إليه الدراسة الأخرى.

2- الدراسات العربية

1- دراسة (أبو رشيد ، 2015)	
عنوان الدراسة	" دور الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر إدارة الأرباح "دراسة ميدانية على المصارف التجارية السورية"
اهمية الدراسة	تنبع أهمية البحث من النقاط الآتية : اولا: من الناحية العلمية : 1- تناولت الدراسة أحد الموضوعات الهامة في العصر الراهن والتي تشغل حاليا اهتمام اغلب الاقتصاديين والمفكرين الماليين، فالانهيارات المالية للمصارف وارتفاع درجات المخاطرة تسهم في انخفاض الاستثمارات. 2- يعتبر الهدف من توافر قواعد قانونية مناسبة تنظم عملية نشر التقارير المالية للمصارف هو الحفاظ على حقوق الأطراف صاحبة المصالح في المصارف، من خلال تجنيب المهتمين بنشاط المصارف من الوقوع في الغش أو التضليل أو تلقي معلومات غير صحيحة انطلاقا من عدم إكساب التقارير المالية صورة مغايرة للحقيقة بالاستناد لعملية اختيار السياسات المحاسبية البديلة لإنتاج مخرجات نظام المعلومات المحاسبية. ثانيا : من الناحية العملية : 1- للمصارف دور هام في تفعيل أنشطة الأسواق المالية وتقليل المخاطر المرافقة لاستثماراتها بالإضافة لدورها البارز في تنشيط العجلة الاقتصادية. 2- يرتبط نمو وازدهار الأسواق المالية بمدى كفاءة وشفافية المصارف، الأمر الذي لا يتحقق بدون تقديم صورة عادلة عن المركز المالي للمصارف وقيمها السوقية، في ظل توفر ضوابط رقابية مناسبة، مما يساعد في الحد من مخاطر إدارة الأرباح.
اهداف الدراسة	تمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة حول: 1- بيان وجود العلاقة بين توافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية وبين الحد من مخاطر ممارسة إدارات المصارف لإدارة الأرباح. 2- بيان مدى الالتزام بتطبيق القواعد القانونية في المصارف التجارية السورية بالاعتماد على الجهات الإشرافية والرقابية الخارجية كالمصرف المركزي وهيئة سوق الأوراق المالية من جهة وعلى المصارف وادارتها من جهة ثانية.
مشكلة الدراسة	لقد تمثلت مشكلة الدراسة في إن تراخي العمليات الرقابية التي أدت إلى انهيارات مالية في عدد من أسواق الأوراق المالية الدولية نتيجة تقديم معلومات غير صحيحة من قبل المصارف نتيجة تلاعب إدارة المصرف بإدارة الأرباح، ومن هنا تركزت مشكلة الدراسة على توافر الضوابط الرقابية في المصارف السورية للحد من قدرة المصارف على إدارة الأرباح. وتمثلت مشكلة الدراسة في عدة نقاط من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية : 1- هل يعتبر عدم توافر الآليات والضوابط الرقابية في المصرف في ظل توفر الدافع لدى إدارة المصرف سبب لإدارة الأرباح ؟

	2- هل يعتبر تحقيق المنافع الذاتية لإدارة المصرف في ظل قواعد قانونية تتضمن بعض الثغرات سبب لممارستها إدارة الأرباح ؟ 3- هل يعتبر مراجع الحسابات مسؤولا تجاه مخاطر إدارة الأرباح من قبل إدارة المصرف في ظل آليات وضوابط رقابية للمصرف غير متكاملة ؟
استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن غياب الآليات والضوابط الرقابية في المصرف، في ظل وجود دافع لدى الإدارة، يُعدّ أحد الأسباب الرئيسة لممارسة إدارة الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية. كما أن سعي الإدارة لتحقيق منافع ذاتية في ظل وجود ثغرات قانونية يساهم كذلك في تفاقم هذه الممارسات. وقد أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية وبين الحد من قدرة هذه المصارف على إدارة الأرباح.
عينة الدراسة	تألف مجتمع الدراسة من جميع فروع المصرف التجاري السوري في مدينة حلب وعددها (18 فرعا).
نوع الدراسة	دراسة منشورة في مجلة : مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية بالمجلد (37) ، العدد(2) ، سنة (2015) جامعة تشرين / سوريا.
التشابه مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول كلتيهما دور الضوابط الرقابية في الحد من المخاطر، كما تهدفان إلى منع أو تقليل الممارسات الضارة التي قد تؤثر في مصداقية الأداء المالي، إضافة إلى ارتباطهما بجودة ومصداقية المعلومات المالية أو المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسات في اتخاذ قراراتها.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من عدة جوانب، إذ تركز على مخاطر إدارة الأرباح تحديدًا، في حين تتناول الدراسة الحالية المخاطر بصورة عامة. كما ركزت الدراسة السابقة على الدور العام للضوابط الرقابية، بينما تعالج دراستنا أولوية تطبيق هذه الضوابط وتأثيرها. إضافةً إلى ذلك، فإن دراستنا تتناول انعكاس الضوابط الرقابية على جودة التقارير المالية، وهو جانب لم تتطرق إليه الدراسة المقارنة.

2- دراسة (بن ساسية ، 2017)	
عنوان الدراسة	" دور الضوابط الوقائية لنظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر " "دراسة حالة المصرف الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي - وحدة تقرت- "
اهمية الدراسة	وتبرز أهمية الدراسة في ما يلي : 1- إظهار العلاقة بين الضوابط الوقائية في المؤسسة الاقتصادية وبين الحد من المخاطر؛ 2- إظهار مدى تطبيق هذه الضوابط في المؤسسة ومعرفة ما قدمته هذه الضوابط في التقليل من نسبة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية.
اهداف الدراسة	تمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة حول الإجراءات الوقائية المتعلقة بنظام الرقابة

	الداخلية لتقليل من المخاطر داخل المؤسسة باعتباره من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات خاصة الاقتصادية منها لتأثيرها المباشر بالأداء، فالتقليل من هذه المخاطر يكون من خلال إعداد خطط احترازية وهي خطوة جد ضرورية في المؤسسة.
مشكلة الدراسة	لقد تمثلت مشكلة الدراسة في الإشكالية التالية : (ما مدى تطبيق الضوابط الوقائية لنظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر في المصرف الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي CAMEG- وحدة تقرت ؟) ولحل الإشكالية المطروحة تم الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية : 1- ما مدى اعتماد المصرف الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي CAMEG على الضوابط الوقائية ؟ 2- ما مدى فاعلية الضوابط الوقائية في المؤسسة؟
استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في نقاط قوة وضعف في نظام الرقابة وإدارة المخاطر داخل المؤسسة. أولاً: نقاط القوة أظهرت النتائج أن المؤسسة تعتمد على ضوابط وقائية فعالة تُمكّنها من التصدي للمخاطر والمشكلات المحتملة، مما يعزز من استمراريتها ونموها. كما يلعب قسم الوقاية والأمن الصناعي دورًا محوريًا في الحد من المخاطر من خلال تطبيق خطط وإجراءات احترازية واضحة. وتعتمد المؤسسة، بحكم طبيعة نشاطها التجاري، على التنبؤ في تسيير عمليات التموين والبيع، بهدف تجنّب الخسائر. إضافة إلى ذلك، تستخدم المؤسسة نظام معلومات متطور ومعقد يسهم في تسريع المعاملات وضمان سرية المعلومات. ومن أبرز مظاهر الوعي بالمخاطر الحديثة، قيام المؤسسة بتخصيص شبكة مؤمنة للتعامل مع باقي الوحدات والمصارف التجارية، بما يقلل من احتمالات الاختراقات الإلكترونية. كما يلتزم العاملون باحترام النظام الداخلي وبنود الاتفاقية الجماعية، مما يعزز من الانضباط والامتثال المؤسسي. ثانيًا: نقاط الضعف رغم نقاط القوة المذكورة، كشفت الدراسة عن وجود بعض أوجه القصور، منها اعتماد المؤسسة على المركزية في اتخاذ القرار، مما قد يحدّ من سرعة الاستجابة للمخاطر. كما تفتقر المؤسسة إلى قسم متخصص بإدارة المخاطر، إذ يقتصر التعامل مع المخاطر على الجانب الوقائي المرتبط بالحوادث المادية فقط. ويُسجَّل كذلك غياب كاميرات المراقبة، ما يُضعف من فعالية الرقابة الداخلية الفورية. كما تعاني المؤسسة من تعدد المهام ونقص في اليد العاملة، ما يسبب ضغطًا في العمل وتقليصًا لوقت الراحة، وهو ما قد ينعكس سلبًا على الأداء العام للعاملين.
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة بالمصرف الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي وذلك من خلال دراسة حالة الضوابط الوقائية لنظام الرقابة الداخلية ودوره في التقليل من المخاطر داخل المؤسسة.

نوع الدراسة	مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في ميدان :علوم اقتصادية ،علوم التسيير و علوم تجارية / فرع علوم التسيير، تخصص : تدقيق ومراقبة تسيير/ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم علوم التسيير/ جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر.
التشابه مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في عدد من الجوانب، أبرزها أن كلتا الدراستين تبحثان في دور الضوابط ضمن نظام الرقابة، كما تهدفان إلى الحد من المخاطر المؤسسية والمالية.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في عدة جوانب جوهرية؛ إذ ركزت على الضوابط الوقائية بوصفها جزءًا من نظام الرقابة الداخلية، في حين تناولت الدراسة الحالية أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وترتيبها وفق معايير محددة. كما أن هذه الدراسة اقتصرت على هدف تقليل المخاطر، بينما ربطت الدراسة الحالية بين تطبيق الضوابط وتحسين جودة التقارير المالية إلى جانب خفض المخاطر. إضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة السابقة نظام الوقاية كجزء من الرقابة الداخلية بشكل عام، في حين تميزت الدراسة الحالية بمعالجة أثر كل ضابط على حدة وتحديد أولويته من منظور اقتصادي ورقابي.

3- الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Oktavia & Pamungkas, 2019)	
عنوان الدراسة	" Internal Controls in the Sales Cycle to Minimize Risks" (Case Study at PT XYZ) " الضوابط الداخلية في دورة المبيعات لتقليل المخاطر" (دراسة حالة في - PT XYZ- وهي شركة تعمل في مجال نشر وطباعة الصحف في اندونيسيا)
اهمية الدراسة	تكمن أهمية الدراسة في ان تعد المبيعات مصدرًا رئيسيًا لأرباح الشركات، كما تعد زيادة المبيعات هدفًا مهمًا للعمليات التشغيلية للشركة. تسعى الشركة جاهدة للتأكد من أن عملياتها تتماشى مع أهداف الشركة. أثناء عملية التشغيل، ستجد الشركة بالتأكيد مشاكل ومخاطر يمكن أن تعيق أهدافها. لذلك، تحتاج الشركات إلى نظام لتقليل المخاطر. تبيع العديد من الشركات بالائتمان من أجل زيادة الطلب على سلعها. ومع ذلك، يمكن أن يكون لمبيعات الائتمان تأثير سلبي على أعمال الشركة إذا لم يتم

	إدارتها بشكل صحيح. تمثل المستحقات غير القابلة للتحصيل النقد غير المتاح لدفع الأرباح والديون ورواتب الموظفين والالتزامات القانونية والمسؤوليات الضريبية أو لتمويل عمليات الشركة. ونتيجة لذلك، تتوقف عمليات إنتاج الشركة.
اهداف الدراسة	تماشياً مع صياغة مشاكل البحث المذكورة ، هناك ثلاثة أهداف رئيسية لهذه الدراسة: 1-تقييم دورة المبيعات في شركة PT XYZ. 2-تقييم الضوابط الداخلية لدورة المبيعات في شركة PT XYZ. 3-اقتراح تحسينات على نظام الرقابة الداخلية لدورة المبيعات في PT XYZ.
مشكلة الدراسة	لقد تمثلت مشكلة الدراسة في الاتي : 1-أن النقد مورد حيوي في الشركة. لذلك، يجب إدارة كل دولار من أرباح الشركة في شكل مستحقات بشكل صحيح وقابل للتحصيل. بناءً على بيان المركز المالي لشركة PT XYZ، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2016، فإن أكبر أصول الشركة مدمجة في مستحقات تجارية. نصف أصول الشركة مدمجة في الحسابات المدينة، تليها المستحقات بنسبة 17٪ والأصول الثابتة بنسبة 9٪ من إجمالي أصول الشركة. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2016، تهيمن المعاملات ذات الأعمار المستحقة على مستحقات الشركة. كانت هذه المستحقات ذات الأعمار العالية مشكلة مستمرة في السنوات الأخيرة. 2- تم العثور على نقاط ضعف كبيرة في الرقابة الداخلية في الشركات الصغيرة أو الأقل ربحية أو شديدة التعقيد أو سريعة النمو أو المعاد هيكلتها. و PT XYZ هي شركة ذات عدد قليل من الموارد. و هي غير مدرجة في بورصة إندونيسيا كما انها موجودة في سوق مبيعات صغير. إن ضعف الضوابط الداخلية قد يخلق مساحة للمخاطر والاحتيال المحتمل. تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديات في تنفيذ أنظمة فعّالة للرقابة الداخلية. ويرجع هذا إلى القيود المفروضة على الموظفين، وقيود الموارد، والدخل المحدود لتغطية تكاليف إنشاء الرقابة الداخلية. وبناءً على وصف عملية المبيعات في PT XYZ، وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية في دورة المبيعات والمخاطر الأخرى غير القابلة للتحديد، هناك مشكلة في عمليات أعمال المبيعات والرقابة الداخلية على دورة المبيعات في PT XYZ.
استنتاجات الدراسة	تمثلت نتائج الدراسة في أن إجراء دورة مبيعات الشركة يتم وفقًا لإجراء متوقع يعتمد على نظام معلومات المبيعات، ومع ذلك، هناك بعض العيوب التي تمت مواجهتها في تنفيذ إجراء البيع، مثل تجميع المبيعات دون إذن من المدير، ووجود فاتورة ضريبية غير منشورة، وإرسال فواتير في وقت متأخر إلى الشركات الحكومية، كما كشفت الدراسة أنه لا تزال هناك بعض نقاط الضعف التي يجب تحسينها في نظام الرقابة الداخلية في نظام مبيعاتPT XYZ ، إذ تحتاج مكونات بيئة الرقابة في الشركة إلى اهتمام الإدارة والتحسين، فليس لدى الشركة إجراءات تشغيل موحدة أو معيار سلوك أو مدونة أخلاقيات، وفي تحليل مكونات تحليل المخاطر، لا تمتلك الشركة إجراءً رسميًا لتحليل المخاطر أو سياسة إقراض ائتماني

	أو سياسة وإجراءات مراجعة العملاء، ونادرا ما تتم مراجعة جداول التقادم، لذا فإن الديون المعدومة مرتفعة، وفي تحليل مكونات أنشطة الرقابة الداخلية، تم اكتشاف أن فواتير المبيعات يتم تقديمها بدون فواتير ضريبية، مما يؤدي إلى ديون معدومة، ولم تعتمد الشركة بعد نظاماً متكاملاً للأقسام، وهناك العديد من معاملات المبيعات التي يتم تسجيلها يدويًا، وفي تحليل مكونات المعلومات والاتصالات، تستخدم الشركة نظام معلومات غير متكامل بشكل متبادل بين الأقسام، وتشير نتائج التحليل على مكون المراقبة إلى أن الشركة ليس لديها عملية مراقبة دورية وإجرائية، كما لا تمتلك الشركة أجندة مراقبة منفصلة أو عمليات تفتيش غير معلنة، كما تم اكتشاف أن توصيات التدقيق لم تتم معالجتها وتبقى نفس المشكلة في العام التالي.
عينة الدراسة	تمثلت عينة البحث بشركة PT XYZ PT XYZ هي شركة تعمل في مجال نشر وطباعة الصحف.
نوع الدراسة	مقالة منشورة في سلسة التطورات في البحوث الاقتصادية والتجارية والإدارية، المجلد 89 / وقائع المؤتمر الأول للأعمال والاقتصاد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (APBEC 2018)/ كلية الاقتصاد والأعمال ، جامعة إندونيسيا /اندونيسيا.
التشابه مع الدراسة الحالية	تشترك الدراستان في تناولهما لموضوع الضوابط الرقابية ودورها في الحد من المخاطر، واهتمامهما بتحقيق كفاءة الأداء المالي والرقابي.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	هذه الدراسة ركزت على تطبيق الضوابط داخل دورة المبيعات فقط، بينما ركزت الدراسة الحالية على أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وتأثيرها الأوسع على تقليل المخاطر وجودة التقارير المالية..

2- دراسة (Brum & et al , 2023)	
عنوان الدراسة	" Influence of internal controls to risk mitigation: Focus on compliance with accounting information " "تأثير الضوابط الداخلية على التخفيف من المخاطر: التركيز على الامتثال للمعلومات المحاسبية "
اهمية الدراسة	تكمن أهمية الدراسة في الحاجة إلى التخفيف من المخاطر التي تؤثر على امتثال المعلومات المحاسبية داخل المنظمات، نظرًا للحاجة إلى معلومات سريعة وآمنة لاتخاذ القرار.
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الضوابط الداخلية في الحد من مخاطر الامتثال للمعلومات المحاسبية.
مشكلة الدراسة	تناولت هذه الدراسة مشكلة البحث المتعلقة بمساهمة الضوابط الداخلية في التخفيف من مخاطر الامتثال لمعلومات المحاسبة وثانيًا القضايا التكنولوجية.

استنتاجات الدراسة	تظهر النتائج بطريقة عملية امتثال المعلومات من خلال الضوابط الداخلية التي تم إنشاؤها على مستوى العمليات التشغيلية للمنظمة، حتى لو تم تطوير بعض الضوابط بطريقة غير رسمية. بالإضافة إلى ذلك، تحدد النتائج التكنولوجيا باعتبارها الخطر الأكثر أهمية للمنظمة والتشريعات باعتبارها أحد المخاطر المتأصلة في الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد الحاجة إلى دمج إدارة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية لتحسين امتثال المعلومات. يمكن نقل الحالة المدروسة إلى سياقات أخرى حيث يمكن أن تصبح مرجعًا مساهمًا لتحسين الضوابط الداخلية والامتثال للمعلومات المحاسبية.
عينة الدراسة	تم جمع البيانات من خلال المقابلات مع المديرين والموظفين في مؤسسة النقل العام.
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة المحاسبة والأعمال بالمجلد (18) ، العدد (36) ، سنة (2023)، (رقم الصفحات 139- 160) ، القسم الأكاديمي للعلوم المحاسبية ، الجامعة البابوية الكاثوليكية في بيرو.
التشابه مع الدراسة الحالية	تشترك الدراستان في التركيز على دور الضوابط الرقابية (أو الداخلية) في الحد من المخاطر، وفي ارتباطهما بـ جودة المعلومات المحاسبية أو المالية.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في تركيزها على تأثير الضوابط الداخلية من حيث الامتثال للمعلومات المحاسبية، في حين تركز الدراسة الحالية على أولوية تطبيق الضوابط ودورها في الحد من المخاطر وانعكاسها على جودة التقارير المالية بشكل أشمل.

ثانيا : الدراسات التي تناولت الضوابط الرقابية مع جودة التقارير المالية

1- مصادر محلية

1- دراسة (حميد ، 2018)	
عنوان الدراسة	" Internal Controls Over Financial Reporting " " الضوابط الداخلية على التقارير المالية "
اهمية الدراسة	تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تقديم تقارير مالية فعالة وموثوقة. إنها الأداة التي تستخدمها الإدارة لتقديم معلومات موثوقة للأطراف الداخلية والخارجية. علاوة على ذلك، فهي تساعد الإدارة على تحقيق أهداف الشركة. يضمن نظام الرقابة الداخلية الجيد اتباع السياسات وحماية الأصول وتحقيق الأهداف. بناءً على فعالية نظام الرقابة الداخلية، يمكن للإدارة التأكد من أن التقارير المالية موثوقة وليست مضللة. لذلك، من المهم البحث في هذا الموضوع لفحص أهداف النظام و أوجه القصور فيه.
اهداف الدراسة	الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص أهداف نظام الرقابة الداخلية وأوجه القصور فيه.

مشكلة الدراسة	تمثلت مشكلة الدراسة في ان الأزمات المالية زادت في العقود الأخيرة مما أدى إلى انعدام الثقة في التقارير المالية. إن التقارير المالية هي مسؤولية الإدارة. لذلك، فإن الإدارة مسؤولة عن وجود نظام جيد للرقابة الداخلية على تقاريرها المالية. وقد فشل هذا النظام مرات عديدة وتسبب في مشكلة كبيرة للأطراف المعنية مثل المستثمرين والدائنين. ونتيجة لذلك، فإن الرقابة الداخلية الموثوقة والفعالة على التقارير المالية أمر حيوي. وبالتالي، لتجنب هذه المشكلة يجب أن يتم تطبيق نظام رقابة داخلية سليم في كل كيان للمساعدة في تحقيق أهداف هذا الكيان وتوفير تقارير مالية موثوقة.
استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة إلى ان الرقابة الداخلية تعد من أهم الإجراءات التي يجب على الإدارة تنفيذها في الشركة. فهي تساعد في منع الاحتيال وإساءة استخدام الأصول وتمكن الإدارة من تحقيق الأهداف. بناءً على فعالية الرقابة الداخلية، يمكن للإدارة تقديم ضمان معقول بشأن التقارير المالية. يتيح نظام الرقابة الداخلية الجيد للإدارة تقديم تقارير مالية موثوقة. يحتاج الدائنون والمستثمرون إلى الحصول على تقارير مالية موثوقة حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لنظام الرقابة الداخلية الجيد أن يجعل العمليات أكثر فعالية وكفاءة. إنها طريقة تستخدمها الإدارة للتأكد من اتباع السياسات واللوائح. من ناحية أخرى، توجد أيضًا قيود تؤثر على إجراءات الرقابة الداخلية. قد يتم تجاوزها من قبل الإدارة لإظهار تقارير مالية غير صحيحة أو غير دقيقة. لا يسمح تصميم النظام أو الأنشطة أحيانًا للإدارة والموظفين باكتشاف ومنع الأخطاء أو الاحتيال. على الرغم من ذلك، لا تزال الرقابة الداخلية السليمة طريقة فعالة لتقديم تقارير مالية موثوقة ودقيقة. كما أنها تساعد في تحقيق أهداف الشركة ككل.
عينة الدراسة	اعتمدت منهجية البحث على ملاحظة المصادر ذات الصلة وفحص المشكلة. ومراجعة الأدبيات هي الطريقة المستخدمة في هذا البحث للوصول إلى الاستنتاجات. وقد تم جمع المعلومات من مصادر مختلفة وتم شرحها ووصفها بطريقة تجعل الموضوع سهل الفهم. وقد تم وصف جميع المعلومات التي تم جمعها بطريقة تجعلها واضحة وموجزة للقراء.
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية بالمجلد (2) ، العدد (42)ج2 ، سنة (2018) ، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت.
التشابه مع الدراسة الحالية	الدراستان كلتاهما تركزان على دور الضوابط الداخلية أو الرقابية في تحسين جودة التقارير المالية وضمان موثوقيتها.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	هذه الدراسة تركز بشكل عام على أثر الضوابط الداخلية على التقارير المالية، بينما الدراسة الحالية تتناول ترتيب أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وتأثير ذلك على الحد من المخاطر وانعكاسه على جودة التقارير المالية بشكل أكثر تفصيلاً. كما ان هذه الدراسة نظرية ولا تتمثل نتائجها بجانب عملي، اما دراستنا الحالية فتتمثل نتائجها في اثر الضوابط الرقابية المتوقع على جودة التقارير المالية و بصورة عملية ، بالإضافة إلى اثر الضوابط الرقابية المتوقع على المخاطر.

2- دراسة (كاطع و خلف ،2021)	
عنوان الدراسة	" دور اجراءات الرقابة الداخلية في تعزيز جودة القوائم المالية وتأثيرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية "
اهمية الدراسة	إن ضعف الابلاغ المالي عن النشاط المالي للشركة سيفقد القوائم المالية تمثيلها العادل للمركز المالي مما سينعكس سلبا على قيمتها السوقية ، وبالنتيجة فإن الرقابة الداخلية تعد من العناصر الاكثر اهمية في تحقيق جودة الابلاغ المالي. وإن الانفتاح على الاستثمار الخارجي يمكن أن يقدم رأس مال يساهم في تخفيف الضغط عن التمويل الداخلي وكذلك زيادة فرص الانفتاح في سوق العمل، وعليه فإن الاهمية ناتجة عن الاتي : 1- أن الرقابة الداخلية تعزز الثقة في القوائم المالية. 2- أن اجراءات الرقابة الداخلية تزيد ثقة المستثمر في مصداقية القوائم المالية. 3- أن للرقابة الداخلية دور في اتخاذ القرارات الاستثمارية. 4- يعتمد القرار الاستثماري على جودة القوائم المالية.
اهداف الدراسة	إن الهدف الذي تسعى الدراسة لتحقيقه هو : 1-بيان مدى تأثير اجراءات الرقابة الداخلية في جودة القوائم المالية. 2-دراسة مدى تأثير اجراءات الرقابة الداخلية في القرارات الاستثمارية. 3-مدى إمكانية زيادة الاستثمار عن طريق تعزيز الرقابة الداخلية. 4-إلقاء الضوء على واقع الرقابة الداخلية في الوحدات العاملة في البيئة العراقية.
مشكلة الدراسة	تُعد مشكلة تحقيق جودة للبيانات المفصح عنها واحدة من العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمر ، فكلما زادت جودة المعلومات المفصح عنها ، زادت منفعتها في اتخاذ القرارات و هو ما يمثل قيمة لدى مستخدميها ، و عليه فإن الدراسة ستناقش المشاكل الاتية: 1- هل أن اجراءات الرقابة الداخلية تساهم في تعزيز جودة القوائم المالية ؟ 2- هل أن اجراءات الرقابة الداخلية تعزز موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية ؟ 3- هل أن اجراءات الرقابة الداخلية تساهم في زيادة الاستثمار؟ 4- هل أن اجراءات الرقابة الداخلية تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بالمعلومات الواردة في القوائم المالية؟ 5- هل أن اجراءات الرقابة الداخلية تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية ؟
استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن نتائج التحليل الإحصائي بيّنت وجود علاقة ارتباط وتأثير بين الرقابة الداخلية وجودة القوائم المالية، مما ينعكس على اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويُعدّ نظام الرقابة الداخلية في أي شركة الداعم الأول لتقديم قوائم مالية تتمتع بجودة وموثوقية المعلومات الواردة فيها، كما يُسهم هذا النظام بشكل كبير في ضمان جودة القوائم المالية، بالإضافة إلى أن إجراءات الرقابة الداخلية تحدد مدى جودة المعلومات الواردة في هذه القوائم.
عينة الدراسة	تم تصميم استبانة استقصائية لآراء العاملين في الرقابة الداخلية والادارات العليا في عدد من الشركات العاملة في محافظة ذي قار و بمختلف القطاعات، و كذلك

	المستفيدين من جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية في سوق العراق للأوراق المالية.
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية بالمجلد (13) ، العدد (1) ، سنة (2021) ، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الانبار.
التشابه مع الدراسة الحالية	تشترك الدراستان في التركيز على أثر الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير أو القوائم المالية.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تناولت هذه الدراسة تأثير الإجراءات الرقابية على اتخاذ قرارات المستثمرين من خلال جودة القوائم.، بينما ستركز دراستنا الحالية على دور الضوابط في تقليل المخاطر وما يترتب عليه من تحسين في جودة التقارير المالية.

2- المصادر العربية

1- دراسة (سلامة ، 2019)	
عنوان الدراسة	WHAT IS THE IMPACT OF INTERNAL CONTROL " SYSTEM ON THE QUALITY OF BANKS' FINANCIAL " ؟STATEMENTS IN JORDAN "ما هو تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية للبنوك في الأردن؟"
اهمية الدراسة	يعتبر القطاع المصرفي الأردني من أكثر القطاعات حساسية وأهمية بسبب مساهمته في النمو الاقتصادي للبلاد. في الآونة الأخيرة، تبين أن القطاع المصرفي الأردني يتعرض لأنواع مختلفة من التحديات والمخاطر (مثل الديون المعدومة والإفلاس) مما يستلزم إصدار تقارير مالية عالية الجودة وموثوقة لتعزيز عملية اتخاذ القرار.
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تنفيذ إجراءات الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات والمراقبة) على جودة التقارير المالية للبنوك الأردنية.
مشكلة الدراسة	تتلخص مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على السؤال "ما هو أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية للبنوك في الأردن؟" وعليه فمن الممكن الإجابة على الأسئلة التالية: 1- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة الرقابة وجودة التقارير المالية في القطاع المالي الأردني؟ 2- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ إجراءات الرقابة وجودة التقارير المالية في القطاع المالي الأردني؟ 3- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية في القطاع المالي الأردني؟ 4- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصالات وجودة التقارير المالية في القطاع المالي الأردني؟

	5- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة وجودة التقارير المالية في القطاع المالي الأردني؟
استنتاجات الدراسة	وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة الرقابة وجودة التقارير المالية في البنوك الأردنية. وتؤكد الدراسة أن إدارات البنوك تعتبر أن نظام الرقابة الداخلية له أهمية كبيرة في البنوك. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة الرقابة وجودة التقارير المالية في البنوك الأردنية. وتشير النتائج إلى وجود تقارير مستمرة فيما يتعلق بأنشطة الرقابة، وفصل الواجبات، وتحديد واضح للسلطات والمسؤوليات. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية في البنوك الأردنية. وهذا يدل على أن البنوك الأردنية تلبي كافة الإجراءات المتوقعة لتقييم المخاطر استناداً إلى إطار COSO. إضافة إلى وجود سياسات رقابية مكتوبة في البنك ، و وجود نظام قادر على توليد معلومات ملائمة وعالية الجودة لدعم الرقابة الداخلية. وأظهرت النتائج أيضًا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة وجودة التقارير المالية في البنوك الأردنية. وتشير النتائج إلى أن استقلالية المدقق الداخلي ومهاراته وخلفيته التعليمية وقدراته يمكن أن تعزز جودة وظائف الرقابة الداخلية.
عينة الدراسة	تم تحديد مجتمع الدراسة على أنه جميع البنوك الأردنية العاملة حالياً، ويبلغ عدد البنوك في الأردن 25 بنكاً، وقد تم تضمينها جميعاً في الدراسة الحالية.
نوع الدراسة	مقالة منشورة في مجلة أكاديمية الدراسات المحاسبية والمالية بالمجلد (23) ، العدد (5) ، سنة (2019) ، أكاديمية الأعمال المتحدة .
التشابه مع الدراسة الحالية	الدراستان كلتاهما تهتمان بدراسة أثر الرقابة الداخلية على جودة القوائم أو التقارير المالية.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية من حيث تركيزها على الصورة الكلية للرقابة الداخلية بمكوناتها مثل بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة وغيرها، في حين تركز دراستنا الحالية على سلوك تطبيقي داخل النظام يتمثل في أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وليس على النظام ككل، كما تهدف الدراسة السابقة إلى معرفة الأثر المباشر لنظام الرقابة على جودة التقارير المالية، بينما تضيف دراستنا الحالية متغيرًا وسيطًا يتمثل في الحد من المخاطر، مما يشير إلى وجود علاقة غير مباشرة بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية.

2- دراسة (ناير و بوزيدي ، 2022)	
عنوان الدراسة	" دور نظام الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية التقارير المالية " " دراسة حالة: مؤسسة سونلغاز - تبسة- "
اهمية الدراسة	تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية، كذلك مدى مساهمته في التقليل من الاختلاسات والتلاعبات المالية يكتسب

	هذا الأخير في أي مؤسسة اقتصادية أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي يلعبه في تحقيق نزاهة ومصداقية القوائم المالية .
اهداف الدراسة	تسعى هذه الدراسة لتحقيق الاهداف الرئيسية التالية : 1- دراسة الادبيات النظرية لدور نظام الرقابة الداخلي من خلال التطرق لمفهومه، أهدافه، أهميته، أنواعه والقيمة المضافة التي يضفيها على التقارير المالية. 2- التعرف إلى أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة (الرقابة المحاسبية المالية، الرقابة الإدارية، الضبط الداخلي)على جودة التقارير المالية بوجود خاصية ملاءمة المعلومات في مؤسسة سونلغاز. 3- الخروج بنتائج من شأنها بيان قدرة نظام الرقابة الداخلية على تحسين جودة القوائم المالية .
مشكلة الدراسة	تمثلت مشكلة الدراسة في الاشكال التالي : (ما مدى مساهمة الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز تبسة ؟) تنتج عن هذه الإشكالية المطروحة بعض التساؤلات الفرعية التي تكون كالاتي : 1- هل هناك نظام رقابة داخلي فعال داخل المؤسسة؟ 2- كيف تؤثر الرقابة الداخلية بأنواعها على التقارير المالية (الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية، الضبط الداخلي)؟
استنتاجات الدراسة	أوضحت دراسة دور نظام الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات وجود ارتباط ودور بليغ له في تحسين مصداقية التقارير المالية، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود تأثير إيجابي لكل من الرقابة المالية، والرقابة الإدارية، والضبط الداخلي على مصداقية التقارير المالية.
عينة الدراسة	تم تحديد مجتمع الدراسة بجميع المحاسبين الماليين والإداريين من المدير المحاسبين، رئيس المصلحة وعاملي المصلحة بمؤسسة (سونلغاز - تبسة-) .
نوع الدراسة	مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) ، فرع محاسبة ومالية ، التخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير/ قسم المحاسبة والمالية / جامعة العربي التبسي – تبسة / الجزائر.
التشابه مع الدراسة الحالية	تناولت هذه الدراسة نظام الرقابة الداخلية و مصداقية التقارير المالية ، يتمثل التشابه في ان الضوابط الرقابية تُمثّل التطبيقً العملي لنظام الرقابة الداخلية و مصداقية التقارير المالية هي جانب محدد من جودة التقارير المالية .
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية في تركيزها على نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة، مثل الرقابة المحاسبية المالية والرقابة الإدارية والضبط الداخلي، بينما تركز دراستنا الحالية على سلوك تطبيقي داخل النظام يتمثل في أولوية التطبيق وليس النظام ككل، كما تهدف الدراسة السابقة إلى معرفة الأثر المباشر لنظام الرقابة على جودة التقارير المالية، في حين تضيف دراستنا متغيرًا وسيطًا وهو الحد من المخاطر، مما يشير إلى وجود علاقة غير مباشرة بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى أن الدراسة تبحث عن أثر نظام الرقابة الداخلية على جانب محدد من جودة التقارير المالية وهو المصداقية، بينما

	تدرس دراستنا أثر أولوية التطبيق للضوابط الرقابية على جودة التقارير المالية بشكل شامل.

3-المصادر الاجنبية

1- دراسة (Anuruddha , 2021)	
عنوان الدراسة	" The Influence of Internal Controls on Public Financial Reporting Quality " (an Empirical Study in Sri Lanka) " تأثير الضوابط الداخلية على جودة التقارير المالية العامة " (دراسة تجريبية في سريلانكا)
اهمية الدراسة	تعد التقارير المالية العامة مسؤولة عن الحفاظ على ثقة الجمهور من خلال حماية المساءلة والانفتاح والشفافية في المال العام مما يؤدي إلى الحكم الرشيد للبلاد. الا ان هناك العديد من الانتقادات حول جودة التقارير المالية من قبل مختلف أصحاب المصلحة في الكيانات في جميع أنحاء البلدان. كما هناك قلق متزايد بشأن جودة التقارير المالية العامة التي تحدد مستوى توقعات الأداء للتقارير المالية. وقد تدهور ضمان التقارير المالية العامة في سريلانكا وتم التشكيك فيه من قبل السلطات التشريعية والأطراف المهتمة بسبب مخاوف الجودة. وبالنظر إلى الدراسات العلمية في مختلف البلدان، أجريت الدراسة في سريلانكا للتحقيق في تأثير الضوابط الداخلية على جودة التقارير المالية العامة بهدف قياس واستنتاج المحددات.
اهداف الدراسة	الأهداف المحددة للدراسة هي : 1- قياس كفاءة الرقابة الداخلية لتحديد جودة التقارير المالية العامة. 2- فحص مستوى تأثير الضوابط الداخلية على كل خاصية من خصائص جودة التقارير المالية العامة.
مشكلة الدراسة	تشمل أسئلة البحث التي تتناولها هذه الدراسة ما يلي: 1- ما هو مستوى كفاءة الضوابط الداخلية المساهمة في جودة التقارير المالية العامة؟ 2- إلى أي مدى تؤثر الضوابط الداخلية بشكل فعال على كل خصائص جودة التقارير المالية العامة؟
استنتاجات الدراسة	وقد خلصت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية العامة تشكل مفتاحًا للتحليل واتخاذ القرار في منظمات القطاع العام ولها تأثير على الاقتصاد الكلي. كما أنها تساهم بشكل فعال في الثقة العامة مما يؤدي إلى المساءلة والشفافية بشأن الاستخدام الفعال والكفء للمال العام. وقد تأثرت جودة التقارير المالية العامة بشكل كبير بفعالية الضوابط الداخلية. إن تحسينات بيئة الرقابة والمعلومات والاتصالات

	وأنشطة المراقبة للرقابة الداخلية لها تأثير مباشر على تحسين جودة التقارير المالية العامة. من ناحية أخرى، فإن التحسن العام لجميع عوامل الضوابط الداخلية له تأثير مباشر على رفع مستويات أبعاد جودة التقارير المالية العامة مثل فائدة التقارير المالية العامة، والتقارير المالية العامة الخالية من الإغفالات الجسيمة، والتقارير المالية العامة الخالية من الأخطاء، وملاءمة التقارير المالية العامة وقابلية المقارنة للتقارير المالية العامة. وستوفر النتائج أساسًا لواضعي السياسات في الحكومات لتطوير أنظمة وإجراءات وقياسات الرقابة الداخلية للقطاع العام. كانت هناك مخاوف بشأن جودة التقارير المالية العامة في سريلانكا. قد تساعد التحسينات في فعالية الضوابط الداخلية على تحسين مستويات جودة التقارير المالية العامة في الدولة.
عينة الدراسة	كان مجتمع الدراسة المحاسبين الذين يعملون في الوزارات والإدارات الحكومية المركزية في سريلانكا.
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة المحاسبة والإدارة المالية بالمجلد (6) ، العدد (7)/ يوليو، سنة (2021) ،(رقم الصفحة 2379- 2389).
التشابه مع الدراسة الحالية	الدراستان كلتاهما تبحث تأثير الضوابط الرقابية على جودة التقارير المالية.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تتناول هذه الدراسة تأثير الضوابط الرقابية بشكل عام ومباشر على جودة التقارير المالية ، بينما دراستنا الحالية تركّز على أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وتأثيرها غير المباشر على جودة التقارير المالية من خلال الحد من المخاطر.

2- دراسة (Sharma, 2022)	
عنوان الدراسة	"Effects of Integrity and Controls on Financial Reporting Fraud" " آثار النزاهة والضوابط على الاحتيال في التقارير المالية "
اهمية الدراسة	إن انتشار الاحتيال المحاسبي هو حقيقة محزنة في إندونيسيا. وقد نوقش الاحتيال المحاسبي على نطاق واسع في وسائل الإعلام باعتباره قضية رئيسية للشركات في جميع أنحاء العالم. ويحصل مرتكبو الاحتيال على منفعة مالية على حساب الضحايا، الذين عادة ما يُتركون في حالة من عدم اليقين بشأن المخطط. الفساد هو نوع شائع من الاحتيال المرتكب في إندونيسيا. وللأسف لا يزال الفساد منتشرًا على نطاق واسع في إندونيسيا. وهذا سبب رئيسي للقلق. فالأشخاص الذين يجب أن يكون الجمهور قادرًا على وضع ثقته فيهم يستخدمون مناصبهم لأغراض خاطئة، وهذا هو السبب في فقدان الجمهور للثقة بهم. ولأن هناك نقصًا في تعليم مكافحة الفساد الذي يتم تدريسه منذ سن مبكرة، فقد أصبح عدد الحوادث في أجزاء مختلفة من إندونيسيا

	صعوبة إضافية للحكومة لمكافحتها.
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تأثير الاعتبارات الأخلاقية والضوابط الداخلية على معدل حدوث الاحتيال المحاسبي.
مشكلة الدراسة	مؤلف هذه المقالة يثير تساؤلات حول ما إذا كان للضوابط الداخلية تأثير كبير على اتجاه الاحتيال المحاسبي أم لا، وما إذا كانت الأخلاق الفردية لها أي تأثير كبير على اتجاه الاحتيال المحاسبي أم لا. وبشكل محدد، يركز المؤلف على تأثير الأخلاق والضوابط الداخلية على الاحتيال المحاسبي.
استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة إلى ان سبعة من أصل عشرين دراسة بحثية تم تحليلها أي (35%) وجدت علاقة إيجابية بين الأخلاقيات والميل إلى الاحتيال المحاسبي. بينما 13 دراسة، أي (65%) ترى أن الأخلاق تُبطئ من زيادة الاحتيال المحاسبي. حيث ان درجة التفكير الأخلاقي لدى كل فرد تحدد كيفية تصرفه، وهذا له تأثير ضار بشكل عميق على انتشار الاحتيال المحاسبي. فعندما يواجه الأشخاص تحديات أخلاقية، يستجيب الأشخاص ذوو المستويات العالية والمنخفضة من التفكير الأخلاقي بطرق مختلفة. اذ يميل الشخص إلى ارتكاب الاحتيال المحاسبي بدرجة أقل كلما ارتفعت مكانته الأخلاقية، ويزداد هذا الميل كلما انخفضت مكانته الأخلاقية. كما ان هناك دليل قوي على أن انتشار الاحتيال المحاسبي يتقلص بشكل كبير بوجود ضوابط داخلية قوية. عندما يكون لدى المنظمة نظام ضوابط داخلية قوي، يقل حدوث الاحتيال المحاسبي، والعكس صحيح عندما يكون العكس هو الواقع.
عينة الدراسة	تعتمد هذه الدراسة على بيانات نصية ومفاهيمية ، ولهذا السبب يطلق على هذه الدراسة مراجعة الأدبيات، وقد استندت الدراسة إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة، وتتوفر مصادر الأدبيات للباحثين، وهي تشمل ملخصات لنتائج الدراسات ، والمجلات، والأطروحات، والكتب المرجعية ذات الصلة. وقد تم تجميع وتحليل عشرين مجلة لهذه الدراسة.
نوع الدراسة	مقالة منشورة في مجلة بونام شوده راشنا بالمجلد (1) ، العدد (8)/ اكتوبر ، سنة (2022)، الهند.
التشابه مع الدراسة الحالية	كلا الدراستين تتناول دور الضوابط الرقابية في حماية التقارير المالية من المخاطر سواء بشكل عام او خاص، وتبحثان في العوامل التي تقلل من المخاطر أو الاحتيال داخل البيئة المحاسبية.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	هذه الدراسة تركّز على أثر النزاهة والضوابط في منع الاحتيال (جانب أخلاقي وسلوكي)، بينما دراستنا الحالية تركّز على أولوية التطبيق للضابط الرقابي كإجراء إداري وأثره في الحد من المخاطر وتحسين جودة التقارير (جانب إداري وتحليلي).

ثالثا: الدراسات التي تناولت المخاطر مع جودة التقارير المالية

1-المصادر المحلية

1- دراسة (ال فتح الله ، 2022)	
عنوان الدراسة	" Transparency of Financial Reporting According to the S&P500 Indices and its Implications for Accounting Information Risks - Evidence from the Iraq Stock Exchange " " شفافية التقارير المالية وفقًا لمؤشرات S&P500 وآثارها على مخاطر المعلومات المحاسبية - أدلة من البورصة العراقية "
اهمية الدراسة	تتجسد أهمية البحث في المساهمة في قياس مخاطر المعلومات الناتجة عن استخدام مقياس S&P 500 لشفافية التقارير المالية للمصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بفئاتها الثلاث الرئيسية، الناتجة عن استخدام المقياس بطريقة سلبية بحيث يتم إهمال بعض المتطلبات (أو عدم الإجابة عليها). فضلاً عن عدم التحقق من صحة البيانات التي تم الاعتماد عليها في القياس.
اهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين مستوى شفافية التقارير المالية ومخاطر المعلومات المحاسبية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية.
مشكلة الدراسة	ترتكز مشكلة الدراسة على الجانب العملي للسؤال المركزي التالي : هل هناك علاقة وتأثير لشفافية التقارير المالية المقاسة وفقًا لمؤشرات S&P 500 على مخاطر المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية عينة الدراسة؟
استنتاجات الدراسة	وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها انخفاض مستوى الشفافية في البنوك التجارية الخاصة، خاصة في الفئتين الرئيسيتين لمؤشرات (S&P500):هيكل الملكية وحقوق المساهمين، ومجلس الإدارة وإجراءات الإدارة، حيث كان لكل منهما النصيب الأكبر من المخاطر، مما يدل على ارتفاع مخاطر المعلومات المحاسبية.
عينة الدراسة	تم استخدام المنهج التطبيقي لتقييم متغيرات البحث في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي بلغت (10) مصارف مختارة للفترة (2016-2021).
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة تكنيوم للأعمال والإدارة بالمجلد (2) ، العدد (3) ، سنة (2022) ،(رقم الصفحة 140- 158).
التشابه مع الدراسة الحالية	الدراستان كلتاهما تركّز على جودة الإفصاح المالي (شفافية التقارير أو جودة التقارير) والمخاطر(مخاطر المعلومات المحاسبية) .
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في عدة جوانب، حيث اتخذت الدراسة التقارير المالية كمتغير مستقل، بينما جعلته دراستنا متغيرًا تابعًا، كما ركزت الدراسة على

	أحد الأبعاد الأساسية لمفهوم جودة التقارير المالية وهو الشفافية، في حين تناولت دراستنا جودة التقارير المالية بشكل شامل، بالإضافة إلى أن الدراسة تقيس مخاطر المعلومات الناتجة عن استخدام مقياس S&P 500 لشفافية التقارير المالية، بينما تهدف دراستنا إلى معرفة إمكانية الحد من المخاطر من خلال أولوية التطبيق للضوابط الرقابية كوسيلة مباشرة و انعكاس ذلك على جودة التقارير المالية.

2- دراسة (ظاهر و اخرون ، 2023)	
عنوان الدراسة	" دور جودة التقارير المالية الدورية في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العراقية "
اهمية الدراسة	تتلخص أهمية الدراسة بآلاتي : أهمية الدراسة من أهمية التقارير المالية، ومالها من دور كبير في بيئة القطاع المصرفي التجاري، إِذْ يُمثل الركيزة الأساس من ركائز الاقتصاد، وقد تم اختبار إمكانية تحسين جودة التقارير المالية لهذا القطاع، ومالها من قيمة أساس تساعده في تجنّب المخاطر.
اهداف الدراسة	تتمثل أهداف الدراسة في الآتي : 1- إلى أي مدى يمكن أن تتصف جودة التقارير المالية بالحدّ من المخاطر الائتمانية. 2- ما خصائص تلك التقارير وتأثيرها في الحفاظ على المصارف التجارية من المخاطر الائتمانية.
مشكلة الدراسة	نظر لما تشهده بيئة الأعمال الحديثة في شتى المجالات، وكذلك ما يشهده علم المحاسبة من تطورات على الأصعدة والمستويات كافة، ولغرض مواكبة هذه التطوّرات دعت الحاجة للاهتمام بجودة التقارير المالية للحد من المخاطر الائتمانية، والتي تتعرّض لها المصارف العراقية التجارية، يمكن صياغة مشكلة الدراسة كالآتي : هل لجودة التقارير المالية الدورية تأثير فعال في الحدّ من المخاطر الائتمانية؟
استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية المعلنة بصفة دورية تبيّن وضع درجة المخاطرة الائتمانية المصرفية، والتي تؤثر بدورها في الأداء المالي للمصارف، حيث يكون التأثير سلبيًا في حالة ارتفاع المخاطر، أو إيجابيًا عند انخفاضها، كما أن جودة الإفصاح الشامل والدقيق عن المخاطر الائتمانية في القوائم المالية تمثل صورة حقيقية وواقعية عن المركز المالي للمصرف، وتُعد جودة التقارير المالية معيارًا أساسيًا من معايير الشفافية والنزاهة في الأداء المالي والمحاسبي لكل مصرف.
عينة الدراسة	اعتمد الباحث في الجانب التطبيقي على البيئة العراقية في القطاع المصرفي الحكومي العراقي، وتحديدا المصرف العراقي للتجارة ومصرف الدولي فرع الكوت.

نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية بالمجلد (15) ، العدد (47) ، (يونيو)، سنة (2023)
التشابه مع الدراسة الحالية	الدراستان كلتاهما تتناول جودة التقارير المالية والحد من المخاطر ، لذا تشترك الدارستين في متغيرين و هما (جودة التقارير المالية و المخاطر). كما تشترك الدراستان في التركيز على الحد من المخاطر بوصفها هدفًا رئيسيًا،
الاختلاف مع الدراسة الحالية	ركّزت هذه الدراسة على دور جودة التقارير المالية الدورية كأداة مباشرة في الحد من المخاطر الائتمانية فقط، بينما الدراسة الحالية ركّزت على أولوية التطبيق للضوابط الرقابية بوصفها وسيلة تنظيمية تحد من المخاطر بشكل عام، وتؤثر في جودة التقارير المالية كنتيجة لاحقة. كما ان هذه الدراسة اتخذت جودة التقارير المالية كمتغير مستقل، بينما دراستنا الحالية جعلته متغير تابع.

2- المصادر العربية

1- دراسة (خليل و داود ، 2022)	
عنوان الدراسة	" دراسة تأثير المخاطر المصرفية في جودة التقارير المالية باستخدام نموذج (Panel-ARDL) " " دراسة تجريبية على المصارف التجارية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "
اهمية الدراسة	ولهذا البحث أهمية عملية قيمة لتنوير المنظمين والمستثمرين والمستخدمين الآخرين (أصحاب المصالح)المختلفة حول الجوانب المختلفة لجودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. إنّ فهم جودة التقارير المالية ومعرفة ما هي العوامل المؤثرة فيها أمران ضروريان بسبب بيئات العمل المعقدة والتنافسية. كما أنّ الوصول إلى مرحلة يمكن فيها قياس جودة التقارير المالية بدقة سيساعد في التحقيق في القضايا العالمية الأخرى المتعلقة بالإصلاحات المحاسبية والتغيرات في أسواق رأس المال حول العالم.
اهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير المخاطر المصرفية الكلية في جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال استخدام نموذج (Panel-ARDL)
مشكلة الدراسة	تطرح هذه الدراسة السؤال الرئيس الآتي : (هل تؤثر المخاطر المصرفية الكلية في جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟) ويتفرع منه : 1- هل تؤثر المخاطر المصرفية الكلية في القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية؟ 2- هل تؤثر الأرباح قبل اقتطاع الضريبة والمخصص في القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية؟

استنتاجات الدراسة	تناولت هذه الدراسة حيثيات العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية وبين مستوى جودة التقارير المالية معبراً عنها بحجم المخصصات الاختيارية المحتفظ بها من قبل المدراء. توصلت الدراسة لدى فحصها للعلاقة بين المخاطر المصرفية والمخصصات الاختيارية ، أنّ ارتفاع اندماج المصارف بالأنشطة الخطرة يزيد من حافز المدراء على الانخراط بممارسات إدارة الأرباح على المدى الطويل (علاقة طويلة المدى) ، أي إن سلوك المدراء في اختيار الاستثمار في الأنشطة الخطرة يتطلب منهم العمل على إظهار أنّ الأرباح المحققة تنسجم مع حجم هذه المخاطر.
عينة الدراسة	تتبع هذه الدراسة المنهج التجريبي الذي يستند إلى المدخلين الاستنباطي والاستقرائي. ولقد تم جمع البيانات من التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 11 مصرفاً (حيث تم استبعاد المصارف الإسلامية والبالغ عددها ثلاثة مصارف)، للفترة الممتدة من (الربع الاول لعام (2012) حتى الربع الرابع لعام (2018)) (11مصرف X 28 فترة = 308 مشاهدة).
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية بالمجلد (9) ، العدد (2) ، (ديسمبر)، سنة (2022).
التشابه مع الدراسة الحالية	تشترك الدراستين في دراسة العلاقة بين المخاطر وجودة التقارير المالية.
الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية من حيث تركيزها على المخاطر المصرفية فقط، في حين تتناول دراستنا المخاطر بشكل عام، كما تنظر الدراسة السابقة إلى العلاقة من زاوية النتائج السلبية، حيث تؤثر المخاطر على جودة التقارير المالية، بينما تنظر دراستنا إلى العلاقة من زاوية المعالجة والوقاية، إذ تركز على أن تطبيق الضوابط الرقابية يقلل من المخاطر، مما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية.

3- المصادر الاجنبية

1- دراسة (Tarighi ,et al ، 2022)	
عنوان الدراسة	" How Do Financial Distress Risk and Related Party Transactions Affect Financial Reporting Quality? Empirical Evidence from Iran " " كيف تؤثر مخاطر الضائقة المالية والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة على جودة التقارير المالية ؟ الأدلة التجريبية من إيران "
اهمية الدراسة	مع توسع النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وتكثيف المنافسة، ومعدلات التضخم، والركود غير المسبوق في العقود الأخيرة في مختلف الأسواق، تتزايد

	الشركات المتعثرة مالياً يومًا بعد يوم، وهذا زاد من أهمية الدراسة في مجال الضائقة المالية.
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في آثار مخاطر الضائقة المالية ومعاملات الأطراف ذات الصلة على جودة التقارير المالية في سوق ناشئة مثل إيران.
مشكلة الدراسة	في هذه الدراسة، يُعتقد أن مديري الشركات الإيرانية، بسبب الخوف من فقدان وظائفهم، وتقييم الأداء على أساس الربحية، ومشاكل التمويل، وما إلى ذلك، لديهم العديد من الحوافز لإدارة الأرباح لإخفاء الأداء الحقيقي للشركة. وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب العقوبات الاقتصادية الشديدة ضد السوق الإيرانية في السنوات الأخيرة، تواجه معظم الشركات الإيرانية أشد المشاكل المالية وهي معرضة لخطر الإفلاس.
استنتاجات الدراسة	تُظهر النتائج أن الشركات المتعثرة مالياً لديها جودة تقارير مالية أقل لأنها تحاول تضليل أصحاب المصلحة الآخرين بشأن الأداء الفعلي للشركة لجذب المزيد من المستثمرين والمقرضين. بما يتفق مع افتراض "النفق" أو "معاملات تضارب المصالح"، تؤكد النتائج وجود ارتباط إيجابي بين معاملات الأطراف ذات الصلة من خلال القروض وإدارة الأرباح القائمة على الاستحقاق. بعبارة أخرى، يشارك المديرون الإيرانيون في معاملات الأطراف ذات الصلة بالقروض لمصادرة موارد شركتهم ثم التلاعب بالقوائم المالية لإخفاء هذا المصادرة. أخيرًا، يشير التحليل الإضافي إلى أن جودة التقارير المالية تُرى بشكل جيد بين الشركات التي تتمتع بنمو مبيعات أعلى وعدد أكبر من المالكين المؤسسيين، في حين تؤثر متغيرات العائد على الأصول والرافعة المالية سلبًا على جودة المعلومات المالية.
عينة الدراسة	تحتوي عينة الدراسة على جميع مؤسسات التصنيع المدرجة على (TSE) (بورصة طهران) لفترة ست سنوات من 2013 إلى 2018.
نوع الدراسة	مقالة منشورة في مجلة المخاطر بالمجلد (10) ، العدد (3) ، (مارس)، سنة (2022).
التشابه مع الدراسة الحالية	الدراستان كلتاهما تتناول العلاقة بين المخاطر وجودة التقارير المالية
الاختلاف مع الدراسة الحالية	هذه الدراسة ركّزت على التأثير السلبي المباشر لمخاطر الضائقة المالية والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة على جودة التقارير المالية ، بينما الدراسة الحالية ستركّز على أولوية التطبيق للضوابط الرقابية كوسيلة لمعالجة المخاطر بصورة وقائية ، بما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية. كما ان هذه الدراسة ركزت على مخاطر الضائقة المالية والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة فقط، بينما الدراسة الحالية ستتحدث عن المخاطر بشكل عام.

رابعا: مناقشة الدراسات السابقة وإسهام البحث الحالي

وبناءً على استعراض الدراسات السابقة تبين لنا الاتي :

1. ساهمت الدراسات السابقة في تغطية بعض الجوانب النظرية للبحث.
2. تناولت الدراسات السابقة متغيرات البحث كافة الا انها لم تلتفت إلى موضوع أولوية التطبيق للضوابط الرقابية.
3. بناءً على النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات فإنها شكلت القاعدة المعرفية التي على اساسها تم تأطير متغيرات البحث والبدء في بناء الجانب النظري له.

اما الاضافة التي ساهم بها البحث الحالي واضافها للدراسات السابقة كانت في ما يلي:

1. البحث الحالي يعد البحث الاول حسب علم الباحث على مستوى الدراسات المحلية والعربية والاجنبية الذي حاول بيان علاقة الارتباط والاثر بين كل من أولوية التطبيق للضوابط الرقابية والحد من المخاطر وجودة التقارير المالية. وهذا ما تميز به البحث عن غيره من البحوث والدراسات السابقة الاخرى.
2. يمكن اعتبار البحث الحالي اضافة علمية إلى المكتبات و ذلك لقلة الدراسات التي تناولت موضوع أولوية التطبيق للضوابط الرقابية ودورها في الحد من المخاطر وانعكاسها على جودة التقارير المالية.

المبحث الثاني: منهجية البحث

(Research Methodology)

1-2-1 : أهمية البحث (Research importance):

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول مشكلة واقعية تواجه المؤسسات تتمثل في كثرة الضوابط الرقابية وما يترتب عليها من ارتفاع في كلفة العمليات التشغيلية، وهو ما قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة ويؤثر على كفاءة الأداء. ومن هنا، تأتي أهمية الاعتماد على مبدأ "أولوية التطبيق للضابط الرقابي" كآلية عملية تساعد على إيجاد مستوى مناسب من الضوابط الرقابية، من خلال المفاضلة بينها وفقًا لمنفعتها وكلفتها ودورها في الحد من المخاطر.

كما تكمن الأهمية في أن أولوية التطبيق قد تُسهم في تقليل المخاطر وتعزيز جودة التقارير المالية في الوقت ذاته، مما يفرض على الإدارة ضرورة الموازنة بين كلفة ومنفعة الضوابط الرقابية من جهة، وبين أثرها في تقليل احتمالية وقوع المخاطر من جهة أخرى. وبهذا يسعى البحث إلى إبراز الدور الحيوي لتحديد الضوابط الرقابية الأكثر تأثيرًا على المخاطر، بما يضمن رفع كفاءة وفاعلية إنجاز العمليات التشغيلية، مع تجنب الأثر السلبي المحتمل على جودة التقارير المالية.

1-2-2: اهداف البحث (Research Objectives):

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى قياس تأثير أولوية التطبيق للضابط الرقابي و دوره في الحد من المخاطر و انعكاسه على جودة التقارير المالية. يمكن تقسيم هذا الهدف إلى الأهداف الفرعية التالية:

1. قياس علاقة الارتباط بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي والحد من المخاطر .
2. قياس علاقة الارتباط بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي و جودة التقارير المالية .
3. قياس علاقة الارتباط بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي وجودة التقارير المالية من خلال الحد من المخاطر.
4. قياس تأثير أولوية التطبيق للضابط الرقابي في الحد من المخاطر .

5. قياس تأثير أولوية التطبيق للضابط الرقابي في جودة التقارير المالية .
6. قياس تأثير أولوية التطبيق للضابط الرقابي في جودة التقارير المالية من خلال الحد من المخاطر.

1-2-3 : مشكلة البحث (Research Problem):

على الرغم من أهمية الضوابط الرقابية في تعزيز الرقابة الداخلية والحد من الممارسات غير المشروعة، إلا أن كثرتها وتداخلها قد يؤديان إلى ارتفاع تكاليف العمليات التشغيلية وزيادة التعقيد الإداري بما يضعف مرونة المؤسسة وكفاءتها. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة إمكانية ترشيد وتخفيف الضوابط الرقابية من خلال تحديد أولويات التطبيق للضوابط، والذي يقوم على المفاضلة بين الضوابط المختلفة وفقًا لتكلفتها، وأهميتها، ودورها في الحد من المخاطر، بحيث تُمنح الأولوية للضابط الذي يساهم بدرجة أكبر في تقليل احتمالية حدوث المخاطر أو تخفيف أثرها، بما يضمن الحد من المخاطر وتحقيق الكفاءة التشغيلية، وبما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية. وعليه تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

(هل يمكن لأولوية التطبيق للضابط الرقابي في الحد من المخاطر أن ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية؟)

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. هل توجد علاقة ارتباط بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي والحد من المخاطر؟
2. هل توجد علاقة ارتباط بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي وجودة التقارير المالية؟
3. هل توجد علاقة ارتباط بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي وجودة التقارير المالية عن طريق الحد من المخاطر؟
4. هل هناك تأثير لأولوية التطبيق للضابط الرقابي في الحد من المخاطر؟
5. هل هناك تأثير لأولوية التطبيق للضابط الرقابي في جودة التقارير المالية؟

6. هل هناك تأثير لأولوية التطبيق للضابط الرقابي في جودة التقارير المالية عن طريق الحد من المخاطر؟

1-2-4 : فرضيات البحث (Research Hypothesis):

1. فرضية الارتباط الرئيسة الاولى (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية والحد من المخاطر)
2. فرضية الارتباط الرئيسة الثانية (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية)
3. فرضية الارتباط الرئيسة الثالثة (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية عن طريق الحد من المخاطر)
4. فرضية التأثير الرئيسة الاولى (ليس هناك تأثير ذو دلالة معنوية لأولوية التطبيق للضابط الرقابي في الحد من المخاطر).
5. فرضية التأثير الرئيسة الثانية (ليس هناك تأثير ذو دلالة معنوية لأولوية التطبيق للضابط الرقابي في جودة التقارير المالية).
6. فرضية التأثير الرئيسة الثالثة (ليس هناك تأثير ذو دلالة معنوية لأولوية التطبيق للضابط الرقابي على جودة التقارير المالية عن طريق الحد من المخاطر).

1-2-5 : مجتمع وعينة البحث (Research Population and Samples):

تمثّل مجتمع البحث بالمصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي يبلغ عددها (47) مصرفاً. وعينة البحث هي المصارف العشرة المشمولة بالبحث وهي (مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل، مصرف الخليج التجاري، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف دجلة و الفرات للتنمية والاستثمار، مصرف المنصور للاستثمار،

مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل)، وبلغ عدد المشاركين في الاستبانة من هذه المصارف (125) موظفًا؛ اذ وزعت الاستبانة عليهم يدوياً وجمعت استجاباتهم، وكانت جميع الاستبانات صالحة.

1-2-6 : مناهج البحث (Research Methods):

تم اتَّباع منهجية بحثية كَمّيةً (Quantitative research) تهدف إلى تحليل العلاقة بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي و الحد من المخاطر و جودة التقارير المالية، فقد تم جمع البيانات عن طريق استبانة قُسِّمت إلى ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول اختص بالضوابط الرقابية وتضمن (45) فقرة موزعة على ثلاثة مقاييس، والمحور الثاني تناول المخاطر عبر (41) فقرة، في حين ركّز المحور الثالث على جودة التقارير المالية من خلال (18) فقرة .

في المرحلة التالية، تم استعمال المنهج الوصفي (Descriptive Method) لاستكشاف خصائص عينة البحث، حيث عُرضت البيانات الديموغرافية والمهنية للمشاركين إلى جانب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) لفقرات الاستبانة بهدف رسم صورة واضحة عن توزيع الاستجابات ومدى تباينها، كما تم التأكد من صلاحية أداة البحث وثباتها باستخدام اختبار كرونباخ ألفا لقياس الاتساق الداخلي، واختبارات كولموغروف– سميرنوف للتحقق من طبيعة توزيع البيانات.

أما للبحث في العلاقات الإحصائية بين المتغيرات، تم استعمال المنهج التحليلي (Analytical Research)، حيث تم اجراء اختبارات ارتباط سبيرمان لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي وكلاً من الحد من المخاطر و جودة التقارير المالية.

1-2-7 : متغيرات البحث (Research variables):

يوضح الشكل (1-1) المخطط الفرضي للبحث الذي يسعى إلى بيان العلاقة بين متغيرات البحث، أولوية التطبيق للضابط الرقابي (المتغير المستقل)، والحد من المخاطر (المتغير الوسيط)، وجودة التقارير المالية (المتغير التابع)، ويُظهر المخطط أن هناك علاقة ارتباط و تأثير بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي

و الحد من المخاطر، وتنعكس هذا العلاقة بدورها في جودة التقارير المالية، فضلاً عن ذلك، توجد علاقة ارتباط و تأثير مباشرة بين أولوية التطبيق للضابط الرقابي و جودة التقارير المالية.

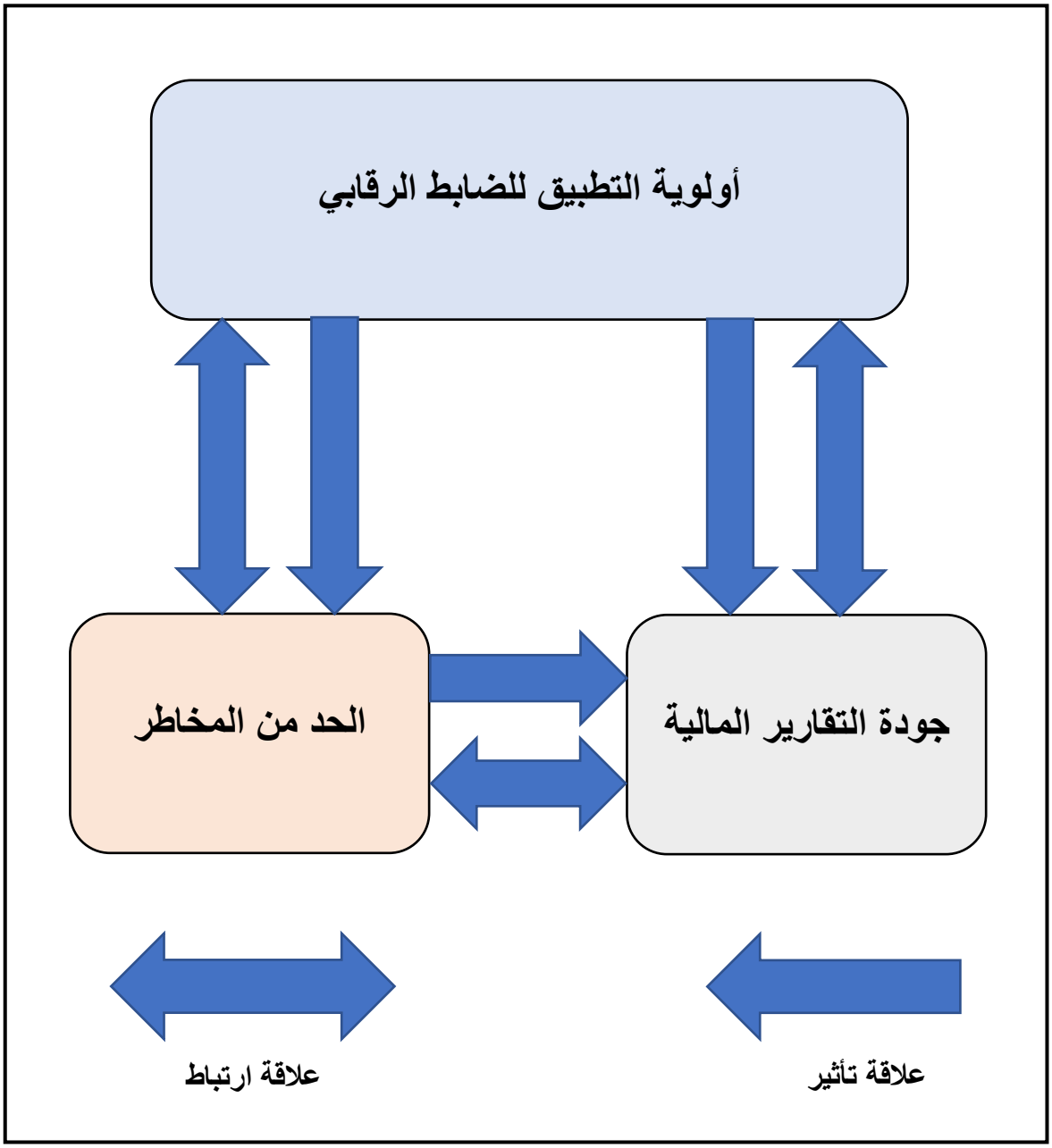

الشكل (1-1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من إعداد الباحث

1-2-8 : وسائل جمع البيانات (Data Collection Methods):

أ- الجانب النظري

اعتمد الباحث على المراجع و المصادر العلمية من كتب و بحوث و مقالات و اطاريح دكتوراه منها العربية و الاجنبية.

ب_ الجانب العملي

قام الباحث بتصميم استبانة لقياس علاقة الارتباط والتأثير لمتغيرات البحث (أولوية التطبيق للضابط الرقابي، الحد من المخاطر ، جودة التقارير المالية) و تفريغ نتائجها وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V.23.

1-2-8 : الحدود المكانية والزمانية (Spatial and temporal boundaries):

أ- **الحدود الزمانية:** سيتم اجراء الدراسة عبر العام 2024-2025.

ب- **الحدود المكانية:** عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 10 مصارف.

الفصل الثاني

(الضوابط الرقابية لتقارير مالية ذات جودة عالية)

المبحث الأول: الضوابط الرقابية

المبحث الثاني: المخاطر والحد منها

المبحث الثالث: جودة التقارير المالية

المبحث الاول

الضوابط الرقابية

(Regulatory controls)

- تمهيد

نظرًا للتطورات المتسارعة والمستمرة في مختلف مجالات بيئة الأعمال، وظهور مخاطر ترافق هذه التطورات الامر الذي ادى إلى ضرورة وضع وتحديث ضوابط رقابية تساعد المؤسسات في مواجهة المخاطر ومحاولة تقليل وتخفيف تأثيرها بشكل كفء وفعال ، ومن ثم محاولة تحقيق الاهداف باقل قدر من المخاطر والكلف. ولكن هذه الضوابط قد تختلف من مؤسسة إلى اخرى من حيث درجة وعي كل مؤسسة بالمخاطر. تتمثل الضوابط الرقابية بالأدوات والإجراءات التي تستخدم لضمان سير العمليات ووفقا للسياسات المحددة ومنع الأخطاء والتلاعب فضلا عن زيادة الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات. ومن هنا تظهر العلاقة التكاملية بين الرقابة الداخلية والضوابط الرقابية حيث تُعد الأخيرة أحد الأجزاء والمكونات للرقابة الداخلية ويظهر ذلك بوضوح مع تصنيفات الرقابة الداخلية حيث يتم تصنيفها اعتمادا على نوع الضابط الرقابي المستخدم.

2-1-1- مفهوم الضوابط الرقابية Concept of regulatory Controls

1 - تعريف الضوابط الرقابية Definition of regulatory controls

تُعرف الضوابط على انها اجراءات تستخدم لتخفيض المخاطر داخل العمل إلى ادنى حد ممكن، وهي مصممة لمنع الاخطاء واكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب.(دليل مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وارشادات الرقابة، 2008 : 24). وقد عرفت الضوابط الرقابية بانها الضوابط التي تبنى عند تصميم نظام الرقابة الداخلية و التي يتم عن طريقها التحقق فيما اذا كانت اهداف المؤسسة قد تم تحقيقها.(بن سياسة ، 2017 : 16) كما عرف (Lachney) الضوابط الرقابية بانها مجموعة الاجراءات والسياسات التي يتم إنشاؤها وتنفيذها لتعزيز الكفاءة ودعم الدقة في الاجراءات المحاسبية ودعم القوانين والانظمة.(Lachney, 2018 : 22). وعرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) بانها كافة

الاجراءات التي تعتمدها الادارة ومجلس الادارة او اي جهة اخرى من اجل ادارة المخاطر وزيادة مستوى احتمالية تحقيق اهداف المؤسسة .(جعفر و حميد ، 2023 : 272).

مما سبق يمكن تعريف الضوابط الرقابية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تصممها الإدارة بهدف الحد من المخاطر عبر منع الأخطاء أو اكتشافها وتصحيحها، والتحقق من مدى تحقيق أهداف المؤسسة. كما تُصمم وتُطبَّق هذه الضوابط لتعزيز الكفاءة التشغيلية، ودعم دقة المعلومات في الإجراءات المحاسبية، وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة. وبذلك تُعَدّ الضوابط الرقابية أداة فاعلة تُمكّن الإدارة من ضمان موثوقية ودقة المعلومات الواردة في التقارير المالية، ورفع فعالية وكفاءة العمليات، وتحقيق الامتثال للأنظمة والتشريعات السارية.

2 - اهمية الضوابط الرقابية The importance of regulatory controls

تقدم الضوابط الرقابية المساعدة للمؤسسة في تحقيق اهدافها عن طريق التخفيف من المخاطر ، و تقليل احتمالية الاضرار بسمعتها، وضمان التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح، وضمان حماية الاصول ودقة و موثوقية السجلات ، والحفاظ على التعرض للمخاطر بطريقة مقبولة للمؤسسة. (Brum ,et al, 2023 :144). وباعتبار أن الضوابط الرقابية نشاطاً خاصاً لإدارة المؤسسات للسيطرة على مخاطر الاعمال، يمكنها تقييد سلوك الموظفين الاخلاقي المحفوف بالمخاطر واتخاذ القرارات غير العقلانية، كما تلعب الضوابط دوراً هاماً في تحسين الكفاءة التشغيلية وسلامة الاصول وتطوير استراتيجية المؤسسة وموثوقية التقارير عن طريق الاحتواء والتقييد والحماية والتوجيه والاشراف والتأثير.(Hao et al ,2018 : 4).

كما تعمل الضوابط الرقابية على تقليل الخسائر وإهدار الموارد والخسائر غير المتوقعة، و تقليل عدم التماثل المعلوماتي، بالإضافة إلى تعزيز أفضل الممارسات في الشفافية وحماية المساهمين من سوء استخدام الإدارة.(Sekyi & Gene , 2017: 32).

يتضح ان اهمية الضوابط الرقابية تنبع من دورها الفعال في مساعدة المؤسسة في تحقيق اهدافها.

2-1-2- اهداف الضوابط الرقابية Objectives of regulatory Controls

يشير (Anuruddha) إلى ان للضوابط الرقابية ثلاثة اهداف رئيسة، وهي الحفاظ على الفعالية والكفاءة، وموثوقية التقارير المالية، ودعم الالتزام بالقوانين والانظمة القائمة.(Anuruddha ,2021 : 2382)

كما اشار (Hamid) إلى ان للضوابط الرقابية ثلاث اهداف وهي كما يلي :

(Hamid , 2018 : 16)

1- **موثوقية التقارير المالية :** يجب اعداد القوائم المالية بطريقة تجعلها موثوقة من قبل مستخدميها، اذ يجب ان تكون القوائم موثوقة لوضع ثقة الجمهور في المعلومات المقدمة. ان الموثوقية هي عنصر حاسم في القوائم المالية، حيث ان التقارير اذا لم تكن ذات مستوى عالي من الموثوقية، فإن المؤسسات لا يمكنها الحصول على الاموال اللازمة لمواصلة مهامها. يبني مستخدمو القوائم المالية قراراتهم بشأن الاستثمار ام لا في شركة ما اعتمادا على مستوى ثقتهم بشأن التقارير المالية، ويمكن تحقيق الموثوقية من خلال الالتزام بالقوانين المعمول بها وفعالية العمليات.

2- **فعالية وكفاءة العمليات:** تهدف الضوابط الرقابية إلى توفير تأكيد حول الاهداف الاساسية للمؤسسة، كما تهدف إلى ضمان فعالية و كفاءة استخدام موارد المؤسسة، بالإضافة إلى ضمان كفاءة الاداء وتحقيق اهداف الربحية، والحفاظ على الموارد، ومن هنا تنبع اهمية هذه الهدف، حيث ان العمليات هي اهم مرحلة في عملية تحقيق الاهداف، ويعتمد تحقيق اهداف الادارة ككل على فعالية اداء العمليات، بمعنى اخر تساعد العمليات الفعالة على تحقيق الاهداف بينما تضلل العمليات غير الفاعلة تحقيق الاهداف.

3- **الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها:** يجب ان تتم الانشطة التي تقوم بها المؤسسة وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها، كما يجب ان تكون المؤسسات على دراية بالقوانين واللوائح التي تنطبق عليها من اجل تحديد اهداف الامتثال. ومن خلال الالتزام بالقوانين المعمول بها تكون المؤسسات قد اضافت مستوى من الثقة إلى القوائم المالية. ان لكل قانون قواعد محددة تحكم جوانب مختلفة من الاداء. ولذلك كلما التزمت المؤسسة بجميع هذه القوانين المعمول بها فمن المؤكد ان هذا سيوفر ضمانا معقولا للعمليات.

ترتكز أهداف الضوابط الرقابية على ثلاثة أبعاد أساسية: الحفاظ على فعالية وكفاءة العمليات، وضمان موثوقية التقارير المالية، وتعزيز الامتثال للقوانين والأنظمة السائدة. وإذا فشلت الضوابط في تحقيق أي من هذه الأبعاد، تُعتبر غير فعالة ويستلزم تقييمها ومعالجة نقاط الضعف لتعزيز أدائها.

2-1-3- وظائف الضوابط الرقابية Functions of regulatory controls

يوضح (Stephens) إلى انه تم وضع اطار عمل للضوابط الرقابية ، ولكن يجب وضع تعريف لكيفية تطبيقها على الموظفين للحفاظ على نظام رقابة داخلية جيد . هنالك ثلاث وظائف رئيسة ستؤديها الضوابط الرقابية في المؤسسة وهي كما يلي :

(Stephens , 2021: 8-9)

1- **الوقائية (Preventive)**: هذه الوظائف و الضوابط ستعمل على ردع المشاكل قبل ظهورها ، ومن امثلة الضوابط الوقائية : فصل الواجبات ، والموافقات المسبقة على المعاملات ، وطرق التحكم والرقابة (كلمات المرور، و المصادقة بخطوتين) والضوابط المادية (اقفال لوحة المفاتيح، او اقفال المفاتيح على المعدات) تعتبر الضوابط الرقابية هي الوضع المثالي الذي تتم فيه مراجعة العمليات وتحسينها سنة بعد سنة.

2- **الكشفية (Detective)**: يكشف هذا التدبير الرقابي المشاكل بسرعة قبل ان تصبح مشكلة اكبر. ومن امثلة الضوابط الكشفية تسوية الحسابات الشهرية ،ومراقبة المخزون، مراقبة السجل ، أو مراجعة الأخطاء التي كادت ان تقع. ويمكن للضوابط الكشفية ان تظهر للأخرين خارج العملية ان شيئا ما قد اكتمل وتمت مراجعته. كما ان هذا يمنح القيادة السلطة لإجراء التغييرات بسرعة قبل حدوث المشكلة.

3- **التصحيحية** (Corrective) : يتم تصحيح المشاكل التي تم تحديدها لضمان عدم حدوثها مرة اخرى ومن أمثلة الضوابط التصحيحية: الإجراءات التأديبية، ومراجعة التدقيق وخطط التنفيذ الجديدة، والتعديلات على العمليات الحالية. وهذه الوظيفة هي الاكثر تكلفة من بين وظائف الضوابط الرقابية لأنها عادة ما تكون استجابة لمخاطر قد تسببت في خسائر مالية كان يمكن تفاديها إذا كانت الضوابط الوقائية والكشفية مفعلة بشكل صحيح.

كما اضاف (Pickett) وظيفة او نوع رابع للضوابط، إذ اضاف لها الضوابط التوجيهية (Pickett : 2010 : 275)

4- **الضوابط التوجيهية (Directive controls)** : تضمن هذه الضوابط وجود اتجاه واضح ودافع لتحقيق الاهداف المعلنة ، وهي ترتيبات ايجابية لتحفيز الاشخاص ومنحهم احساسا واضحا بالاتجاه والقدرة على احراز تقدم جيد. و فيما يتعلق بإجراءات الحرائق الطارئة، قد تحتوي الضوابط التوجيهية على تدريبات لتوعية الموظفين بأهمية الوقاية من الحرائق، بما يتماشى مع السياسة الرسمية ، للتخفيف من آثار هذا الخطر.

كما يمكن ذكر انواع اخرى من الضوابط : (جعفر و حميد ، 2023 : 273)

1- **الضوابط الرادعة (Deterrent controls)** :هي تلك الضوابط التي تعمل على ردع الاشخاص الذين يحاولون ارتكاب اي انحرافات ، من خلال وضع آليات وعقوبات واضحة تحفزهم على الامتثال القوانين والقواعد .

2- **الضوابط التعويضية (Compensatory controls)** : هي الضوابط المصممة لتعويض نقاط الضعف في نظام الرقابة و لتقليل المخاطر في الحالات التي تكون فيها الضوابط الاخرى غير فعالة وغير مجدية .

2-1-4- تصنيفات الضوابط الرقابية

Classifications of regulatory Controls

هناك عدة تصنيفات للضوابط الرقابية، ويمكن ذكر بعض هذه التصنيفات على النحو الاتي:

1- **التصنيف على اساس الوقت :** (CIA , 2020 : su 5.9)

أ- **الضوابط الاستباقية (Feed forward controls)** : هي الضوابط التي تركز على التنبؤ بالمشاكل ومنع حدوثها . تتطلب هذه الضوابط رؤية استراتيجية طويلة الاجل ، و تعتبر السياسات والإجراءات التنظيمية من ابرز الأمثلة عليها .

ب- **الضوابط المتزامنة (Concurrent controls)** : هي ضوابط تهدف إلى مراقبة العمليات الجارية وتعديلها في الوقت الفعلي لضمان عدم انحرافها بشكل كبير عن المعايير الموضوعة. وأحد الأمثلة على هذه الضوابط هو الاشراف المستمر على خط الانتاج .

ت-**ضوابط التغذية الراجعة (Feedback controls)** : هي ضوابط توفر معلومات حول الأنشطة التي تم انجازها ، مما يساعد على تحسين الاداء في المستقبل عبر التعلم من الاخطاء السابقة . على سبيل المثال ، يمكن لفحص السلع المنجزة متبوعا بإجراءات تحليل التباين ان يساعد في تحديد الانحرافات عن التوقعات المحددة . وبالتالي ، يعد الفحص وتحليل التباين بمثابة ردود فعل تظهر مدى مطابقة اتمام السلع للتوقعات .

2- **التصنيف على اساس درجة الأتمتة :** (مدقق داخلي معتمد ،2021 : su5.83)

1- **الضوابط الرقابية اليدوية (Manual controls)** :هي الضوابط التي يتم تنفيذها يدويا. مثال على ذلك، في احد المصارف ، يقوم امين الصندوق اواحد المشرفين المعنيين في نهاية كل يوم عمل بعملية عد الاوراق المالية، وتعتبر عملية العد هذه ضابط رقابي يتم إجراؤه يدويا من قبل الافراد المعنيين .

2- **الضوابط الرقابية المؤتمتة (Automated controls)** : وهي ضوابط رقابية مؤتمتة ولا تحتاج لتدخل يدوي من الموظفين ، على سبيل المثال ، اذا كان هناك دولة خاضعة لعقوبات تمنع الشركات من التعامل مع الافراد المقيمين فيها ، فإن المتجر الالكتروني للشركة مبرمج لكشف عناوين الاشخاص الذين يحاولون الشراء من تلك الدولة باستخدام الرقم المميز (IP address) ، و بالتالي يمنع تنفيذ اي عملية شراء من قبل المقيمين في تلك الدولة. وتعتبر الضوابط المؤتمتة اكثر موثوقية من الضوابط اليدوية ، نظرا لاحتمالية حدوث اخطاء بشرية عند تنفيذ العمليات يدويا .

3- **الضوابط الرقابية شبه المؤتمتة(الهجينة) (Partially Automated (Hybrid)**: هي الضوابط المركبة التي تجمع بين مكونات مؤتمتة واخرى يدوية ، على سبيل المثال، عند اجراء التدقيق الاملائي على ملف ما يقوم الكمبيوتر تلقائيا بتمييز الكلمات التي قد تحتوي على اخطاء إملائية او نحوية، و لكنه يمنح المستخدم القدرة على قبول او رفض التغييرات المقترحة يدويا لكل خطا على حده .

2-1-5- القيود المتأصلة في الضوابط الرقابية

Inherent limitations of regulatory controls

يشير (Mbeba) إلى إن الضوابط الرقابية هي أدوات طورتها الإدارة واستخدمتها لمساعدتها في تحقيق أهداف المؤسسة. وبسبب وجود عدد من القيود، لا تستطيع الضوابط الرقابية توفير ضمان مطلق، بل ضمان معقول فقط ، بأن أهداف الإدارة سوف تتحقق ومن هذه القيود :

(Mbeba , 2007: Sec 2.16)

1. **التكلفة مقابل الفائدة :** يجب أن تكون الضوابط فعالة من حيث التكلفة – تكلفة تنفيذ الضوابط نسبة إلى احتمالية حدوث خسارة وحجم الخسارة. وعادة ما يكون من السهل تحديد التكاليف (أجور الموظفين، التدريب، إلخ) ولكن من الصعب تحديد معظم الفوائد لأن المؤسسات تتعامل مع احتمالات الخسارة.
2. **الانحرافات :** عادة ما تكون الضوابط موجهة نحو المعاملات العادية اليومية ولا يتم تغطية المعاملات غير العادية و الاستثنائية بشكل عام ، وذلك بشكل اساسي بسبب قضايا التكلفة والفائدة. ولكن الانحرافات تحدث فعلا .
3. **الخطأ البشري :** سيكون هذا العامل موجودًا دائمًا بدرجة ما. الأخطاء غير المقصودة، والأخطاء، والإهمالات هي جزء من واقع العمل مع الناس.
4. **دوران الموظفين :** عادة ما يكون الموظفون الذين عملوا في مكان ما لبعض الوقت أكثر كفاءة ومعرفة بالعمليات من الموظفين الجدد. إن تدوير الموظفين، أو دوران الموظفين، أو التوسع السريع وإضافة موظفين جدد قد يحد من فعالية الضوابط الرقابية أيضًا.
5. **حجم عبء العمل :** بعض الأشخاص أكثر قدرة على التعامل مع أعباء العمل الكبيرة والضغوط المرتبطة بها بشكل أفضل من غيرهم. من الشائع بالنسبة للعمال الذين يتعرضون للضغط أن يتخذوا "الطرق المختصرة" الضرورية لكي يكونوا فعالين.
6. **التواطؤ :** إذا كانت الرقابة تعتمد على الفصل بين الواجبات، فيمكن التحايل بسهولة على الضوابط الرقابية عندما يجتمع اثنان أو أكثر من المسؤولين معًا للاحتيال على المنظمة عمدًا. ولذلك، بغض النظر عن الفصل بين الواجبات المعمول به، فمن الممكن أن تظل هناك خسارة لأصول مؤسسة .

7. **عدم مسؤولية الموظفين :** قد يهمل الأشخاص المسؤولون عن الرقابة هذه المسؤولية أو يسيئون استخدامها ، وينشأ هذا القيد عادة عندما يكون الموظفون غير راضين أو يشعرون بالملل من وظائفهم.

نستنتج من ذلك ان للضوابط الرقابية عدة قيود تحدها من العمل بفعالية ، فكلما كانت هذه القيود موجودة بعدد اكبر وبشكل اقوى كلما انخفضت فعالية الضوابط الرقابية ، وبالتالي يجب على الإدارة العمل على تجنب او التقليل من هذه القيود في سبيل دعم فعالية الضوابط الرقابية.

2-1-6- التبعات الاقتصادية للضوابط الرقابية

Economic consequences of regulatory controls

يشير (Hao et al) إلى ان الابحاث المتعلقة بالتبعات الاقتصادية للضوابط الرقابية قد شملت عدة جوانب ، بما في ذلك تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، و تحسين القرارات المالية الداخلية مثل الاستثمارات والاحتياطيات النقدية ، و تقييم اصحاب المصلحة الخارجين ، وفيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية ، فقد وجد الباحثون بشكل عام ان الضوابط الرقابية عالية الجودة خفضت مستوى ادارة الارباح في الشركات المدرجة ، وزادت من استمرارية الارباح . و نتيجة لذلك ، فإن الشركات التي لديها انظمة رقابة داخلية عالية الجودة ، غالبا ما تفرض عليها رسوم تدقيق اقل من قبل شركات المحاسبة ، و على العكس من ذلك ، يتم فرض رسوم تدقيق اعلى على الشركات التي لديها انظمة رقابة داخلية معيبة وذلك مقابل مخاطر المعلومات المحاسبية. اما بالنسبة لتحسين القرارات المالية الداخلية ، فقد وجد الباحثون ان الضوابط الرقابية عالية الجودة ادت إلى تحسين كفاءة الاستثمارات والقدرة على ادارة عدم اليقين. تتمتع الشركات ذات المستويات الاعلى من الرقابة الداخلية برأس مال اقل و تكاليف ديون مصرفية اقل، و تمويل ائتماني اكثر مقارنة بالشركات الاخرى في الصناعة . اي باختصار ، ان الضوابط الرقابية ليست النشاط الاداري الوحيد المتاح لتحسين الكفاءة ومنع المخاطر ولكنها مهمة لخلق القيمة.(Hao et al , 2018 : 4).

ووفقا (Lobo et al) فإن الابحاث السابقة المتعلقة بتبعات الضعف المادي في الضوابط الرقابية تركز بشكل رئيسي على تأثيراتها على متوسط رأي المستثمرين فيما يتعلق بمخاطر الاستثمار . وعلى وجه الخصوص ، توثق الابحاث ان الشركات التي تكشف عن الضعف المادي في الضوابط

الرقابية تشهد عوائد سلبية غير طبيعية للإعلان ، و تظهر تكلفة اعلى لحقوق الملكية ، و تتحمل تكلفة اعلى للديون العامة و الخاصة ، و تدخل في عقود دين حيث يتم الاعتماد بشكل اقل على ارقام القوائم المالية. كما تشير هذه الابحاث إلى ان المستثمرين يزيدون من المخاطر المقدرة للشركات التي تبلغ عن الضعف المادي في الضوابط الرقابية مقارنة بالشركات ذات الضوابط الفعالة.(Lobo et al , 2020 : 1-2).

و على ضوء ما سبق نفهم انه على الرغم من الاهداف الرئيسية التي تعمل الضوابط الرقابية على تحقيقها ، فإن هناك تبعات ناتجة عن استخدام الضوابط الرقابية، و قد تكون هذه التبعات مفيدة للمؤسسات اذا كانت الضوابط فعالة و ذات جودة عالية ، او تكون مضرة للمؤسسات اذا كانت الضوابط الرقابية تشكو من ضعف مادي.

2-1-7- نقاط الضعف في الضوابط الرقابية

Weaknesses in regulatory Controls

يشير (Salin et al) إلى إن نقاط الضعف في الضوابط الرقابية تشكل عاملاً رئيسياً يساهم في فرصة ارتكاب الاحتيال. وفيما يلي أمثلة على نقاط الضعف الشائعة في الضوابط الرقابية التي تواجهها الشركة : (Salin et al , 2018: 99-100)

1- **عدم الفصل بين الواجبات** : بشكل عام، لا ينبغي لأي شخص أن يدير أكثر من نوع واحد من وظائف الأعمال المهمة، على سبيل المثال، التفويض، وحفظ السجلات، والتسوية. ونظرًا للموارد المحدودة، فإن تنفيذ الفصل بين الواجبات في المنظمة يتطلب دراسة متأنية لتحليل الفوائد والتكاليف. ومن غير الواقعي والمستحيل أن نتوقع من المؤسسة ، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تمتلك العدد المطلوب من الموظفين أو الأدوات اللازمة لفصل جميع المهام التجارية المهمة. ونتيجة لذلك، يتعين على العديد من المؤسسات التنازل عن هذا النوع من الرقابة الداخلية من أجل تحديد الحد الأقصى للرواتب المدرجة في الميزانية المدفوعة لموظفيها. إن عدم الفصل بين الواجبات والاعتماد المفرط على شخص واحد لإجراء العديد من المهام سيؤدي إلى الخطأ البشري والاحتيال.

2- **حفظ السجلات غير المنهجي** : الهدف النهائي للرقابة في حفظ السجلات هو الحصول على وسيلة منهجية لتتبع واسترجاع المستندات والمعلومات بسهولة وفعالية بغض النظر عن المعاملات. أن المشكلات المتعلقة بحفظ السجلات ترجع إلى المواقف السلبية المتمثلة في سوء تنفيذ الموظفين لأنظمة إدارة السجلات، وانخفاض مستوى أمان السجلات والمستندات، والاعتماد الكبير على النسخ الورقية و الورق ، وعدم كفاية تدريب الموظفين، وإجراء العمليات التجارية باستخدام نظام يدوي، ونقص في الموارد المادية، وعدم فعالية الجدول الزمني للاسترجاع والاحتفاظ والتخلص، وعدم كفاية أدلة السياسات وإجراءات حفظ الملفات. كل هذه المشاكل قد تساهم في قصور عمليات حفظ السجلات، وبالتالي تؤدي إلى انهيار الرقابة الداخلية.

3- **نقص الإشراف** : الهدف الرئيسي لأنشطة الإشراف هو ضمان إجراء الأنشطة التشغيلية بشكل صحيح وفقًا للسياسات والإجراءات. وبالتالي، يمكن تحديد أي عدم امتثال ونقاط ضعف في قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية وتحسينها لاحقًا. و يجب تدقيق كفاءة الضوابط الرقابية بانتظام. ومع ذلك، ليس من السهل العثور على مشرف كفء ومناسب وقادر على مراقبة الأنشطة التجارية. كحد أدنى، يجب أن يتمتع الشخص بالمؤهلات الكافية والخبرة العملية والمهارات التقنية والناعمة. فغياب هذه المهارات قد يؤدي إلى انهيار الرقابة الداخلية.

4- **تفويض الصلاحيات غير المناسب** : الهدف الرئيسي من هذه الرقابة هو ضمان تفويض الصلاحيات التجارية من قبل شخص يتمتع بسلطة وصلاحية رسمية. وعادة ما يتم منح هذا إلى رئيس أو مدير على مستوى أعلى ، و تكون مهمته الرئيسية هي ضمان أن المعاملات تستند إلى سياسات وإجراءات المؤسسة . على سبيل المثال، ان أي نفقات نثرية تحتاج إلى موافقة المدير الإداري. يحق لمدير الإدارة رفض النفقات التي تتجاوز الحدود المنصوص عليها أو تنتهك الإرشادات. ومع ذلك، قد تكون عملية المراجعة هذه غير فعالة إذا كان المدير الإداري يعتمد بشكل كامل على البيان الذي أعده كاتب المصروفات النثرية ويعمل فقط كختم مطاطي للموافقة على جميع المعاملات دون التحقق الشامل من البيان .

5- **نقص الرقابة على الوصول المادي** : إن الرقابة على الوصول المادي هو عملية تهدف إلى ضمان معالجة معاملات الشركة المتعلقة بالأصول بشكل صحيح وتأمين الأصول المادية بشكل مناسب. و الهدف الرئيسي من الرقابة هو حماية الأصول من الخسائر الناجمة عن السرقة

والأضرار و الاستخدام غير الفعال والتدمير العرضي والأخطاء. على سبيل المثال، يجب الاحتفاظ بالمخزون في مستودع مغلق وآمن مع تقييد الوصول إلى موظفين معينين فقط. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الرقابة الجيدة على الوصول أيضًا عمليات تسجيل مناسبة لتتبع حركة المخزون. و سيؤدي غياب هذه الرقابة إلى تعريض الأصول المادية للشركة للسرقة ليس فقط من قبل الاشخاص الداخليين بل أيضًا من قبل الاشخاص الخارجيين .

ووفقا لما سبق نستنتج ان للضوابط الرقابية نقاط ضعف شائعة قد تُستغل في الاحتيال، أبرزها عدم الفصل بين الواجبات والاعتماد المفرط على شخص واحد بما يسبب الأخطاء، وقصور حفظ السجلات نتيجة ضعف المنهجية، وصعوبة توفر مشرف كفء يمتلك المؤهلات اللازمة، والتفويض غير المناسب للصلاحيات بسبب الإهمال، إضافةً إلى ضعف الرقابة على الأصول المادية بما يعرضها للسرقة أو التلف أو الاستخدام غير الفعّال.

2-1-8- تصميم وتطبيق الضوابط الرقابية

Design and implementation of regulatory controls

يتطلب إرساء الضوابط الرقابية الفعالة التخطيط والتقييم الدوري لمخاطر المؤسسة ، حيث انه من الضروري وضع ضوابط رقابية داخل المؤسسة للتأكد من أنها فعالة ويمكن دعمها بالموارد البشرية والمالية المتاحة، ومن المهم أن يتم دعم الضوابط الرقابية من قبل اعضاء المؤسسة كافة. ويلزم التوضيح بأنه يجب على المؤسسة مراعاة مجالان رئيسيان عند إنشاء الضوابط الرقابية وهما : (دليل ضوابط الرقابة الداخلية لدى المنظمات غير الهادفة للربح ، 2020 :14)

1. **البيئة الرقابية** Regulatory environment

البيئة الرقابية الصحيحة هي في الأساس ثقافة المؤسسة ، ويتطلب هذا المجال المهم وضع منظومة الضوابط الرقابية من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمديرين على أن يكون مرتبطاً بجهود إرشادية واضحة لكافة الأطراف ذات العلاقة. وتنظم البيئة الرقابية الفعالة المسؤوليات وحدود السلطة والصلاحيات ويكون الموظفين فيها على دراية بتلك الضوابط . كما يعتمد نجاح البيئة الرقابية على عدة جهات أساسية منها مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بما يشمل التزامهم المستمر بتطبيقها من خلال التقيد بسياسات وإجراءات المؤسسة.

2. تقييم المخاطر Risk assessment

تقوم منظومة الرقابة الداخلية الفعالة أيضاً بتحديد مجالات المؤسسة التي تحتاج إلى المراقبة والحماية، بالإضافة إلى تحديد مكان وجود المخاطر المحتملة وإدارتها بشكل فعال، وعند تقييم المخاطر في المؤسسة، فإن نقطة الانطلاق الجيدة هي مراجعة الأهداف العامة ، ومن ثم تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف. ويُعد تقييم المخاطر هو تحديد التقدير الكمي أو النوعي للمخاطر المرتبطة بحالة معينة والتأثير المرتبط به ، ويُؤخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى مثل مستوى قبول المخاطر، و الفهم العام للخطر، والاثار الاجتماعية والاقتصادية، والفوائد المتوقعة، والجدوى الفنية، وهو ما يمثل قاعدة لإدارة المخاطر.

يتضح أن على المؤسسة وضع ضوابط رقابية فعّالة مدعومة من جميع أفرادها، مع مراعاة محورين أساسيين عند تصميمها، هما: البيئة الرقابية التي تمثل ثقافة المؤسسة وتتطلب من مجلس الإدارة والإدارة ولجنة التدقيق وضع منظومة متكاملة من الضوابط وإرشادات واضحة تحدد المسؤوليات والصلاحيات، وتقييم المخاطر الذي يركز على تحديد مجالات الحاجة إلى الرقابة والحماية والكشف عن المخاطر المحتملة وإدارتها بكفاءة.

2-1-9- خصائص الضوابط الرقابية Regulatory controls characteristics

تتميز الضوابط الرقابية بعدة خصائص يمكن توضيحها كما يلي :

(بو خناف وبن هارون ،2019 : 5)

1- **الوضوح** : يجب ان تكون وظيفة الرقابة الداخلية مبنية على معايير مقبولة ومفهومة للأفراد الملزمين بتنفيذها، كما يجب ان تتصف هذه المعايير بسهولة التطبيق.

2- **المرونة:** يجب ان تتميز المعايير التي تبنى عليها عملية الرقابة الداخلية بصفة المرونة لكي تتكيف مع التغيرات الحاصلة في الخطط والتي بدورها تتغير حسب الظروف المحيطة بالمؤسسة ،حيث تتميز البيئة المحيطة بالمؤسسة بالديناميكية ، وبالتالي يتوجب على المؤسسة تغيير خططها تبعا للتغيرات المؤثرة .

3- **السرعة** : من اهم الامور الواجب توفرها في نظام الرقابة الداخلية هي السرعة في اكتشاف الانحرافات بشكل مبكر وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة حول هذه الانحرافات لاتخاذ الإجراءات المطلوبة للسيطرة على الموقف وكل ما كانت هذه العملية اسرع كلما كانت السيطرة ممكنه اكثر .

4- **الفعالية** : وتعني بناء وتصميم نظام رقابي فعال ومتقدم ويتميز بالقدرة على تشخيص الخروقات والاخطاء وباقي الانحرافات المحتملة قبل ان تقع والتعامل معها بطريقة علمية وبشكل يضمن عدم حدوثها في المستقبل .

5- **الاقتصادية** : من اهم المبادئ التي يُعتمد عليها في تصميم اي مشروع او اي نظام هو مبدأ (التكلفة / المنفعة) فأن تكلفة النظام الرقابي يجب ان تكون ملائمة ومتناسبة مع منفعته التي تشمل حماية خطط العمل من الانحرافات وبمعنى اخر يجب ان تتجاوز منافع النظام تكلفته .

6- **الموضوعية** : تعتبر الإدارة بمثابة راس الهرم للتسلسل التنظيمي وهي مسؤولة عن تقييم اداء المرؤوسين وتقوم بذلك من خلال الاساليب الرقابية ، ومن الواجب ان تكون هذه الإدارة والاساليب التي تستخدمها موضوعية ومهنية وليس شخصية ومتحيزة الآراء لكي لا تؤثر في الحكم على الاداء ، كما يجب على النظام الرقابي ان يعمل على جمع المعلومات الدقيقة والصحيحة والكاملة عن الاداء في الوقت المناسب ، مع ضرورة التحقق من مصادر هذه المعلومات من خلال الوثائق والسجلات المحاسبية الداعمة ، كما ينبغي على القائمين على الأنشطة الرقابية مراعاة عامل الوقت في عمليات التقييم والمراجعة .

7- **الملاءمة:** تختلف المؤسسات فيما بينها من ناحية طبيعة ونوعية الأنشطة وحجمها ، كما ان الأنشطة بدورها تختلف فيما بينها، حيث ان لكل نشاط خصائص يتمتع بها وتميزه عن غيره من الأنشطة ، لذا يتعين على النظام الرقابي ان يتلاءم مع طبيعة كل نشاط وخصائصه و الا سوف يفقد قيمته ويصبح عاجزا عن تحقيق الاهداف المطلوبة ، ومن ناحية اخرى يختلف النظام الرقابي باختلاف الإدارة التي تتبعه فالإدارة العليا تتبع نظام رقابي يختلف عن النظام الرقابي الذي تتبعه الإدارة الدنيا وذلك بسبب اختلاف طبيعة النشاط الملزمة بمراقبته كلا منها ، كما ينبغي ان تتدرج اهمية النظام الرقابي وفقا لأهمية المؤسسة وحجمها. (ايوب وشعيب ،2021 : 16)

نستنتج مما تم توضيحه اعلاه ان الضوابط الرقابية يجب ان تتمتع بعدة خصائص مهمة لكي تكون فعالة و كفؤة ، بحيث كلما تمتعت الضوابط الرقابية بعدد اكبر من هذه الخصائص كلما اصبحت ذات فعالية و كفاءة اعلى .

2-1-10- اقسام الرقابة الداخلية التي يجب مراعاتها عند تصميم الضوابط الرقابية

Internal control departments that must be taken into account when designing regulatory controls

وفقا لدليل الرقابة الداخلية الذي قدمه ديوان الرقابة المالية الاتحادي (2024) فإن الرقابة الداخلية الفعالة تتكون من اربعة انشطة او وظائف وهي كالتالي :

(ديوان الرقابة المالية العراقي/ دليل الرقابة الداخلية،2024 : 19)

1- **الرقابة المحاسبية:** تشمل الخطة التنظيمية والوسائل والاجراءات التي يكون غرضها الاساسي هو حماية موجودات المؤسسة وتأكيد امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية بالسجلات وذلك من خلال فحص دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، وللرقابة المحاسبية عدة وسائل يمكن ذكر امثلة عليها: الالتزام بأسلوب القيد المزدوج، تطبيق نظام المصادقات ومراعاة قيود التسوية من قبل موظف له الصلاحية بذلك، تسجيل المعاملات وترحيلها يوميا، استعمال الحسابات الإجمالية والفرعية، تحضير موازين المراجعة الدورية، وتجهيز البيانات المالية والمحاسبية للإدارة بشكل دوري .

2- **الرقابة الإدارية:** هي مجموعة من الأنظمة والاليات التي تتيح فحص وتقييم جميع جوانب النشاط لتشخيص المشاكل الإدارية ومعرفة اوجه القصور والاخطاء التي تؤدي إلى اقتراح الحلول الملائمة، ولذلك فهي تركز على تقويم السياسات والقرارات الإدارية، وتعزيز الالتزام بها من اجل تحقيق الكفاءة التشغيلية بأكبر قدر ممكن، و تتضمن الرقابة الإدارية مجموعة من وسائل يمكن ذكرها كالاتي: الموازنات التقديرية، حسابات الكلفة، تقارير الاحصاء، تقارير الاداء، وبرامج تدريب الموظفين المتنوعة.

3- **الضبط الداخلي:** ويعني تنظيم خطوات سير العمل وتحديد المسؤوليات بين الموظفين داخل المؤسسة، وهناك مجموعة قواعد واسس يمكن من خلالها تحقيق الضبط الداخلي وهي كالاتي:

(الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في العراق ، 2019 : 2)

أ- يجب ان لا يكون نفس الشخص مسؤولا عن عملية محددة بالكامل من بدايتها إلى نهايتها.

ب- تشكيل لجان مختصة لإجراء الجرد المادي للموجودات .

ت- تفعيل عملية التناوب بين الموظفين على الوظيفة المعينة او النشاط المحدد كلما كان ذلك ممكنا عمليا للتمكن من اكتشاف الاخطاء والانحرافات وجوانب القصور او عدم الانضباط

ث- فرض الإجازة السنوية على كل موظف داخل المؤسسة على ان ينوب عن الموظف المجاز من يحل محله خلال اجازته .

ج- عدم تكليف اي موظف بأعمال تفوق مسؤولياته بأكثر مما هو مصرح به في الخريطة التنظيمية.

ح- فصل اقتناء الاصول عن السجلات الخاصة بحركة تلك الاصول.

خ- الاستناد على مبدا تدفق العمل ، اي ان انتهاء موظف معين من مهمة محددة بمثابة اشارة البدء لمهمة موظف اخر .

د- عدم ترخيص لأي موظف بالاحتفاظ بأكثر من عهدة او بأكثر من صنف من الاصول التي يمكن احلالها، ومن امثلة تطبيق هذه القاعدة، الفصل بين مهام امين الصندوق الرئيس وامين صندوق المصروفات النثرية.

4- **التدقيق الداخلي:** هو عملية منظمة ومنهجية هدفها الاساسي جمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي ترتبط بنتائج النشاطات والاحداث الاقتصادية، وذلك بهدف تحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير الموضوعة، وإبلاغ الجهات المعنية بنتائج التدقيق.(دليل الرقيب المالي،2021 : 41).

ويمكن توضيح اقسام الرقابة الداخلية وفق الشكل الاتي :

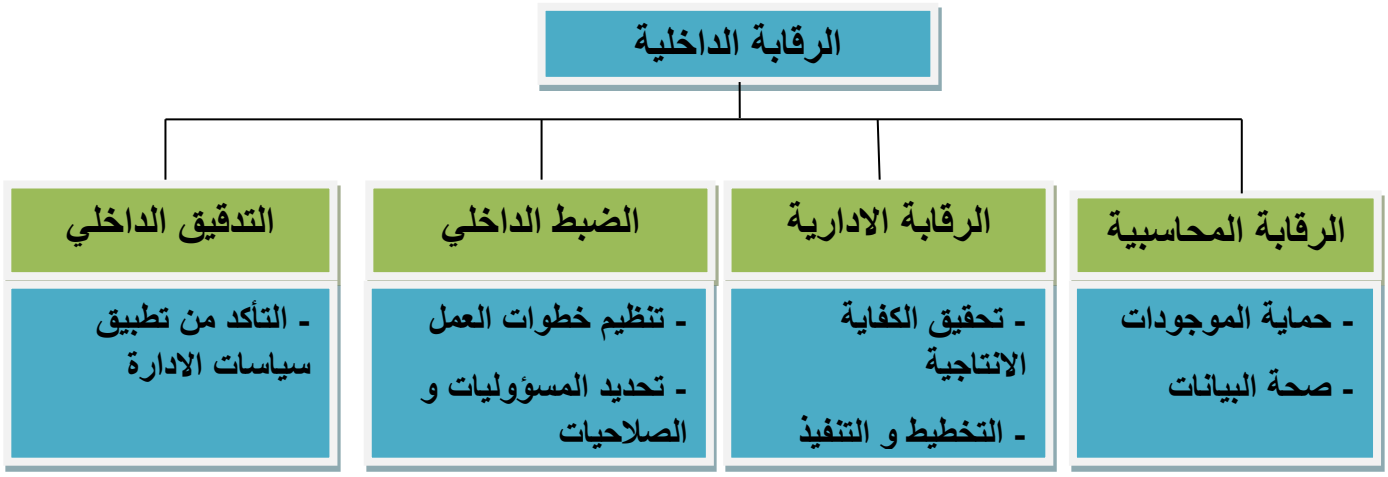

الشكل (2-1) اقسام الرقابة الداخلية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (ديوان الرقابة المالية العراقي/ دليل الرقابة الداخلية،2024: 18).

يجب أخذ جميع أقسام الرقابة الداخلية بعين الاعتبار عند تصميم الضوابط الرقابية، بحيث تضمن الضوابط المصممة تغطية شاملة لكل هذه الأقسام لضمان فعالية وكفاءة النظام الرقابي.

2-1-11- تقييم الضوابط الرقابية Evaluation of regulatory controls

تُعد الضوابط الرقابية جزءا اساسيا من نظام الحوكمة في المؤسسة كونها تمثل اهم وسائل الرقابة الداخلية و ان وجودها يعتمد على الظروف التي تحيط بالمؤسسة بحيث يشكل اهمال دراسة تلك الظروف اساسا للمخاطر التي قد تضعف الضوابط الرقابية الامر الذي يجعلها اقل فعالية وكفاءة لذا يعد دراسة و تقييم البيئة المحيطة امرا ضروريا لتصميم ضوابط رقابية قوية من جهة ومن جهة اخرى فان تقييم تلك الضوابط يسهم في تشخيص نقاط الضعف الناتجة عن التصميم غير الجيد في تلك الضوابط.(جعفر وحميد ، 2023 : 270).

بعد مرحلة تصميم وتطبيق الضوابط في المؤسسة، يتوجب على الاطراف المعنية بالمؤسسة تحديد الفعالية والكفاءة للضوابط الرقابية، من حيث ما إذا كانت الضوابط المصممة فعالة وأنها تعمل على النحو الذي صممت من أجله وما إذا كان الشخص المسؤول عن تلك الضوابط يتمتع بالصلاحيات والكفاءة اللازمتين لأداء دوره بشكل فعال. (دليل ضوابط الرقابة الداخلية لدى المنظمات غير الهادفة للربح ، 2020 : 16).

كما ان التقييم الدقيق للمخاطر يشكل جزءًا اساسيا من إجراء تقييم فعّال للضوابط الرقابية. وينبغي للإدارة استخدام تقييم المخاطر لتحديد المجالات في المؤسسة التي تشكل أعلى تهديد لتحقيق الأهداف إذا لم تكن الضوابط موجودة وتعمل بشكل صحيح. وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية تقييم المخاطر كجزء من الحفاظ على الرقابة الداخلية الكافية. وينبغي للرقابة الداخلية أن توفر تقييمًا للمخاطر التي تواجهها المؤسسة من مصادر داخلية وخارجية. وبمجرد تحديد المخاطر، ينبغي تحليلها لمعرفة تأثيرها المحتمل. ويتوجب على الإدارة بعد ذلك صياغة نهج لإدارة المخاطر واتخاذ قرار بشأن أنشطة الرقابة الداخلية اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر وتحقيق أهداف الرقابة الداخلية المتمثلة في عمليات تتسم بالكفاءة والفعالية، وإعداد التقارير المالية الموثوقة، والامتثال للقوانين واللوائح.(U.S. DEPARTMENT OF ENERGY , 2014 : 9).

ويمكن تقييم الضوابط الرقابية من خلال مصفوفة تحليل الضوابط الرقابية، وهي أداة تحليلية تهدف إلى تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية بناءً على اربعة معايير رئيسية:

1- احتمالية وقوع المخاطر

2- تأثير المخاطر

3- تكلفة الضوابط الرقابية

4- منفعة الضوابط الرقابية

احتمالية وقوع المخاطر	تأثير المخاطر	تكلفة الضابط الرقابي	منفعة الضابط الرقابي	أولوية التطبيق للضابط الرقابي	الشرح
مرتفعة	مرتفع	منخفضة	مرتفعة جدا	6	يجب تطبيق الضابط فورًا لتجنب مخاطر جسيمة محتملة.
مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	مرتفعة	5	على الرغم من التكلفة المرتفعة، يجب النظر في التطبيق نظرًا لخطورة المخاطر.
مرتفعة	منخفض	منخفضة	متوسطة	4	يُفضل التطبيق لتقليل المخاطر، مع مراعاة التكلفة المنخفضة.
مرتفعة	منخفض	مرتفعة	منخفضة	3	يمكن تأجيل التطبيق أو البحث عن بدائل أقل تكلفة.
منخفضة	مرتفع	منخفضة	متوسطة	4	يُنصح بالتطبيق كإجراء احترازي، خاصة مع التكلفة المنخفضة.
منخفضة	مرتفع	مرتفعة	منخفضة	3	يُمكن تقييم الحاجة للتطبيق بناءً على الموارد المتاحة.
منخفضة	منخفض	منخفضة	منخفضة جدًا	2	قد لا يكون التطبيق ضروريًا، ولكن يمكن النظر فيه كتحسين إضافي.
منخفضة	منخفض	مرتفعة	متدنية	1	يُنصح بعدم التطبيق نظرًا لانخفاض المخاطر والتكلفة العالية.

الشكل (2-2) مصفوفة تحليل الضوابط الرقابية

المصدر: من اعداد الباحث

وتقوم المصفوفة بتصنيف الحالات إلى 6 مستويات من الأولوية (من 1 إلى 6)، حيث تمثل (6 = أولوية قصوى للتطبيق) و (1 = أولوية منخفضة جدًا أو لا حاجة للتطبيق).

ووفقًا لهذه المصفوفة، تُقيَّم الضوابط الرقابية لتحديد أولويات تطبيقها كالاتي:

1- **الحالة الاولى:** عندما تكون المخاطر مرتفعة التأثير و الاحتمال، فيجب تطبيق الضوابط مهما بلغت تكلفتها، لأن تكلفة الضوابط قليلة مقارنة بخطورة النتائج المحتملة اذا لم تطبق الضوابط، وبما ان تكلفة الضوابط في هذه الحالة منخفضة ،فستكون منفعة الضوابط مرتفعة جدا ، حيث ان تطبيق الضوابط سيؤدي إلى تفادي خسائر جسيمة بتكلفة بسيطة نسبيًا.

2- **الحالة الثانية:** تكلفة تطبيق الضوابط مرتفعة، لكن المخاطر التي تحمي منها شديدة من حيث التأثير والاحتمال، لذا يُوصى بدراسة جادة لتطبيق الضوابط رغم التكلفة، لأن عدم تطبيقها قد يسبب خسائر فادحة. على الرغم من ارتفاع التكلفة، فإن المنفعة مرتفعة أيضًا، لأن تطبيق الضوابط يمنع حدوث خسائر فادحة قد تتجاوز تكلفة تطبيقها.

3- **الحالة الثالثة:** المخاطر المحتملة ليست شديدة التأثير، لكنها مرجحة الحدوث. ونظرًا لكون الضوابط غير مكلفة، فإن تطبيقها يُعد خيارًا معقولًا، وعليه، يُستحسن تطبيق الضوابط كإجراء وقائي، خاصة أن انخفاض تكلفتها يجعل منفعتها مقبولة.

4- **الحالة الرابعة:** على الرغم من ان احتمالية وقوع المخاطر مرتفعة ،الا انها ضعيفة التأثير، وبما ان تكلفة الضوابط مرتفعة، لذا ليس هناك حاجة ملحّة للتطبيق، ويمكن تأجيلها أو استبدالها بضوابط أقل تكلفة، ومن ناحية أخرى، فإن منفعة الضوابط منخفضة بسبب ارتفاع تكلفتها.

5- **الحالة الخامسة:** مع أن احتمالية وقوع المخاطر منخفضة، فإن تأثيرها سيكون كبيرًا إن وقعت. ونظرًا لانخفاض التكلفة، فإن تطبيق الضوابط يُعد خطوة احترازية جيدة يُنصح باتخاذها، كما ان منفعة الضوابط مقبولة بسبب انخفاض تكلفتها.

6- **الحالة السادسة:** بالرغم من أن تأثير المخاطر في حال وقوعها سيكون شديدًا، إلا أنها غير مرجّحة الحدوث. ومع ارتفاع تكلفة الضوابط، فإن تطبيقها يعتمد على مدى توفر الموارد. وبالتالي، يمكن التفكير في التطبيق إذا كانت الميزانية تسمح بذلك، وإلا فيُفضَّل تأجيله، خاصة ان ارتفاع تكلفة الضوابط يجعل منفعتها منخفضة.

7- **الحالة السابعة:** نظرًا لانخفاض كل من تأثير واحتمالية وقوع المخاطر، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الضوابط، فإن تطبيقها لا يُعد ضروريًا، لاسيما ان انخفاض تأثير واحتمالية المخاطر يجعل منفعة الضوابط منخفضة على الرغم من انخفاض تكلفتها ،إلا أنه يمكن النظر في تطبيقها كتحسين اضافي للنظام الرقابي.

8- **الحالة الثامنة:** نظرًا لانخفاض تأثير المخاطر واحتمالية وقوعها، فلا تُعد المخاطر جسيمة. ومع ارتفاع تكلفة الضوابط، لا يُوصى بتطبيقها، إذ إن ارتفاع التكلفة يقلل من جدوى تطبيقها ويجعل منفعتها متدنية وغير ملموسة.

ووفقًا للفقرات أعلاه، فعندما تكون المخاطر عالية التأثير والاحتمالية، يُوصى بتطبيق الضوابط الرقابية فورًا، حتى وإن كانت تكلفتها مرتفعة، إذ إن المنفعة المتحققة من تجنب الخسائر الجسيمة تُعد أعلى من تكلفتها. أما في حال كانت المخاطر متوسطة أو منخفضة، فيُفضَّل تطبيق الضوابط إذا كانت تكلفتها منخفضة، حيث تكون المنفعة مقبولة ومتناسبة مع الكلفة، مما يجعل التطبيق إجراءً وقائيًا فعالًا أو جزءًا من تحسين النظام الرقابي. وفي المقابل، إذا كانت المخاطر ضعيفة والتكلفة مرتفعة، فلا يُوصى بالتطبيق لانخفاض المنفعة مقارنة بالتكلفة.

وعليه نجد ان تقييم الضوابط الرقابية يُسهم في تشخيص نقاط الضعف الناتجة عن التصميم غير الجيد، ويتطلب من الإدارة تقييم المخاطر لتحديد المجالات الأكثر تهديدًا لتحقيق الأهداف في حال غياب الضوابط أو ضعف فعاليتها، إذ تتحمل الإدارة مسؤولية هذا التقييم كجزء من الحفاظ على الرقابة الداخلية، ويتم ذلك عبر مصفوفة تحليل الضوابط الرقابية التي تحدد أولويات التطبيق من خلال تقدير تأثير واحتمالية وقوع المخاطر ومقارنة تكلفة الضوابط مع التكلفة المقدرة للمخاطر لمعرفة الضوابط ذات الأولوية.

مما سبق يمكن ان نستنتج ان الضوابط الرقابية هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تصممها الإدارة لتقليل المخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف، وتهدف إلى ضمان موثوقية التقارير المالية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة. وتصنّف هذه الضوابط بحسب موقعها من حدوث المشاكل، أو من سير العمليات، أو وفقًا لدرجة الاتمتة، لكنها لا توفر ضمانًا مطلقًا بل ضمانًا معقولًا فقط بسبب وجود قيود تحد من فعاليتها. ويترتب على استخدامها آثار قد تكون إيجابية أو سلبية تبعًا لكفاءتها، ورغم أهميتها فإنها قد تعاني أحيانًا من نقاط ضعف تقلل من فعاليتها. ويرتكز تصميم الضوابط على محورين أساسيين هما: البيئة الرقابية التي تعكس ثقافة المؤسسة، وتقييم المخاطر لتحديد المجالات المهددة في حال غياب الضوابط أو ضعفها، مع ضرورة أن تكون الضوابط شاملة للرقابة المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي والتدقيق. كما يجب تقييمها دوريًا للكشف عن أوجه القصور وتحديد أولويات التطبيق باستخدام مصفوفة تحليل الضوابط الرقابية التي تقوم على المفاضلة بين تكلفة الضوابط والتكلفة المقدرة للمخاطر. وبالنتيجة تُعد الضوابط الرقابية خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر التي قد تعرقل تحقيق الأهداف، وسنتطرق إلى المخاطر والحد منها في المبحث الثاني .

المبحث الثاني

المخاطر والحد منها

(Risks and mitigation)

- تمهيد

بعد ان تم التطرق في المبحث الاول لمفهوم الضوابط الرقابية وبيان تعريفها بأنها الاجراءات والسياسات والعمليات التي تصممها الادارة لمواجهة المخاطر والتقليل منها او من اثرها، كما تم توضيح اهميتها التي تمثلت بمساعدة المؤسسة في تحقيق اهدافها من خلال تقليل المخاطر التي تواجهها إلى الحد المقبول، وتمت الاشارة إلى اهدافها التي تجسدت في المحافظة على كفاءة وفعالية العمليات وضمان موثوقية التقارير المالية وتعزيز الامتثال للقوانين والانظمة السائدة، وانواعها المختلفة ومحدداتها المهمة ونقاط ضعفها والتبعات الاقتصادية الناتجة عن تطبيقها، وقد تم ايضا بيان تصميم وتطبيق هذه الضوابط وتقييمها، وبما ان المؤسسات بمختلف احجامها وتشكيلاتها تواجه مخاطر تختلف باختلاف أنشطتها والظروف المحيطة بها، مما يوجب عليها ادارة المخاطر والعمل على تحديدها واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجتها قبل ان تؤثر على تحقيق الأهداف، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المخاطر وانواعها وادارتها وطرق الاستجابة لها.

2-2-1- مفهوم المخاطر Risks Concept

يعرف قاموس اكسفورد المخاطرة بانها الموقف الذي ينطوي على التعرض للخطر.(Carreta, et al , 2017 : 17). اما المعنى الاصطلاحي للمخاطرة في اللغة العربية فيُعبر عنها بالخسائر المادية والمعنوية التي قد تنتج عن وقوع حدث ما في ضوء العوامل المسببة لوقوعه.(الكركوشي ، 2024 : 13).

اما تعريف المخاطر فقد عرفت بانها مجموعة من العوامل او الظروف التي تتسبب في إعاقة تحقيق الاهداف (الحسيني و الجواهري ، 2018 : 443).كما عرفت من المنظور المالي بانها امكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النتائج المرغوب في تحقيقها عن التوقعات ، او عدم اليقين بشان النتيجة المالية المستقبلية لأي قرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر بناءً على نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي. (العمري ، 2023 : 3).

ويشير (Bessis) إلى انه تم تعريف المخاطر بطرق مختلفة عبر الزمن . حيث ركزت بعض التعريفات على احتمالية وقوع حدث ما ، وتعريفات اخرى تشير إلى عدم اليقين بشأن النتائج ، سواء ايجابية او سلبية ، بينما تشير غيرها من التعريفات إلى المخاطر باعتبارها مجموعة فرعية من عدم اليقين يمكن قياسها كمياً. (Bessis , 2015 : 1).

ومن ناحية اخرى فقد عرفت لجنة COSO المخاطر بانها امكانية وقوع حدث يؤثر سلباً على تحقيق الاهداف.(Coso ,2013 : 20). كما قامت منظمة المعايير الدولية ISO بتعريف المخاطرة بأنها " تأثير عدم اليقين على الاهداف " (Iso 31000 ,2018 : 1).

وقام معهد المدققين الداخلين IIA بتعريف المخاطرة (الخطر) بأنه " التأثير الايجابي او السلبي على اهداف العمل بسبب عدم اليقين ".(IIA , 2024 : 12). وقد عرف معهد إدارة المخاطر IRM المخاطرة بانها مزيج من احتمال وقوع حدث وعواقبه. ويمكن ان تتراوح هذه العواقب من الايجابية إلى السلبية (Hopkin , 2017 : 16).

ويشير (السيد) إلى كيفية قياس المخاطرة من خلال ثلاث فقرات : (السيد ، 2023 : 5)

1- الاحتمال : حالة عدم اليقين بشأن وقوع الحدث مع بقاء احتمال حدوثه قائماً.

2- التأثير : التأثير الناتج عن وقوع الحدث.

3- التعرض للمخاطر : حجم الخسائر المحتملة في حالة وقوع الخطر.

حيث ان : التعرض للمخاطر = الاثر ×الاحتمال .

ويشير (Hopkin) ايضا إلى انه في اعقاب الاحداث التي شهدها النظام المالي العالمي خلال عام2008 اصبحت كافة المنظمات تولي اهتماماً اكبر بالمخاطر و التعامل معها ، حيث اصبح مفهوماً بشكل متزايد ان التعامل الجيد مع المخاطر يجلب الفوائد . ومن خلال إتباع نهج استباقي في التعامل مع المخاطر والتحكم بها ، ستتمكن المنظمات من تحقيق مجالات التحسين الثلاثة التالية :

(Hopkin ,2010 : 20)

1. ستصبح العمليات اكثر كفاءة لأن الاحداث التي يمكن ان تسبب الاضطراب سيتم تحديدها مسبقا ويتم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من احتمالية وقوع هذه الاحداث ، و تقليل الاضرار الناتجة عنها واحتواء تكلفة الاحداث التي قد تسبب الاضطراب في عمليات الانتاج الفعالة العادية.

2. ستكون العمليات اكثر فعالية ، حيث سيتم النظر في اختيار العمليات والمخاطر المرتبطة بالبدائل المتاحة. كما ان تغييرات العمليات التي تنفذ عبر المشاريع ستتم بشكل اكثر فعالية موثوقية.
3. ستصبح الاستراتيجية اكثر فعالية من خلال تحليل المخاطر المرتبطة بالخيارات الاستراتيجية المختلفة بشكل شامل ، و اتخاذ قرارات استراتيجية افضل . وتشير الفعالية هنا إلى ان الاستراتيجية التي سيتم تطويرها ستكون قادرة على تحقيق النتائج المطلوبة بشكل كامل.

مما سبق يمكن تعريف المخاطر على انها جميع الاحداث والظروف التي يمكن ان تواجه المؤسسة وتؤثر على استمرارية عملياتها، وبالتالي قد تُعيق المؤسسة من تحقيق اهدافها، وقد تكون هذه الاحداث او الظروف لها اثار سلبية او ايجابية، حيث تسعى المؤسسة لاستغلال الجوانب الايجابية لهذه الاحداث وتجنب جوانبها السلبية لغرض تحقيق اقصى فائدة من هذه الاحداث و تقليل خسائر هذه الاحداث إلى اقصى حد ممكن.

2-2-2- انواع المخاطر Types of risks

يوجد العديد من المخاطر التي قد تتعارض لها المؤسسات وتمنعها من تحقيق اهدافها واهم هذه المخاطر :

1- **المخاطر الاستراتيجية** (Strategic risks): وهي المخاطر التي تؤثر على اهداف المؤسسة سواء طويلة الاجل او متوسطة الاجل، وقد تكون مخاطر سياسية او اقتصادية او اجتماعية. و تشمل المخاطر السياسية والاجتماعية السائدة في البلد نتيجة لتغيرات في الحكومات وغيرها من العوامل الاخرى التي قد تؤثر على نشاط المؤسسات وبالتالي تعيق تحقيق اهدافها.(السيد واخرون ، 2024 : 1133).
2- **المخاطر التشغيلية** (Operational risks) : و قد اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في 2001 تعريف للمخاطر التشغيلية بانها خطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية او فشل العمليات الداخلية، او الافراد، او الانظمة، او بسبب الاحداث الخارجية. (Hull , 2015 : 481).

3- **المخاطر القانونية** (Legal risks): وهي المخاطر الناتجة عن عدم اخذ القوانين وامكانيات التقاضي بعين الاعتبار بشكل كافي اثناء عملية اتخاذ القرار الاداري.(Hightower , 2009 : 12).

4- **المخاطر المالية** (Financial risks) : عرفت المخاطر المالية بانها الاحداث او الظروف التي قد تؤثر على الوضع المالي لشخص او منظمة . تشمل هذه المخاطر جميع العوامل والاحداث التي يمكن ان تؤثر على العوائد المالية للمؤسسة، مثل التقلبات في الاسواق المالية، والتغيرات في اسعار الفائدة، والعملات الاجنبية، والتضخم، بالإضافة إلى الاحداث غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية او الاحداث السياسية. (الكركوشي ، 2024 : 17).

5- **مخاطر السمعة** (Reputation risks): وهي المخاطر التي تحدث نتيجة فقدان الشهرة والعلامة التجارية بسبب وجود انطباع سلبي عن المؤسسة، مما يؤدي إلى حدوث خسائر في التمويل او تحول العملاء إلى شركات منافسة. وقد تكون هذه الخسائر ناجمة عن سلوكيات غير اخلاقية او غير قانونية او ممارسات غير مقبولة من العاملين او الادارة. (برداد ، 2020 : 22).

6- **مخاطر التكنولوجيا** (Technology risks): وهي المخاطر التي تشمل فشل البنية التحتية (على سبيل المثال ، انظمة المعلومات و الاتصالات و / او القيود المفروضة على المعالجة)، بالإضافة إلى الفشل في تقييم تأثير التقنيات سريعة التغير بشكل صحيح. (Hightower , 2009 : 12).

7- **مخاطر التقيد(الامتثال**)(Compliance risks) : وهي المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة عدم تقيدها بالقوانين والانظمة المرتبطة بالمجال الصناعي الذي تمارس فيه المؤسسة اعمالها، او المخاطر الناجمة عن عدم التزام العمليات الداخلية للمؤسسة بالسياسات والاجراءات الخاصة بالمؤسسة. (مدقق معتمد ،2021 : su5.42).

8- **المخاطر السياسة** (Political risks): تشير المخاطر السياسية إلى الابعاد القانونية والحكومية السائدة في الدولة او المنطقة التي تنشط فيها المؤسسة. وهي تعكس العلاقة بين الحكومة او الدولة والمؤسسة، بالإضافة إلى العلاقة مع الافراد الاخرين الذين يمتلكون نفوذا سياسية.(الجعفري ،2021 : 40).

9- **مخاطر الكوارث** (Disaster risks): وهي المخاطر الناتجة عن وقوع حدث سلبي، مثل الحريق، او الفيضان، او السرقة، او عاصفة والذي يؤدي إلى التأثير على العمل، ويمكن التخلص من هذا المخاطر عن طريق التأمين، حيث تقوم شركات التأمين بتعويض الاضرار التي تلحق الممتلكات، و المرتبطة بتوقف العمل، وتعويضات العاملين، والمطاليب العامة، والمطاليب المتعلقة بالعربات، والكثير من الخسائر الاخرى. كما يمكن لهذا النوع من التأمين تغطية الخسائر الناتجة عن وفاة موظف مهم او أي حدث اخر قد يؤدي إلى توقف العمل.(مدقق معتمد ، 2021 : su5.42).

2-2-3- مفهوم ادارة المخاطر The concept of risk management

هنالك العديد من اوجه النظر والآراء حول مفهوم ادارة المخاطر وسنتناول اهمها.

يشير (ظاهر واخرون) إلى ان ادارة المخاطر هي مجموعة الاجراءات التي تتخذها الادارة بهدف تقليل التأثيرات السلبية للمخاطر وابقائها ضمن مستويات مقبولة.(ظاهر واخرون ، 2023 : 308).

كما يرى (محمد) ان ادارة المخاطر هي كافة الاجراءات والعمليات المترابطة التي تعمل على تمكين المؤسسة من تقليل احتمالات حدوث الخطر او وقوعه، بالإضافة إلى تقليص اثاره السلبية إلى ادنى حد ممكن. ويتم ذلك من خلال التعامل مع جميع القرارات التي تتضمن مخاطر مرتبطة بعدم اليقين في نتائجها(محمد ، 2024 : 10).

اما (Mbeba) فيرى ان ادارة المخاطر هي عملية الموازنة بين تحمل المخاطرة ورأس المال مقابل بيئة رقابية جيدة التصميم. تشمل ادارة المخاطر تحديد وترتيب اولويات المخاطر واختيار الاستجابات المناسبة لها . تعمل ادارة المخاطر بشكل فعال على تقليل احتمالية حدوث الخسائر وتقليص حجم الخسائر في حال وقوعها. كما تتضمن ادارة المخاطر الوقاية من المشاكل المحتملة، والكشف المبكر عن المشاكل الفعلية عند حدوثها، بالإضافة إلى تصحيح السياسات والاجراءات التي سمحت بحدوثها. (Mbeba , 2007 : sec1.1).

وفي نفس المجال قام معهد ادارة المخاطر(IRM) بتعريف ادارة المخاطر بانها عملية تهدف إلى مساعدة المنظمات على فهم وتقييم المخاطر التي قد تواجهها، واتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل معها، بهدف زيادة فرص النجاح وتقليل احتمالات الفشل.(Hopkin , 2017 : 46).

كما قامت منظمة المعايير الدولية (ISO) بتعريف ادارة المخاطر على انها "انشطة منسقة لتوجيه ومراقبة المنظمة فيما يتعلق بالمخاطر".(Iso 31000, 2018 : 1).

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) ادارة المخاطر بانها "عملية تحديد وتقييم وضبط الاحداث او المواقف المحتملة بهدف التوصل إلى تأكيد معقول بشأن تحقيق اهداف المؤسسة".(IIA 2024, : 12).

مما سبق يمكن ان نعرف ادارة المخاطر بانها مجموعة العمليات والاجراءات المترابطة فيما بينها والتي تطبقها الادارة بهدف تقليص اثر واحتمالية وقوع المخاطر، والعمل على الحد من تأثيراتها السلبية إلى ادنى مستوى ممكن، و تتضمن عملية ادارة المخاطر تحديد وتقييم المخاطر واختيار وتنفيذ الاستجابة المناسبة للمخاطر ومراقبة المخاطر، والغرض الاساسي لإدارة المخاطر هو ضمان تحقيق اهداف المؤسسة بالرغم من وجود المخاطر.

2-2-4- تطور ادارة المخاطر Evolution of risk management

يشير(Hardy) إلى انه في الماضي، كان يُنظر إلى إدارة المخاطر على أنها تتعلق اساسا بأمور السلامة والتأمين. ومع مرور الزمن ، تطورت طبيعة هذا النهج المنهجي، من المعاملات والوظائف إلى الاستراتيجية. فقد كانت الممارسات السابقة تعتبر المخاطر على أنها تهديدات وركزت على تفادي الأحداث السلبية، وتعاملت مع المخاطر كوظيفة منفصلة ، وأدارت المخاطر بشكل مستمر و باستقلالية داخل الصوامع. وتدريجيًا، بدأت المؤسسات في دمج المخاطر عن طريق قبول المخاطر كمصروفات، وتحويل تركيزها إلى إدارة المخاطر، والاعتراف بمديري المخاطر باعتبارهم مالكي المخاطر. ومن الناحية الاستراتيجية، تعمل المؤسسات الآن نحو منظور أوسع للمخاطر، و ادراك أن المخاطر هي حالة من عدم اليقين، وتحويل التركيز إلى تحسين المخاطر، و دعم مديري المخاطر باعتبارهم ميسرين وقادة للمخاطر. وبناءً على تطور إدارة المخاطر، تدرك إدارة المخاطر المؤسسية أن المخاطر يمكن أن تكون تهديدات

وفرصًا وأنها مصدر قلق يومي على مستوى المؤسسة مدمج في العمليات. تحول إدارة المخاطر المؤسسية إدارة المخاطر من نهج صوامع إلى نهج شامل، يتم تنسيقه على أعلى مستوى في المؤسسة ويعترف بقيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة. تاريخيًا، ركزت المؤسسات على إدارة مخاطر الأخطار والمخاطر المالية القابلة للتأمين. أما اليوم، فقد أصبحت الممارسة أكثر شمولاً، حيث تغطي المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والمالية ومخاطر السمعة. (Hardy, 2015 : 36).

ويمكن تلخيص تطور ادارة المخاطر على شكل ثلاثة مراحل في الجدول الاتي :

الجدول (2-1) مراحل تطور ادارة المخاطر

من المعاملات	إلى التكامل	إلى الاستراتيجية
ادارة المخاطر التقليدية	**ادارة المخاطر المتقدمة**	**ادارة المخاطر على مستوى المؤسسة**
1. شراء التأمين كوسيلة لتغطية المخاطر . 2. تحديد المخاطر والضوابط القائمة على الخطر. 3. معالجة قضايا الامتثال تتم بصورة منفصلة. 4. التعامل مع مسائل السلامة وادارة الطوارئ يتم بشكل منفصل. 5. الصومعة : حيث لا تكون ادارة المخاطر متكاملة عبر المؤسسة . 6. مدير المخاطر هو المسؤول عن شراء التأمين.	1. تزايد استخدام تقنيات تمويل المخاطر البديلة. 2. اكثر استباقية في منع المخاطر والحد منها . 3. يتضمن مراجعة العقود، وادارة المخاطر المختصة بالأحداث الخاصة، وتقنيات التأمين وتحويل المخاطر. 4. تخصيص التكاليف المستخدمة للتعليم والمساءلة. 5. زيادة التعاون بين الاقسام وفقا لرغبتها بذلك. 6. قد يكون مدير المخاطر هو المسؤول عن المخاطر.	1. يتم مناقشة مجموعة واسعة من المخاطر ومراجعتها، ويشمل ذلك المخاطر المرتبطة بالسمعة ورأس المال البشري، والمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية. 2. مواءمة عملية ادارة المخاطر مع الاستراتيجية والمهمة (الرسالة). 3. قد تشتمل على مخاطر صعودية (مخاطر ايجابية) أي بمعنى (الفرص). 4. تساهم في ادارة النمو وتخصيص رأس المال والموارد. 5. يتحمل الجميع مسؤولية المخاطر، ويتم تخفيفها على مستوى القسم. 6. تتوفر مجموعة واسعة من الادوات لتحليل وتخفيف المخاطر.

المصدر :اعداد الباحث بالاعتماد على (بولفراخ ، 2023 : 59).

مما سبق يمكن ان نستنتج ان إدارة المخاطر مرت بثلاث مراحل أساسية: في المرحلة الأولى انحصرت في السلامة والتأمين، واعتُبرت المخاطر تهديدات ينبغي تجنبها، وكانت تُدار بشكل منفصل ومستقل داخل صوامع. أما المرحلة الثانية فقد نظرت المؤسسات إلى المخاطر بوصفها نفقات، فركزت أكثر على إدارتها، وأولت اهتمامًا بمديري المخاطر واعتبرتهم المسؤولين عنها. بينما في المرحلة الثالثة توسعت إدارة المخاطر لتصبح على مستوى المؤسسة ككل، حيث أدركت أن المخاطر حالة من عدم اليقين يمكن أن تمثل تهديدات أو فرصًا، واعتبرت مديري المخاطر ميسرين وقادة، وانتقلت من النهج الجزئي إلى نهج شامل ومتكامل يعترف بالأصول الملموسة وغير الملموسة. وبذلك تطور تركيز المؤسسات من المخاطر التأمينية والمالية إلى المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والمالية ومخاطر السمعة.

2-1-5- اهمية ادارة المخاطر

The importance of risk management

يرى (Hopkin) ان ادارة المخاطر قد اكتسبت اهمية متزايدة في الآونة الاخيرة، نتيجة للازمة المالية العالمية وحالات فشل الشركات البارزة التي سبقتها في مختلف انحاء العالم. كما ان تزايد توقعات اصحاب المصلحة وسهولة الاتصال المتزايدة باستمرار قد ساهم في تعزيز اهمية ادارة المخاطر. بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ قرارات افضل وزيادة الكفاءة، يمكن لإدارة المخاطر ايضا ان تساهم في توفير قدر اكبر من الضمان لأصحاب المصلحة. يجب على مديري المؤسسات التأكد من تحديد المخاطر واتخاذ الاجراءات المناسبة لإدارتها على النحو الذي يتناسب مع المستوى المطلوب. هناك ايضا تركيز متزايد على الابلاغ الدقيق عن المعلومات من قبل المؤسسات، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمخاطر. يطالب اصحاب المصلحة بالحصول على معلومات مفصلة حول اداء المؤسسة، بما في ذلك الوعي بالمخاطر التي قد تؤثر عليها. (Hopkin ,2017 : 59).

كما يشير (العزاوي و عباس) إلى ان اهمية ادارة المخاطر تتجلى في النقاط التالية :

(العزاوي و عباس ، 2024 : 187)

1. **اظهار الثغرات والفرص الايجابية والسلبية :** تقوم ادارة المخاطر بتحديد الثغرات والفرص المتاحة للمؤسسة ، مما يمكّنها من تجنب الخسائر المستقبلية. كما انها تمثل اداة فعالة لتنفيذ الاستراتيجية اذ تزود المؤسسة برؤية افضل للمستقبل.

2. **كفاية رأس المال** : تقوم ادارة المخاطر بقياس مدى كفاية رأس المال للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بمسؤولياتها ، و ذلك لمنع التعرض لمخاطر نقص السيولة.
3. **تحديد و تقييم المخاطر** : تقوم ادارة المخاطر بتحديد المخاطر التي قد تواجه المؤسسة ، وتقييمها وقياس حجمها ومستوى تقبلها ، مع اعلام المديرين بأهمية اتخاذ الحذر او تقليل المخاطر لضمان تحقيق اهداف المؤسسة.
4. **تمكين الاستخدام الامثل للموارد** : تساهم ادارة المخاطر في تمكين المؤسسة من الاستخدام والتخطيط الامثل والفعال للموارد و الامكانيات المتوفرة ، مما يساعد في تحقيق الاهداف المرجوة بكفاءة عالية.

تجلّت أهمية إدارة المخاطر بشكل واضح بعد الأزمة المالية العالمية وحالات فشل كبرى الشركات، حيث برزت في صور متعددة منها: زيادة توقعات الأطراف المعنية، وتحسين التواصل، ودعم اتخاذ قرارات أفضل، ورفع الكفاءة، وتوفير ضمان أكبر لأصحاب المصالح، إضافةً إلى مسؤولية الإدارة في تحديد المخاطر وإدارتها، وزيادة التركيز على دقة الإفصاح خاصة فيما يتعلق بالمخاطر، وتلبية مطالب أصحاب المصالح بمعلومات تفصيلية عن أداء المؤسسة. كما تساعد إدارة المخاطر المؤسسات على كشف الثغرات والفرص لتجنب الخسائر واستغلال الفرص، وقياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات لتفادي نقص السيولة، وتحديد المخاطر وتقييمها وقياس حجمها ومستوى تقبلها مع تنبيه المديرين لضرورة الحذر أو تقليلها، فضلًا عن تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد بما يضمن تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

6-2-2 - اهداف اداره المخاطر Risk management objectives

يشير (البلداوي والعزاوي) إلى ان ادارة مخاطر تسعى لتحقيق العديد من الاهداف المهمة، ولتسهيل فهم هذه الاهداف، يمكن تصنيفها إلى مجموعتين اساسيتين : (البلداوي والعزاوي ، 2018 : 77)

اولا : الاهداف التي تسبق تحقق الخسائر

1- **الاقتصاد:** ويتم ذلك عن طريق قيام المؤسسة بإعداد تقديرات للخسائر المتوقعة بطريقة اقتصادية ممكنة، وهذا يشمل تحليل لمصروفات برامج الامان، اقساط التأمين، التكاليف المتعلقة بالأساليب

المتنوعة لمواجهة الخسائر، اي بمعنى اخر، تهدف ادارة المخاطر إلى تقليل تكاليف مواجهة المخاطر إلى ادنى مستوى ممكن.

2- **تخفيض القلق:** حيث ان الوحدات المعرضة للخسارة قد تثير قلقا او خوفا شديدا لدى مدير المخاطر، فمثلا يؤدي الخوف من حدوث مشاكل كبيرة ومركزة نتيجة لسوء او ضعف المنتجات إلى اثارة القلق او الخوف لدى مدير المخاطر. يسعى مدير المخاطر لتقليل هذا القلق والخوف المرتبط بتلك الوحدات المعرضة للخسارة، وهذا الهدف اكثر تعقيدا.

3- **الوفاء بالالتزامات القانونية:** ويعني هذا الهدف ان من الواجب على المؤسسة ان تفي بالمتطلبات المفروضة عليها من قبل الجهات الخارجية ،على سبيل المثال، المتطلبات الحكومية التي تلزم المؤسسة بتوفير وسائل الامان لحماية العاملين من المخاطر.

ثانيا : الاهداف التي تلي تحقق الخسائر: وهي الاهداف التي تسعى ادارة المخاطر إلى تحقيقها بعد وقوع الخسارة، ويمكن تلخيصها كالتالي: (بوداود ، 2023 : 130)

1. **بقاء المؤسسة:** ويعني بقاء المؤسسة بعد تحقق الخسائر، حيث يمكن للمؤسسة على الاقل إعادة جزء من عملياتها خلال مدة زمنية قصيرة اذا ارادت الاستمرار. حيث تهدف ادارة المخاطر إلى تحديد الحد الاقصى للتكاليف التي يتعرض لها المشروع، والتي تهدد بقائه اذا تجاوزت هذا الحد.
2. **استمرارية العمليات:** تعتبر بعض المؤسسات القدرة على ممارسة الاعمال بعد تحقق خسائر فادحة من اهم الاهداف، حيث ان المؤسسة تفقد جزءاً من زبائنها ومورديها، مما يسبب انخفاض في قدرتها التنافسية، وبالنتيجة هبوط حصتها السوقية، اي بمعنى اخر ضمان استعادة المؤسسة لعملياتها بكامل طاقتها الانتاجية بعد وقوع الحادث ، حيث تكون مدة التوقف قصيرة للغاية.
3. **استقرار العوائد:** ويرتبط هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بهدف استمرارية العمليات، حيث ترغب المؤسسة في الاحتفاظ بأرباحها على الاسهم بعد حدوث الخسائر، ويتم الحفاظ على مستويات دخل مستقرة من خلال تقليص انخفاض الدخل او التدفقات النقدية، نتيجة وقوع المخاطر ضمن الحدود المقبولة.
4. **الاستمرار في النمو:** تلجأ المؤسسة إلى عدة طرق لتتمكن من الاستمرار في النمو، ومن اهم هذه الطرق هي تطوير المنتجات الجديدة والاسواق اوعن طريق الاستحواذ والاندماج. ويمكن

للمؤسسة ضمان النمو المستمر من خلال تأمين مصادر توريد احتياجاتها في حال تعرضها لأي حادث.

5. **المسؤولية الاجتماعية:** حيث يمكن للمؤسسة ان تفي بالتزاماتها الاجتماعية واثبات انتمائها للمجتمع عن طريق تقليل اثار الخسائر على الافراد الاخرين والمجتمع، اذ ان الخسائر الفادحة تترك اثار عكسية (سيئة)، على الموظفين والزبائن والمجهزين والدائنين ودافعي الضرائب والمجتمع ككل بصفة عامة.

كما يرى (Simt) ان اهداف ادارة المخاطر تختلف بين المؤسسات، وذلك لاختلاف المؤسسات فيما بينها من حيث الحجم واشكال التأسيس والتعقيد، وتعتمد ادارة المخاطر على بيئة المخاطر في المؤسسة، ومن اكثر الاهداف عمومية هي ما يلي : (Smit ,2012 : 55)

1. **شفافية اكبر:** تساعد ادارة المخاطر الادارة التنفيذية والملاك والمستثمرين المحتملين في تقييم المخاطر التنظيمية الهامة ومدى ملائمة اجراءات الادارة في التعامل مع المخاطر.
2. **زيادة الوعي بالمخاطر:** تسعى ادارة المخاطر إلى خلق ثقافة تنظيمية، حيث يكون الوعي بالمخاطر جزءا اساسيا في كافة القرارات الادارية، و يكون لدى جميع الموظفين المعرفة الكافية بكيفية التعامل الفعال مع المخاطر التي تقع ضمن مجالاتهم التنظيمية.
3. **التحكم في بيئة المخاطر:** ويتضمن هذا الهدف تقليل احتمالية وخطورة الخسائر المتوقعة، وضمان الحماية المالية ضد هذه الخسائر، بالإضافة إلى بناء وعي تنظيمي للتعامل بفعالية مع المخاطر الهامة، والحد من التكاليف الاجمالية للمخاطر.
4. **العمل ضمن مستوى الرغبة في المخاطر (شهية المخاطر):** تعظيم احتمالية تحقيق الاهداف التنظيمية المرجوة.

نستنتج مما سبق اعلاه ان أهداف إدارة المخاطر تنقسم إلى ما قبل الخسائر، حيث تركز على خفض التكاليف وتقليل القلق والالتزام بالمتطلبات، وما بعد الخسائر، حيث تسعى إلى ضمان بقاء المؤسسة واستعادة عملياتها واستقرار عوائدها ونموها والوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية، إضافةً إلى أهداف عامة تشمل تعزيز الشفافية وزيادة الوعي والتحكم ببيئة المخاطر والعمل ضمن شهية المخاطرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

2-2-7- خصائص ادارة المخاطر Risk management characteristics

يشير (محمد) إلى ان ادارة المخاطر تتميز بعدة خصائص ، والتي يمكن توضيحها كالاتي:

(محمد، 2024 : 30)

1. **اتخاذ القرار الافضل:** تضم ادارة المخاطر الكثير من الحلول والبدائل التي تساعد على اتخاذ القرار الامثل والانسب، وهذا القرار يضمن حدوث اضرار وخسائر بأدنى نسب ممكنة، حيث تعتمد ادارة المخاطر دائما على التحليلات في اتخاذ القرار.
2. **الإعداد لأسوء المخاطر:** تتميز ادارة المخاطر بدورها الفعال في التعامل مع المخاطر، حيث تساهم في مواجهة مختلف المخاطر بمستويات شدتها المتنوعة، فعند توقع حدوث اسوأ المخاطر، فإن ادارة المخاطر تعد مرجعاً اساسياً لفهم كيفية مواجهة تلك المخاطر والتجهيز لها جيدا.
3. **التقليل من الاثار الضارة للمخاطر:** تهدف ادارة المخاطر إلى الحد من التأثيرات السلبية للمخاطر التي قد تواجه المؤسسة إلى ادنى مستوى ممكن، و ذلك في حال عدم القدرة على التخلص من هذه المخاطر بشكل تام.
4. **التخطيط:** تتميز ادارة المخاطر بالتخطيط المنظم في ادائها ، حيث تقوم بوضع الخطة التي تضم جميع مراحل معالجة المخاطر المتوقعة او التخلص منها ، بالإضافة إلى تخطيط وتوزيع الادوار و المسؤوليات التي سيتحملها كل فرد في هذه الادارة .
5. **توقع المخاطر:** تتمثل الوظيفة الاساسية لإدارة المخاطر في التنبؤ بالمخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة في الوقت القريب، و بالنتيجة فهي تتنبأ بحدوثها دوما، الا انه لا يمكن الاعتماد عليها كليا في مواجهة المخاطر بعد وقوعها.

تتميز إدارة المخاطر بعدة خصائص، فهي تساعد على اتخاذ القرارات الأفضل بتوفير حلول وبدائل متعددة، وتعد مرجعًا أساسيًا لمعرفة كيفية مواجهة المخاطر والتعامل معها، وتقلل من آثار المخاطر غير المتخلص منها نهائيًا، كما تتسم بالتخطيط المنظم عبر وضع خطة شاملة تشمل مراحل معالجة المخاطر وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، وتتمتع بقدرة التنبؤ بالمخاطر المحتملة مما يمكّن المؤسسة من الاستعداد لها.

2-2-8- خطوات عملية ادارة المخاطر

Steps in the risk management process

لإدارة المخاطر الفعالة عدة خطوات يمكنك تلخيصها كما يلي :

1. **تحديد وفهم اهداف المؤسسة:** ينبغي تحديد اهداف المؤسسة وفهمها بشكل كافي قبل اجراء تقييم المخاطر، ويتم تحديد الاهداف على مستويين: (صالح ، 2023 : 32)

أ- المستوى الاستراتيجي: تتعلق الاهداف في هذا المستوى بالأهداف الرئيسية للمؤسسة، حيث تحدد الاهداف الاستراتيجية اهداف المؤسسة وسير عملياتها.

ب-المستوى الوظيفي: حيث يتم تعيين اهداف لكل وظيفة للمساهمة في تحقيق اهداف المؤسسة الرئيسية، وتواجه كل وظيفة انواع مختلفة من المخاطر وبدرجات متنوعة.

2. **تحديد المخاطر:** وهي الخطوة الثانية، وهي تحديد المخاطر المحتملة من خلال وضع قائمة جرد لجميع حالات المخاطر.(Jawab & Arif , 2015 : 1182). ان تحديد المخاطر هو عملية تحديد مصادر المخاطر والأحداث التي قد تحدث، وكذلك الأسباب والعواقب المحتملة لمثل هذه الأحداث. الهدف من تحديد المخاطر هو إنشاء قائمة (أو سجل) للمخاطر التي تعتمد على الأحداث التي قد يكون لها عواقب وخيمة. يجب أن تتضمن هذه القائمة المخاطر التي تخضع لسيطرة المؤسسة وتلك التي لا تخضع لسيطرتها، والمخاطر التي تسيطر عليها المؤسسة بشكل مناسب وتلك التي لا تسيطر عليها بشكل مناسب، والمخاطر التي كانت معروفة سابقًا والمخاطر الجديدة التي تم اكتشافها أثناء تحديد المخاطر. وينبغي أن تحدد عملية تحديد المخاطر العواقب المحتملة، بما في ذلك العواقب المتتالية للحدث.(Green, 2016 : 5)

3. **تحليل المخاطر:** وهذه الخطوة تتضمن النظر في مصدر الخطر، والعواقب، والاحتمالية، وذلك لتقدير المخاطر الكامنة او غير المحمية بدون وجود ضوابط .كما يتضمن تحديد الضوابط وتقدير مدى فعاليتها، ومستوى المخاطر الناتجة مع وجود الضوابط (المخاطر المحمية او المتبقية) او الخاضعة للرقابة. تعتبر التقنيات النوعية وشبه الكمية كلها تقنيات تحليل مقبولة اعتمادا على المخاطر والغرض من التحليل والمعلومات والبيانات المتوفرة. غالبا ما يمكن استخدام التقنيات

النوعية او شبه الكمية لفحص المخاطر بينما تخضع المخاطر الاعلى لتقنيات كمية اكثر تكلفة حسب الحاجة. يمكن تقدير المخاطر نوعياً وشبه كمياً باستخدام ادوات مثل مصفوفة المخاطر او الرسوم البيانية للمخاطر او الدراسات، الا ان مصفوفة المخاطر هي الاكثر استخداما. (Berg , 2010 : 85).

ومصفوفة المخاطر: هي مصفوفة تستخدم لتعزيز المعرفة و رؤية المخاطر التي ستساهم في اتخاذ قرارات افضل، وتساعد هذه المصفوفة في النظر إلى التأثير (النتيجة المتوقعة او شدة المخاطر في حال حدوث شيء ما)، والاحتمالية (اي احتمالية وقوع هذه المخاطر فعلا)عندما يتم ضرب الرقمين الخاصين بالتأثير والاحتمالية معا، حيث يمكن للنتيجة ان تساعد في تحديد العنصر الذي ينبغي تخصيص الوقت والموارد له.(عبد وحسين ،2021 : 128) و يمكن توضيح مصفوفة المخاطر من خلال الشكل الاتي :

احتمالية الحدوث	كبير	متوسط	متوسط	كبير	كبير
	متوسط	قليل	متوسط	متوسط	كبير
	ضعيف	ضعيف	قليل	متوسط	متوسط
	نادر	ضعيف	ضعيف	قليل	متوسط
		ضعيف	قليل	متوسط	كبير
	التأثير				

الشكل (2-3) مصفوفة المخاطر

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (الدليل الاسترشادي لوحدات الدقيق الداخلي، 2019 :18)

4. **تقييم المخاطر**: و يكون الغرض من هذه الخطوة هو دعم القرارات. ويتضمن تقييم المخاطر مقارنة نتائج تحليل المخاطر بمعايير المخاطر المحددة لتحديد الموضع الذي يلزم فيه اتخاذ اجراءات اضافية، مما يؤدي ذلك إلى اتخاذ احد القرارات الاتية:(عدم القيام بإجراءات اضافية، النظر في خيارات معالجة المخاطر، اجراء مزيد من التحليل لفهم المخاطر بشكل افضل، الاستمرار في تطبيق الضوابط الحالية، اعادة النظر في صياغة الاهداف)، وهذه القرارات يجب ان تأخذ بعين الاعتبار السياق الاوسع والعواقب الفعلية والمتصورة على اصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، كما يجب ان يتم تسجيل نتائج تقييم المخاطر وإبلاغها ومن ثم التحقق من صحتها على المستويات المناسبة للمؤسسة.(Iso 31000 , 2018 : 12).

5. **الاستجابة للمخاطر (المعالجة):** وهي عملية اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد تم تحديدها وتقييمها للتحكم فيها وادارتها للحد من شدة تأثير حدوثها إلى مستويات مقبولة. (كاظم وحمدان ، 2024 : 303)، وقد اشار (Moeller) إلى ان المواد الارشادية المنقحة الخاصة بالرقابة الداخلية التي اعدتها اللجنة الراعية للمنظمات coso قد حددت اربعة مناهج اساسية لاستراتيجية الاستجابة للمخاطر: (Moeller , 2014 : 67)

1. **التجنب** (Avoidance): وهي استراتيجية الابتعاد عن المخاطرة، مثل بيع وحدة اعمال تؤدي إلى نشوء المخاطرة، او ترك منطقة جغرافية مثيره للقلق، او التخلص من خط انتاج. وتكمن الصعوبة هنا في ان المؤسسات غالباً لا تتخلى عن خط انتاج او تبتعد عنه الا بعد وقوع حدث الخطر، مع ما يرتبط به من تكاليف. الا انه، ما لم تكن شهية المؤسسة للمخاطرة منخفضة للغاية، يصعب الابتعاد عن منطقة اعمال او خط انتاج استناداً إلى مخاطر مستقبلية محتملة فقط، خاصة اذا كانت الامور تسير بشكل جيد في الوقت الحالي من جوانب اخرى. كما ان استراتيجية التجنب قد تكون مكلفة، خصوصا اذا كانت المؤسسة قد استثمرت للدخول إلى منطقة معينة ثم اضطرت للانسحاب منها لتفادي المخاطر.
2. **التخفيض**(Reduction): يمكن للعديد من القرارات التجارية ان تساهم في تقليل بعض المخاطر. على سبيل المثال، يمكن ان يقلل تنويع خط الانتاج من خطر الاعتماد المفرط على منتج واحد رئيسي. كما ان تقسيم مركز تكنولوجيا المعلومات إلى موقعين جغرافيين منفصلين يمكن ان يقلل من خطر الفشل الكارثي. هناك مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الفعالة التي يمكن استخدامها لتقليل المخاطر على مختلف المستويات .من بين هذه الاستراتيجيات، توجد خطوة بسيطة لكنها اساسية من الناحية التشغيلية وهي تدريب الموظفين على اكتساب مهارات متنوعة.
3. **المشاركة** (Share): تعتمد معظم المؤسسات على تقنيات مختلفة لتقليل المخاطر التي تواجهها، ومن ابرزها شراء التأمين للتحوط ضد المخاطر او تقاسمها. هناك ايضا العديد من اساليب تقاسم المخاطر الاخرى المتاحة. في المعاملات المالية، يمكن للمؤسسة استخدام ادوات التحوط لحماية نفسها من التقلبات المحتملة في الاسعار. على سبيل المثال، يستخدم المستثمرون خيارات البيع او الشراء للتحوط ضد تحركات الاسعار الكبيرة. كما يمكن للمؤسسة مشاركة المخاطر والمكافآت المحتملة للأعمال من خلال اتفاقيات المشاريع المشتركة . الفكرة الاساسية هي ترتيب قبول طرف اخر لتقاسم المخاطر المحتملة، مع الاخذ في الاعتبار ان هناك تكاليف مرتبطة بهذه الانشطة.

4. **القبول** (Acceptance): تعتبر هذه الاستراتيجية بمثابة عدم اتخاذ اي اجراء تجاه المخاطر. بدلاً من شراء بوليصة تأمين، يمكن للمؤسسة ان تتحمل المخاطر بنفسها. و من الناحية الاساسية، يجب على المؤسسة تقييم احتمالات وتأثير المخاطر وفقا لقدرتها على تحمل المخاطر، ثم تقرر ما اذا كانت ستقبل بتلك المخاطر ام لا. بالنسبة للعديد من المخاطر المتنوعة التي قد تواجهها المؤسسة، يعتبر القبول في كثير من الاحيان هو الاستراتيجية المناسبة لبعض هذه المخاطر.

كما يشير (الرمحي) إلى انه يجب على الادارة مراعاة الاعتبارات التالية عند الاستجابة للمخاطر: (الرمحي ، 2017 : 145)

1. التأثير المحتمل للمخاطر واهمية كل خطر، مع اختيار الخيار الامثل للاستجابة الذي يتناسب مع درجة اهمية الخطر.
2. الفصل بين المهام لضمان تحقيق التخفيض المتوقع في المخاطر.
3. تكلفة الاستجابة المتوقعة مقارنةً بالمنافع المتحققة.

6. **مراقبة المخاطر**: من المهم أن ندرك أن مفهوم المخاطر ديناميكي ويحتاج إلى مراجعة دورية ورسمية. ويجب مراقبة التغيرات في المخاطر المحددة بانتظام. ويجب أن تؤخذ في عين الاعتبار المخاطر الجديدة وتأثيرها على المؤسسة. و تتطلب هذه الخطوة وصف كيفية قياس نتائج المعالجات. ويجب تحديد معالم أو مؤشرات النجاح وعلامات التحذير من الفشل.(Berg , 2010 : 87). وينبغي مراقبة البيئة الداخلية والخارجية لفهم تطور المخاطر، بالإضافة إلى جمع المعلومات والبيانات الضرورية لتحديث سجلات المخاطر. (Jawab& Arif , 2015 : 1183).
7. **التسجيل والتبليغ**: حيث يجب توثيق عملية إدارة المخاطر ونتائجها والتبليغ عنها عبر الوسائل المناسبة. والهدف من التسجيل والتبليغ هو توصيل أنشطة ونتائج إدارة المخاطر عبر المؤسسة، توفير معلومات لاتخاذ القرار، تحسين أنشطة إدارة المخاطر، تعزيز التفاعل مع الاطراف المعنية، بما في ذلك الاشخاص الذين يتحملون المسؤولية والمساءلة عن أنشطة إدارة المخاطر. (بولفراخ ، 2023 :107). كما ان التبليغ هو عملية مستمرة تنفذ عبر جميع خطوات عملية ادارة المخاطر، حيث تتلقى كل خطوة المعلومات حول المخاطر من الخطوة التي تسبقها. ويجب

ايضا تبليغ معلومات المخاطر إلى المستويات العليا في المؤسسة، و عادة ما يتم هذا التبليغ بصورة مباشرة من قبل قسم ادارة المخاطر إلى مجلس الادارة، او عن طريق تقرير يتم توجيهه إلى كل قسم، مع تبليغ مجلس الادارة والادارة العليا بملخص عن تلك المخاطر. ويجب ان يحتوي اطار ادارة المخاطر في المؤسسة على آلية فعالة لضمان وصول المعلومات المتعلقة بعملية ادارة المخاطر في المؤسسة إلى الاطراف المناسبة المعنية في الوقت المناسب.(مدقق معتمد ،2021 : su5.58).

مما سبق يمكن ان نستنتج ان عملية ادارة المخاطر تتكون من سبع خطوات، تبدأ بتحديد وفهم أهداف المؤسسة على المستويين الاستراتيجي والوظيفي، ثم تحديد المخاطر عبر إعداد قائمة بالمخاطر المهمة، يليها تحليل المخاطر باستخدام مصفوفة المخاطر لتقدير تأثيرها واحتمالية حدوثها، ثم تقييم المخاطر لتحديد المجالات التي تحتاج لإجراءات إضافية، تليها اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر عبر أربع طرق: التجنب، التخفيض، المشاركة، أو القبول، وبعد المعالجة تأتي خطوة مراقبة المخاطر لمراجعة نتائج المعالجات، وأخيرًا تسجيل العملية والتبليغ عنها للجهات المعنية، خصوصًا مجلس الإدارة، باستخدام الوسائل المناسبة وفي الوقت الملائم.

2-1-9- ادارة المخاطر المؤسسية(ERM)

Enterprise Risk Management (ERM)

يشير (Hopkin) إلى ان هناك مجال اخر قد تطورت فيه ادارة المخاطر في الآونة الاخيرة وهو النهج الذي يشار اليه باسم ادارة المخاطر على مستوى المؤسسة او باسم ادارة المخاطر المؤسسية (ERM). والسمة الاساسية التي تميزت بها ادارة المخاطر المؤسسية عن ادارة المخاطر التقليدية هي انها النهج الاكثر تكاملا او شمولا الذي يتم اتباعه في ادارة المخاطر على مستوى المؤسسة. ومن عدة نواحي، يمكن اعتبار هذا النهج فلسفة موحدة تجمع بين ادارة جميع انواع المخاطر، بدلا من اعتباره نهجا جديدا او مختلفا. و يتميز النهج على مستوى المؤسسة بالعديد من المزايا المهمة، لأنه يقوم بتحليل احتمالية الانحراف في التوقعات العامة لأصحاب المصلحة.(Hopkin , 2010 : 42).

حيث يعرف اطار عمل ادارة المخاطر المؤسسية (ERM) الذي اصدرته اللجنة الراعية للمنظمات (coso) ادارة المخاطر المؤسسية بأنها عملية ينفذها مجلس ادارة المؤسسة، والادارة، وغيرهم من الموظفين، ويتم تطبيقها في وضع الاستراتيجية على مستوى المؤسسة، ومصممة لتحديد الاحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة، من اجل ادارة المخاطر ولتوفير ضمان معقول بشأن تحقيق اهداف المؤسسة.(coso , 2013 : 321). كما عرفت جمعية ادارة المخاطر الامريكية (جمعية مديري المخاطر والتأمين)(RIMS) ادارة المخاطر على انها نظام اعمال استراتيجي يدعم تحقيق اهداف المؤسسة عن طريق معالجة النطاق الكامل لمخاطرها وادارة التأثير لتلك المخاطر كمحفظة مخاطر مترابطة.(Hopkin , 2017: 53).

مما سبق يمكن تعريف ادارة المخاطر المؤسسية على انها عملية منهجية يصممها و ينفذها مجلس ادارة المؤسسة و الادارة و الموظفين البقية، وتُنفذ في بناء و تصميم الاستراتيجية على مستوى المؤسسة، والغرض الاساسي منها هو تحديد الاحداث المحتملة التي قد تُحدث تأثيرا على المؤسسة، لكي يتم ادارة المخاطر ولتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها.

2-2-10- انشطة ادارة المخاطر المؤسسية

Enterprise risk management activities

قد اوضح معهد المدققين الداخلين (IIA) الانشطة التي تتضمنها ادارة المخاطر المؤسسية (ERM) وهي كما يلي : (IIA , 2009 : 3)

1. توضيح اهداف المؤسسة وتوصيلها.
2. تحديد شهية المؤسسة للمخاطر.
3. خلق بيئة داخلية ملائمة، ويشمل ذلك اطار ادارة المخاطر.
4. تحديد التهديدات المتوقعة لتحقيق الاهداف.
5. تقييم المخاطر (من حيث تأثير واحتمالية وقوع التهديد).
6. اختيار وتنفيذ الاستجابات للمخاطر.
7. القيام بالرقابة وانشطة الاستجابة الاخرى.

8. إيصال المعلومات المتعلقة بالمخاطر بطريقة متسقة إلى جميع مستويات المؤسسة.
9. مراقبة وتنسيق عمليات ادارة المخاطر ونتائجها بشكل مركزي.
10. توفير ضمانات حول مدى فعالية ادارة المخاطر.

2-2-11- دور الضوابط الرقابية في الحد من المخاطر

The role of regulatory controls in reducing risks

قد ذكرنا في المبحث الاول الضوابط الرقابية وعلاقتها التكاملية مع الرقابة الداخلية من حيث ان الرقابة الداخلية تمثل المفهوم الاوسع للضوابط الرقابية وكون الرقابة الداخلية مجموعة اجراءات وعمليات وهذا ما تمثله الضوابط الرقابية فهي اجراءات تنفذها الادارة للحد من المخاطر، أي بمعنى ان الضوابط الرقابية هي جزء من الرقابة او تمثلها، ومن ناحية اخرى فأن الرقابة تتأثر بمخاطر معينة مثل سوء فهم الموظفين لها او اساءة استخدامها من قبلهم او تقادمها او تجاوز الادارة لها وغيرها من الامور التي تمثل مخاطر تؤثر على الرقابة الداخلية، وهنا يأتي دور الضوابط الرقابية في الحد من هذه المخاطر وغيرها من المخاطر التي تؤثر على اهداف المؤسسة، سواء كانت مخاطر استراتيجية او تشغيلية او مالية، او مخاطر الرقابة التي تحدث اذا لم يحسن الموظفين فهمها او استخدامها او غيرها من مخاطر الرقابة، وبالتالي تتكون علاقة بين الرقابة الداخلية والضوابط الرقابية وهي علاقة تكاملية او علاقة الجزء بالكل، وعلاقة بين الرقابة الداخلية والمخاطر وهي علاقة تأثير، وعلاقة اخرى بين الضوابط الرقابية والمخاطر وهي علاقة تأثير او تقليل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الاتي :

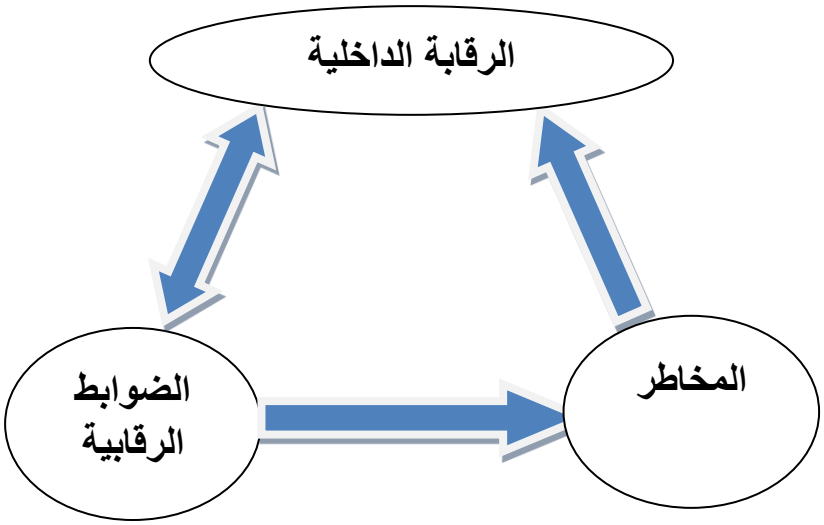

الشكل (2-4) علاقة الرقابة الداخلية و الضوابط الرقابية والمخاطر.

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

واشار(ابو نبعه) إلى موقع الضوابط الرقابية في استراتيجيات الاستجابة للمخاطر، حيث يشير إلى انه في عمليات إدارة المخاطر يتم الاستجابة للمخاطر أو معالجتها، و بالخصوص للمخاطر السلبية، وتتم الاستجابة عن طريق أربع استراتيجيات، كما يفضل اتباعها بالترتيب حتى بلوغ المستوى المقبول من المخاطر. اذ تعتبر الضوابط الرقابية واحدة من عدة استراتيجيات للاستجابة للمخاطر، وهي ليست الاستراتيجية الوحيدة أو المفضلة دائما في تقليل المخاطر السلبية من خلال تخفيض احتمالية حدوثها و/أو آثارها، وهذه الاستراتيجيات هي : (ابو نبعه ، 2021 : 4)

1. **التجنب:** ويتضمن على سبيل المثال البدائل التالية: التخلي، والمنع، والتوقف، والاستهداف، وإيجاد البديل، والاستبعاد، وغيرها .
2. **التقليل:** وتشتمل على سبيل المثال البدائل التالية: وضع ضابط رقابي، التخلص، والعزل، والفحص، وإعادة التموضع، وإعادة التصميم، والتنويع، وغيرها.
3. **النقل:** وتضم على سبيل المثال البدائل التالية: التأمين، وإعادة التأمين، والتحوط، والتوريق، والتعهيد، والعوض، وغيرها.
4. **التقبل:** وتشمل على سبيل المثال البدائل التالية: التأمين الشخصي، والاحتفاظ، والمقاصة، وإعادة التسعير، وغيرها.

ونستنتج مما ذكر اعلاه ان هناك علاقة بين الرقابة الداخلية والضوابط الرقابية وهي علاقة تكاملية او ما يسمى بعلاقة الاصل والفرع، كما ان هناك علاقة تأثيرية بين الرقابة الداخلية والمخاطر وعلاقة تقليل بين المخاطر والضوابط الرقابية، حيث ان الرقابة الداخلية هي اصل الضوابط الرقابية كما ان الرقابة تتأثر بالمخاطر وتقوم الضوابط الرقابية بتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى ان الضوابط الرقابية تعتبر احدى اهم الطرق المستخدمة للاستجابة للمخاطر، حيث تستخدم الضوابط الرقابية لتخفيف المخاطر، كما يمكن دمج الضوابط الرقابية بطرق الاستجابة للمخاطر حيث يمكن جعل احدى هذه الطرق او اكثر كضابط رقابي، فعلى سبيل المثال، قد يقرر أحد المصارف وضع سياسة داخلية لتجنب مخاطر السيولة، تقوم على الالتزام بالاحتفاظ بنسبة محددة من الأصول السائلة قصيرة الأجل (مثل 20% من إجمالي الودائع). فإذا انخفضت هذه النسبة عن الحد الأدنى المقرر، فإن المصرف يصبح معرضاً لمخاطر عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عند الاستحقاق. وبهذا تعمل هذه السياسة كضابط

رقابي داخلي، فإذا لم تُطبّق أو تم تجاوزها فقد يتعرض المصرف لأزمة سيولة وخسائر كبيرة، وفي حال حدوث ذلك تتم محاسبة الجهات المسؤولة عن عدم الالتزام بتنفيذ هذا الضابط.

ويرى الباحث ان المخاطر هي الاحداث او الظروف التي تتعرض لها المؤسسة وتعرقل سير عملياتها مما يُعيق المؤسسة من الوصول إلى اهدافها، و لهذه الاحداث اثار جانبية قد تكون ايجابية او سلبية، لذا تعمل المؤسسة على استغلال الجوانب الايجابية بأقصى قدر ممكن و تفادي الجوانب السلبية بقدر المستطاع، و تتعرض المؤسسات للعديد من المخاطر وتختلف من مؤسسة لأخرى حسب المجال الصناعي والظروف المحيطة وغيرها من العوامل الاخرى، وتقوم المؤسسة بمواجهة المخاطر من خلال ادارتها، ويتم ادارة المخاطر من خلال قيام الادارة بتصميم وتطبيق اجراءات وعمليات بهدف التقليل من اثر واحتمالية حدوث المخاطر، وإدارة المخاطر هي عملية تتضمن خطوات متتابعة تبدأ بتحديد الاهداف الاساسية للمؤسسة ومن ثم تحديد المخاطر المحتملة وتحليلها باستخدام مصفوفة المخاطر وبعد تحليلها يتم تقييمها من خلال مقارنة نتائج تحليل المخاطر بمعايير المخاطر المحددة لإيجاد المواضع التي تحتاج للدعم ويتم بعد ذلك اختيار استراتيجية الاستجابة المناسبة لمعالجة المخاطر، ويجب مراجعة المخاطر المحددة بشكل دوري ومراقبة التغيرات في المخاطر بالإضافة إلى النظر إلى المخاطر الجديدة ويتم تحديد مؤشرات النجاح والفشل في المعالجات، ويجب تسجيل عملية إدارة المخاطر ونتائجها والتبليغ عنها عبر الطرق المناسبة لإيصال أنشطة ونتائج إدارة المخاطر عبر المؤسسة. وقد تطورت ادارة المخاطر من النهج التقليدي إلى النهج الشامل واصبحت على مستوى المؤسسة وسميت بإدارة المخاطر المؤسسية، حيث يقوم مجلس إدارة المؤسسة والإدارة وباقي الموظفين بتصميم وتنفيذ ادارة المخاطر من اجل وضع الاستراتيجية على مستوى المؤسسة لتحديد الاحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة، ولتقديم ضمان معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها. كما ان الادارة تستخدم الضوابط الرقابية كإحدى استراتيجيات الاستجابة للمخاطر، حيث تساهم الضوابط الرقابية في التقليل من المخاطر السلبية من خلال تخفيض احتمالية حدوثها وآثارها، كما ان للضوابط الرقابية اهداف اساسية وهي ضمان الكفاءة والفعالية التشغيلية، وضمان الامتثال للقوانين والانظمة المعمول بها وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وضمان مصداقية وموثوقية التقارير المالية وهذا ما سنتطرق له في المبحث التالي، حيث سنتناول مفهوم واهمية التقارير المالية وجودتها والخصائص النوعية للمعلومات التي يتم الافصاح عنها في التقارير.

المبحث الثالث

جودة التقارير المالية

Quality of financial reports

- تمهيد

بعد ان تم تناول في المبحثين السابقين الضوابط الرقابية وانواعها وكذلك المخاطر وانواعها وادارتها، وتمت الاشارة إلى ان من اهم الاهداف التي تسعى اليها الضوابط الرقابية هي ضمان مصداقية وموثوقية التقارير المالية، وبما ان المصداقية والموثوقية تُعد من اهم مؤشرات جودة التقارير المالية، لذا تساهم الضوابط الرقابية في جعل معلومات التقارير المالية ذات جودة عالية يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ومعرفة الاداء المالي للمؤسسات، حيث تقوم الضوابط الرقابية بالحد من اثر واحتمالية المخاطر مما يؤدي إلى تعزيز جودة التقارير المالية، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم واهمية التقارير وانواعها وإلى مفهوم واهمية جودة التقارير ومعاييرها.

2-3-1- مفهوم التقارير المالية The concept of financial reports

تُعدُّ التقارير المالية اداة اتصال بين المؤسسة واصحاب المصالح وبشكل خاص من هم خارج المؤسسة.(صابر و أبوطالب ،2022 : 4). وتعرف التقارير المالية السنوية على انها في الحقيقة الوثائق الرئيسية التي تستخدمها المؤسسات للتفاعل بصورة مباشرة مع اصحاب المصلحة بشكل منتظم لتوفير معلومات شاملة عن المؤسسة.(طاهر والعاني، 2022 : 196).

ويشير (موسى) إلى ان التقارير المالية هي المخرج النهائي للعمل المحاسبي الذي بموجبه تعرض المعلومات المالية للمستخدمين الخارجيين وتكون مفيدة بشكل اساسي للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الاخرين في اتخاذ القرارات المرتبطة بتوفير الموارد للمؤسسة.(موسى، 2023 : 67).

كما يرى (Muhammad ,et al) ان التقارير المالية هي وثائق رسمية تحتوي على معلومات حول الاداء المالي والوضع المالي للمؤسسة، وتعد قناة التواصل بين المؤسسات واصحاب المصلحة حول السلامة الاقتصادية للمؤسسة لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة. كما ان التقارير المالية هي احدى

منتجات النظام المحاسبي والتي توفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية. وتتضمن التقارير السنوية الكاملة : قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، ملاحظات تتضمن ملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المعلومات التوضيحية.(Muhammad ,et al , 2023 : 297).

مما سبق ذكره يمكن تعريف التقارير المالية على انها مجموعة الكشوفات التي تعرض المعلومات المحاسبية الخاصة بالأداء المالي والوضع المالي للمؤسسة، ويتم تقديم هذه التقارير لأصحاب المصلحة من اجل معرفة نتائج اعمال المؤسسة ووضعها واداءها المالي لاتخاذ القرارات كلا حسب علاقته بالمؤسسة.

2-3-2- اهمية التقارير المالية The importance of financial reports

تبرز اهمية التقارير المالية في كونها تمثل العمود الفقري للتخطيط المالي والتحليل والمقارنة المعيارية ودعم اتخاذ القرارات، لذلك يتوجب على المؤسسات تقديم القوائم المالية إلى هيئة الاوراق المالية والوكالات الحكومية، وبالنسبة للمؤسسات في سوق الاوراق المالية فهي مطالبة بتقديم النتائج الربع سنوية والسنوية إلى سوق الاوراق المالية والسعي إلى نشرها، وتظهر اهمية التقارير المالية في مساعدة التدقيق القانوني، حيث يكون المدققون القانونيون مطالبين بتدقيق القوائم المالية للمؤسسة للتعبير عن رأيهم بشأنها.(البكيرات ، 2024 : 74).

2-3-3- اهداف التقارير المالية Objectives of financial reporting

يرى(محمد) ان الاهداف التي تسعى التقارير المالية إلى تحقيقها تشتق من احتياجات الاطراف التي تستخدم تلك التقارير، حيث ان تعدد وتنوع اصحاب المصلحة الذين يهتمون بأمر المؤسسة يعكس التباين في اهدافهم وتعارض دوافعهم، والذي ينعكس على نوعية المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات الرشيدة، كما انه لا يمكن تصور ان تقوم المحاسبة بإنتاج معلومات خاصة لكل طرف بشكل مستقل.(محمد ، 2016 : 114).

كما يشير (دشتي) إلى ان التقارير المالية تهدف إلى توفير معلومات مفيدة في تقييم اداء المؤسسة وتقويم مواردها والتزاماتها، وبالرغم من هذا التحديد الدقيق لأهداف التقارير المالية، وما تحتويه من معلومات، لا تزال المحاسبة المالية تنتج تقارير ذات الغرض العام، و ذلك بهدف تلبية اكبر قدر ممكن من الاحتياجات المختلفة والمتنوعة للمعلومات وعند اقل تكلفة، ويُلاحظ ان الاهتمام الاكبر ينصب لتلبية المستثمرين، والدائنين بصفتهم الفئة الاكبر من المستخدمين.(دشتي ، 2024 : 1140).

وقد اوضح (عبود) اهداف التقارير المالية من خلال النقاط التالية: (عبود ، 2021 : 50-51)

1. توفير المعلومات المفيدة واللازمة لاتخاذ القرارات، حيث يتم اتخاذ القرارات استنادا على معلومات التقارير المالية وترتبط هذه القرارات بشراء وبيع وحيازة الاستثمارات في حقوق الملكية، وبناءاً على ذلك يتم تحديد مقسوم الارباح وربحية السهم الواحد ومستوى الامان في عمليه الاقتراض.
2. الافصاح عن المعلومات المفيدة والضرورية المتعلقة بالأحداث المالية للمؤسسة والتي تدعم الفئات المختلفة للمستخدمين في اتخاذ القرارات بما يتناسب مع اهدافهم.
3. توفير المعلومات للمستخدمين غير المباشرين الذين لا يمتلكون سلطة الحصول على معلومات القوائم المالية.
4. تستهدف التقارير المالية المستخدمين من مستثمرين، ومقرضين وغيرهم، بحيث تقوم بتوفير معلومات واضحة ومفهومة بقدر معقول، بافتراض ان المستخدمين يتمتعون بالقدرة الكافية لقراءة وتحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.
5. توضيح وتحديد حجم وقدرة المؤسسات على امتلاك وخلق التدفقات النقدية وهو في الاساس محط اهتمام المستثمرين والمقرضين والدائنين، حيث ان المقرضين يتوقعون السداد النقدي للفوائد والقروض ويتوقع الدائنون سداد ديونهم، اما المستثمرين فيرغبون بتوزيع وتنويع استثماراتهم النقدية.
6. اظهار نتائج عملية الوكالة، ويعني ذلك تحديد مدى قدرة الادارة على تسيير امور المؤسسة واستثمار مواردها بالشكل الصحيح، وهل تم توجيه هذه الموارد لمصلحة الادارة ام لمصلحة الملاك، وتظهر هذه النتائج بشكل رئيسي في قائمة الدخل من خلال الأرباح والخسائر، وكذلك في قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي التي تعكس كيفية استخدام الموارد وتنميتها.

7. ان التغيرات الحاصلة في الهيكل الاقتصادي للمؤسسات ناتجة عن نوعية المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تنعكس بصورة مباشرة على المركز المالي والاداء المستقبلي لتلك المؤسسات.
8. توفير كشف يوضح الارباح الدورية التي تساهم في اجراء المقارنة والتنبؤ، وقدرة المؤسسة على خلق الايرادات في المستقبل.
9. توفير معلومات حول مدى قدرة المؤسسات على خلق الارباح المستقبلية، وذلك من خلال انشاء قائمة بالأنشطة التحويلية.
10. توفير معلومات مفيدة للمؤسسات الحكومية بهدف تقدير الضرائب ومراقبة النشاط الاقتصادي، وللمنظمات الخدمية غير الهادفة للربح بهدف قياس الشفافية وتقييم كفاءة إدارة الموارد، وذلك من خلال رأس المال المعلن وطبيعة النشاط الاقتصادي وحجم الدخل الذي يخضع للضريبة.
11. توفر التقارير المالية معلومات عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المؤثرة في المجتمع، والتي تعكس بدورها دور المؤسسة في البيئة الاجتماعية وطبيعة التزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية.

تتنوع أهداف التقارير وفقًا لفائدة المعلومات التي تقدمها لأصحاب المصالح وحاجتهم إليها، فهي تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة، وفهم الأحداث المالية للمؤسسات، وتقييم قدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، كما تمكّن المالكين من مساءلة الإدارة عن استثماراتهم، وتساعد المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح في تحديد رأس المال وطبيعة النشاط الاقتصادي، وتتيح للحكومة تحديد الضرائب، فضلاً عن دعم الجهات المعنية بالمسؤولية الاجتماعية في تقييم مساهمة المؤسسات في الصالح العام.

2-3-4- انواع التقارير المالية Types of financial reports

اولا- تقرير الادارة (تقرير تعليقات الادارة) (Management Report)

يُعرّف تقرير تعليقات الادارة كما ذكره مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه تقرير يتيح تفسير الوضع والاداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، كما يقدم هذا التقرير معلومات عن اهداف الادارة والاستراتيجيات الضرورية لتحقيق تلك الاهداف، فضلاً عن ذلك، فهو يوفر معلومات تمكن المستخدمين

من تقييم المؤسسة والمخاطر العامة، ويعد هذا التقرير تكملة للبيانات المالية، كما يُعد مفتاحاً لتحليل و وصف المؤسسة، وبناءً على ذلك، فإن تقرير تعليقات الادارة يمكن اصحاب المصالح من رؤية المؤسسة من خلال اعين الادارة.(حجازي ، 2022 : 19).

ثانيا – تقرير المدقق (Auditor's report)

وهو تقرير المدقق عن القوائم المالية، حيث يعبر المدقق من خلاله عن رأيه حول ما اذا كانت القوائم المالية تعرض المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما (او اي طار اخر لأعداد التقارير المالية معمول به). ويجب ان يحمل التقرير عنوان تقرير مدقق الحسابات المستقل (او اي عنوان اخر مناسب يؤكد على استقلالية المدقق). ويوجه هذا التقرير إلى الجهة التي قامت بتعيين وتكليف المدقق، وعادة ما يتم توجيه هذا التقرير إلى مجلس الادارة والمساهمين، ولكن احيانا قد يتم توجيهه ايضا إلى المقرض او الدائن او المستثمر الذي طلب التدقيق.(Louwers, et al , 2015 : 504)

ويشير (Louwers) إلى ان مستخدمو القوائم المالية المدققة يهتمون بشكل عام بفقرة الرأي، والتي تحتوي على استنتاجات حول القوائم المالية. وتتمثل هذه الاستنتاجات في شكل رأي حول ما اذا كانت القوائم المالية للمؤسسة تعرض حالتها المالية ونتائج العمليات والتدفقات النقدية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويمكن للمدقق ان يصدر اربعة انواع من الآراء :

(Louwers, et al , 2018 : 546)

1. **رأي غير متحفظ:** وهو الرأي الذي يكون الاستنتاج فيه هو ان القوائم المالية تعرض الوضع المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.
2. **رأي متحفظ:** وهو الرأي الذي يكون الاستنتاج فيه هو انه باستثناء قضية واحدة او اكثر، تعرض القوائم المالية الوضع المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، حيث تستخدم عبارة (باستثناء) في وصف القضايا التي تؤدي إلى التحفظ.
3. **رأي سلبي:** وهذا الرأي يبديه المدقق عندما يستنتج ان القوائم المالية لا تعرض الوضع المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.
4. **الامتناع عن ابداء الراي (اخلاء المسؤولية عن الرأي):** حيث لا يبدي المدقق رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية للمؤسسة.

ثالثا – القوائم المالية (Financial statements)

ان القوائم المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة الا ان اعداد القوائم المالية لا يعتبر الخطوة الاولى في العملية او الدورة المحاسبية، و لكنه يعد نقطة الانطلاق المناسبة لدراسة المحاسبة، حيث ان القوائم المالية هي الوسائل المستخدمة لنقل ملخص عن الربحية والمركز المالي للمؤسسة إلى الادارة و الجهات المعنية الاخرى، اذا ان القارئ المتفهم لمحتوى ومضمون هذه القوائم سوف يعي اهمية الغرض من الخطوات الاولى، وهذه الخطوات هي تسجيل وتبويب وتلخيص وترصيد العمليات المختلفة للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فإن القوام المالية هي تقارير تقوم المؤسسة بإعدادها في نهاية فترة زمنية محددة، وتتضمن هذه التقارير عرض مختصر لأنشطتها من حيث الربحية والمركز المالي والتدفقات النقدية، و يفترض ان يتم إعداد هذه القوائم وفقا لمعايير محددة وذلك لتحقيق المنفعة لكافة الفئات المستفيدة، ومن اهم هذه القوائم هي ما يلي: (قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية).(محمد ، 2024 : 47).

1. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) :

Statement of financial position (balance sheet)

تعرض قائمة المركز المالي الاصول والخصوم وحقوق الملكية للمؤسسة في تاريخ محدد. وتوفر هذه القائمة معلومات حول طبيعة ومبالغ الاستثمارات في موارد المؤسسة، و التزامات المؤسسة تجاه الدائنين، وحقوق المالكين في صافي المصادر. وبالنتيجة، فإن هذه القائمة تساعد في التنبؤ بالمبالغ والتوقيت وعدم اليقين للتدفقات النقدية المستقبلية.(Kieso, et al, 2018 : 339). ويتم إعداد هذه القائمة بعد إعداد كل الحسابات الختامية، وتتضمن جميع الحسابات التي لا زالت مفتوحة، وتلك التي اغلقت بعد الحسابات الختامية، ولقائمة المركز المالي وجهان، الاول: يدعى الجانب الايمن او المدين وهو يتضمن جميع العناصر المرتبطة بأصول المؤسسة، اما الثاني: فيسمى الايسر او الدائن ويحتوي على كافة الالتزامات تجاه الاخرين، وتعتبر قائمة المركز المالي ملخصا تاريخيا للأصول والتي تمثل منافع اقتصادية مستقبلية قد اكتسبت المؤسسة حق الحصول عليها وذلك نتيجة للعمليات الحالية والماضية، بالإضافة إلى الحقوق التي تمتلكها المؤسسة والالتزامات التي نتجت عن احداث وعمليات ماضية او حاضرة والتي سيستلزم تسويتها في المستقبل عن طريق استخدام الاصول المتوفرة او تقديم الخدمات.(البكيرات، 2024 : 75).

2. قائمة الدخل Income statement

تمتلك قائمة الدخل العديد من التسميات كقائمة الارباح والخسائر، وقائمة النشاط التجاري، وقائمة جاري النشاط التشغيلي، غير ان معيار المحاسبة الدولي الاول (IAS1) (عرض القوائم المالية) والمعيار الدولي الثامن (IAS8) (صافي ربح او خسارة المدة، والاخطاء الجوهرية) قد اشارا اليها باسم قائمة الدخل، ومهما اختلفت تسمية هذه القائمة فهي تعتبر مكونا اساسيا في القوائم المالية والتي يتم إعدادها بشكل دوري للمؤسسات، ودائما ما تهتم الادارة اهتماما كبيرا بهذه القائمة كونها محط اهتمام كبير لمستخدمي القوائم المالية، ويعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية التي تنشأ في الاصول مقابل النقص الحاصل في الالتزامات وبالتالي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمصادر غير تلك المرتبطة بحقوق المالكين.(الدعمي، 2024: 3). ان الهدف الاساسي لقائمة الدخل هو تحديد اجمالي الايرادات واجمالي المصروفات وصافي ربح المؤسسات، حيث أن إعداد قائمة الدخل سيكشف عن قيمة المصروفات التي تم انفاقها والايرادات التي تم توليدها والارباح المتحققة خلال مدة معينة ويتم تحصيل المعلومات الواردة في قائمة الدخل من سجل الاستاذ العام وميزان المراجعة، حيث تنعكس دقة المعلومات الموجودة في سجل الاستاد العام في دقة قائمة الدخل، اما ميزان المراجعة فيتم إعداده لتصنيف الايرادات والمصروفات عند إعداد قائمة الدخل، حيث ان بعض المؤسسات تمتلك مصدر داخل واحد، مما يجعل العملية سهلة ومباشرة بأكملها، اما بالنسبة للمؤسسات التي تتنوع مصادر دخولها فيتم حصر كافة المصاريف ومقابلتها بالإيرادات حسب مبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف للتوصل إلى صافي الربح او الخسارة.(عبود،2021 : 61).

ووفقا ل(Spiceland) فإن الغرض من قائمة الدخل هو تلخيص الانشطة المدرة للربح خلال فترة إعداد تقرير معينة. ويرى العديد من المستثمرين والدائنين انها القائمة الاكثر فائدة للتنبؤ بالربحية المستقبلية (القدرة على توليد النقد في المستقبل)، ويتم استبعاد بعض انواع المكاسب والخسائر من تحديد صافي الدخل وقائمة الدخل ولكنها مدرجة في المفهوم الاوسع للدخل الشامل، ويشار إلى هذه العناصر على انها عناصر الدخل الشامل الاخرى او الخسارة، كما يمكن الإبلاغ عن الدخل الشامل بإحدى الطريقتين: الاولى: في قائمة واحدة مستمرة للدخل الشامل، او الثانية : في قائمتين منفصلتين ولكن متتاليتين (قائمة الدخل) و(قائمة الدخل الشامل التي تبدأ بصافي الدخل ثم يبلغ عن عناصر الدخل الشامل الاخرى لدمجها للحصول على الدخل الشامل. (Spiceland , 2013 : 172).

3. قائمة التدفقات النقدية Statement of cash flows

بينما تركّز قائمة الدخل على ربحية المؤسسة، فإن قائمة التدفقات النقدية تركّز على السيولة المتمثلة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة، حيث ان صافي التدفقات النقدية هو الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة، ويتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للأنشطة التجارية الاساسية الثلاث وهي انشطة التشغيل والاستثمار والتمويل. (علي ، 2023 : 44).

ان الغرض من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة التي حدثت خلال فترة، وتوفر هذه القائمة ايضا معلومات مفيدة حول الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي حدثت خلال الفترة. كما ان قائمة التدفقات النقدية هي ايضا قائمة تغيير، حيث تفصح عن الاحداث التي ادت إلى تغير النقدية خلال الفترة.(Spiceland , 2016 : 172).

يمثل الفرق بين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية التغير في النقد خلال الفترة. ولمساعدة المستثمرين والدائنين على فهم مصادر واستخدامات النقد خلال الفترة بشكل افضل، تميز قائمة التدفقات النقدية بين انشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.(Spiceland , 2020 : 168).

4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of changes in equity

تمثل هذه القائمة حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وبسبب تنوع مصادر التغير في حقوق الملكية ، كان من الضروري تخصيص قائمة منفصلة لتوضيح اسباب هذا التغير ومصادره.(ظريف ،2021 : 50).وقد فرض معيار المحاسبة الدولي(IAS1) على المؤسسات الاقتصادية ان تقوم بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة عن بقية القوائم، وتتضمن هذه القائمة تسوية لحقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة، ويمكن من خلالها تحديد حقوق كل مالك في نهاية الفترة المالية، و ذلك بعد معرفة الاصول والالتزامات، وسبب ذلك هو ان حقوق الملكية تساوي الفرق بين اصول المؤسسة والتزاماتها ، بالإضافة إلى ذلك، فإن حقوق الملكية تتأثر بجميع المساهمات التي يقوم بها المالكين لزيادة رأس المال.(عبادي وخضير، 2023 : 379).

يمكن تلخيص ما ذكر أعلاه بأن هناك ثلاثة تقارير أساسية وهامة: أولها تقرير الإدارة الذي يساعد على فهم المؤسسة من منظور الإدارة، وثانيها تقرير المدقق الذي يُعد أداة تقييم لقياس مدى صدق وعدالة القوائم المالية في تمثيل الوضع المالي وأداء المؤسسة، وثالثها القوائم المالية التي تمثل

المصدر الرئيسي لتزويد الجهات المعنية بالمعلومات المفيدة عن الوضع المالي وأداء المؤسسة، وتُعد الدعامة الأساسية لاتخاذ القرارات.

2-3-5- مستخدمو التقارير المالية Users of Financial Reports

ان للتقارير المالية عدة مستخدمين، وهؤلاء المستخدمون يتخذون قرارات اقتصادية مختلفة حسب الصلة التي تربطهم بالمؤسسة، وفيما يلي بعض اهم المستخدمين المهتمين بالتقارير المالية :

(Harrison , 2018 : 9)

1. **المستثمرون (Investors):** يرغب المستثمرون في معرفة العوائد التي سيحصلون عليها مقابل المخاطر التي يواجهونها عندما يستثمرون اموالهم في الشركة، وبناءًا على هذه المعرفة قد يقررون زيادة ملكيتهم او إبقاءها كما هي او تقليلها عن طريق شراء او بيع اسهمهم في البورصة.
2. **الموظفون(Employees):** يهتم الموظفون بالمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية لعدة اسباب ومن اهمها هي حاجتهم إلى معلومات تمكنهم من معرفة استقرار ربحية الشركة وذلك لمعرفة قدرة الشركة على دفع رواتبهم وزياداتها ومكافأتهم التعويضية.
3. **المقرضون(Lenders):** يحتاج المقرضون بمختلف انواعهم مثل البنوك والمؤسسات المالية الاخرى إلى معلومات مالية تمكنهم من معرفة قدرة الشركة على سداد اصل القرض والفائدة، كما يحتاجون إلى معلومات مالية لاتخاذ قرار بشأن ما اذا كانوا سيمنحون الشركة قروضا اضافية لخطط التوسع المستقبلية.
4. **الموردون والدائنون التجاريون (Suppliers and trade creditors):** يرغب الموردون والدائنون التجاريون في معرفة ان الشركة ستكون قادرة على سداد الفواتير المستحقة في الوقت المحدد، وذلك بناءًا على الشروط الائتمانية الممنوحة للشركة.
5. **الزبائن(Customers):** يحتاج الزبائن إلى معلومات من اجل معرفة مدى قدرة الشركة على تزويدهم بالخدمات على المدى البعيد، ومدى قابلية هذه الشركة على الاستمرارية في تزويد الخدمات.(حافظ ، 2016 : 295).
6. **الحكومة و وكالاتها المختلفة (The government and its various agencies):** تحتاج الحكومة ووكالاتها إلى معلومات لمعرفة مدى التزام الشركة بالقوانين ذات الصلة مثل

قانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات لتحديد الضرائب التي ستفرض على الشركة ومدى قدرتها على السداد ومعرفة مدى مساهمة الشركة في المصلحة العامة. (موسى ، 2023 : 67).

7. **مجلس الادارة (Board of Directors)**: حيث ان مجلس الادارة بحاجة إلى معلومات ليستخدمها في التخطيط والرقابة على انشطة الشركة، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الخاصة بتوزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات البديلة (الجودي ، 2019 : 48).
8. **المحللون الماليون (Financial analysts)**: يحتاج المحللون الماليون إلى المعلومات الموجودة في التقارير المالية لإجراء التحليلات و استخراج النسب المالية واجراء المقارنات بين القوائم المالية للشركات ، بالإضافة إلى تقديم الايضاحات المختلفة التي قد تؤثر في قرارات الزبائن المتعلقة بعمليات البيع والشراء.(عبود ، 2021 : 53).
9. **الجمهور(The audience)**: تزامنا مع زيادة التوقعات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن افراد الجمهور قد يهتمون بمكافآت المسؤولين التنفيذين في الشركة، او قضايا الصحة والسلامة، او التأثير البيئي الناتج عن الانشطة التجارية للشركة.

يتضح أن هناك عدة أطراف تستخدم التقارير المالية، وتنقسم إلى مجموعتين: الأطراف الداخلية مثل مجلس الإدارة والموظفين، حيث يستخدم المجلس المعلومات في التخطيط والرقابة واتخاذ قرارات توزيع الموارد، بينما يستخدم الموظفون المعلومات لمعرفة قدرة الشركة على دفع الرواتب والمكافآت، والأطراف الخارجية مثل المستثمرين والمقرضين والزبائن والدائنين والحكومة ووكالاتها والمحللين الماليين والجمهور، حيث يستفيد كل طرف من المعلومات بما يخدم مصالحه، فعلى سبيل المثال يستخدم المستثمرون البيانات لتقدير العوائد المتوقعة وتحمل مخاطر الاستثمار واتخاذ قرار زيادة أو تقليل أو الحفاظ على ملكيتهم.

2-3-6- مفهوم جودة التقارير المالية

The concept of quality financial reports

بدايةً يشير مصطلح الجودة بمعناه العام إلى صلاحية شيء ما للغرض التي تم إعداده لأجله، او انه يطابق المواصفات المطلوبة، ولذلك فإن الحكم على جودة بضاعة او خدمة معينة، يستلزم الاعتماد

على اطار يحدد المواصفات الواجب توافرها لتحقيق الجودة.(يوسف والبسيوني، 2024 : 951). كما يشير مصطلح الجودة إلى جودة الشيء ومستوى فعاليته.(عنفليص وعبود ، 2023 : 16).

اما جودة التقارير فتعتبر بشكل عام من المواضيع التي اثارت اهتمام الكثير من الجهات التنظيمية والمستثمرين في الآونة الاخيرة، وبرز هذا الاهتمام المتزايد بشكل اوضح نتيجة للتأثير المباشر لمعلومات التقارير المالية على المستثمرين الحاليين والمحتملين في ظل مرونة الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، والتي قد تفسح للإدارة مجالا واسعا للتلاعب في القوائم المالية من اجل تحقيق مصالح شخصية، و بالتالي قد لا تعكس القوائم المالية اداء الشركة الاقتصادي، مما ادى ذلك إلى العديد من الفضائح والازمات المالية الكبرى التي بدورها اثرت في شفافية ومصداقية القوائم المالية.(شاهين واخرون، 2024 : 566).

ومعنى جودة التقارير المالية هو إعداد هذه التقارير وإيصال محتواها المعلوماتي إلى المستفيدين منها في التوقيت المناسب وبدرجة من التجميع الملائم، مع تفادي وجود التحريفات الجوهرية في ذلك المحتوى، لكي تعبر التقارير المالية بمصداقية عن وضع الشركة الاقتصادي خلال مدة زمنية محددة. (متولي ، 2024 : 1174).

ويشير (العازمي واخرون) إلى ان جودة التقارير المالية تعني مجموعة الخصائص التي يجب ان تتصف بها المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة لتلبية المتطلبات اللازمة لمستخدميها مثل: (القابلية للفهم والمصداقية والملاءمة والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب) وترتبط بشكل اساسي بمدى قدرة المعلومات المعلنة على التأثير في قرارات مستخدمي تقارير المالية، كما ان هناك مؤشرات للحكم على جودة التقارير المالية و من اهمها: مدى فائدة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وخلوها من التحريفات، الامتثال للقوانين والمعايير المحاسبية، انخفاض عمليات ادارة الارباح.(العازمي واخرون، 2023 : 23).

وقد عُرفت جودة التقارير المالية بأنها جميع المعلومات المالية وغير المالية التي تفيد في اتخاذ القرارات، وتمثل المعلومات المالية المعلومات الرقمية للشركة، اما المعلومات غير المالية فتمثل المعلومات التي تميز الشركة عن سواها والتي تحفز ملاك الاموال على الاستثمار في هذه الشركة.(محمد ، 2024 : 11). كما عرف (Salameh) جودة التقارير على انها تقرير مالي يظهر معلومات مالية شاملة وصريحة، وذلك تجنبا لتضليل المستثمرين في عملية صنع القرار.(3 : 2019, Salameh).

ووفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)، ومجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة(ASB)، ومجلس معايير المحاسبة الاسترالية(AASB)، فإن التقارير المالية تمثل القوائم المالية التي تقدم معلومات ذات دقة وعدالة عن المركز المالي والاداء الاقتصادي للمؤسسة. ويعتمد المبدأ الاساسي لتقييم جودة التقارير المالية على خاصيتين وهما : مصداقية وملائمة المعلومات المعلن عنها في التقارير المالية للمؤسسة. كما تساهم هذه الخصائص في توفير تقييم واضح لمدى منفعة التقارير المالية، مما سيؤدي إلى تحسين جودة هذه التقارير، وللوصول إلى هذا المستوى من الجودة يجب ان تتسم التقارير المالية بالتمثيل الصادق، و قابلية المقارنة، وقابلية التحقق، والوقتية، وقابلية الفهم، وبالنتيجة تعتبر التقارير المالية الشفافة التي لا تضلل مستخدميها والتي تمتاز بالدقة والقدرة على التنبؤ كمؤشر على الجودة العالية للتقارير المالية.(خليل وداوود، 2022 :701).

ويشير (عبد الحميد) إلى انه يمكن النظر إلى جودة التقارير المالية من مدخلين رئيسيين، حيث يستند الاول على احتياجات المستخدمين للمعلومات، اي بمعنى مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها والمتعلقة بقرارات توزيع الاموال، بينما يركز الثاني على حماية المستثمرين والملاك من خلال تزويدهم بالمعلومات اللازمة. ويجب ان تتصف هذه المعلومات بالملاءمة والكفاية والمصداقية بما يحقق الشفافية العالية.(عبد الحميد، 2024: 3719).

كما اشار (محمد) إلى ان مفهوم جودة التقارير المالية يدور حول اربعة محاور رئيسية : (محمد ، 2020 : 62)

1. قدرة التقارير المالية على مساعدة المستفيدين منها في التنبؤ بالتدفقات المالية المحتملة.
2. جودة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، اي بمعنى يجب ان تتوفر مجموعة من الخصائص النوعية في تلك المعلومات.
3. مدى الامتثال للمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير المالية.
4. جودة الارباح، اي بمعنى يجب ان تحتوي التقارير المالية على عمليات ادارة الارباح بشكل اقل.

مما سبق، يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها قدرة التقارير على تزويد المستخدمين بالمعلومات المفيدة التي تؤثر في قراراتهم، حيث تُعد المعلومات مفيدة عندما تمتلك خصائص نوعية مثل: الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم، والتوقيت المناسب.

2-3-7- اهمية جودة التقارير المالية

The importance of quality financial reports

يشير كلاً من (فارس وصبحي) و(الصديق واخرون) إلى ان اهمية جودة التقارير المالية تتجلى في النقاط التالية : (فارس وصبحي، 2024 :780) (الصديق واخرون، 2024: 156)

1. تسعى التقارير مالية عالية الجودة إلى دعم الثقة والشفافية، مما يقلل من عدم التماثل في المعلومات.
2. تكون التقارير المالية عالية الجودة قادرة على التقليل من مخاطر القرارات الخاطئة.
3. توفر التقارير المالية عالية الجودة معلومات ذات دقة عالية للمديرين، مما يتيح لهم اتخاذ القرارات الاستثمارية الامثل، كما تساعدهم في اكتشاف المشاريع الناجحة والمربحة.
4. ان لجودة التقارير المالية تأثيرا ايجابيا على الاداء العام للمؤسسة.
5. تساهم التقارير المالية عالية الجودة في الحد من اساءة استخدام المديرون للسلطة.
6. ستؤثر جودة التقارير المالية تأثير ايجابيا على ثقة مستخدميها، مما سيزيد من اعتمادهم على محتواها المعلوماتي في اتخاذ القرارات الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسة.
7. ان لجودة التقارير المالية تأثيرا ايجابيا على قرارات المستثمرين التي تتعلق بتوجيه استثماراتهم في المجالات الاستثمارية المتنوعة، وقراراتهم في الاقراض، وايضا على قراراتهم المرتبطة بتوزيع الموارد المتاحة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة.
8. تعمل التقارير المالية ذات الجودة العالية على نقل وإيصال المعلومات المالية إلى الجهات المعنية بطريقة سليمة وصحيحة وفي التوقيت المناسب.
9. توفر التقارير المالية ذات الجودة العالية الشفافية للمساهمين وغيرهم من مستخدمي معلومات التقارير المالية.
10. تساهم جودة التقارير المالية في تعزيز ثقة مستخدميها في عملية إعداد التقارير المالية وما يرتبط بها من التحقق من عدالتها لضمان إصدارها وفقا للمعايير والتعليمات الصادرة عن الهيئات التنظيمية.

2-3-8- انواع جودة التقارير المالية Types of quality financial reports

يشير(سليمان وحسني) إلى ان جودة التقارير المالية تتخذ ثلاثة اشكال او انواع وهي كما يلي : (سليمان وحسني ، 2022 : 262)

1. **جودة صياغة التقرير:** وتعني وصف بيانات التقرير بصورة جيدة، بحيث يتم اختيار كلمات واضحة ومفهومة ودقيقة التعبير لوصف البيان، ويستلزم هذا توافر خاصية الوضوح.
2. **جودة محتوى التقرير:** اي احتواء التقرير على القيم الصحيحة للبيانات وخلوه من الاخطاء الجوهرية، ويستوجب هذا توافر خصائص ثلاثة وهي (الشمول، والاكتمال، والدقة).
3. **جودة عرض التقرير:** وتعني ان يتم عرض المعلومات في التقرير تحت عناوين متجانسة وبطريقة مفهومة لا تحتاج للمزيد من الإيضاح و التفسير عند استخدامها، وان تكون متاحة في التوقيت المناسب، وعلى هذا الاساس يجب توافر اربع خصائص وهي(الثبات او الاتساق، والحياد، والشفافية، والتوقيت).

2-3-9- معايير جودة التقارير المالية

Financial reporting quality standards

يتم تنظيم العلاقة بين المؤسسات واصحاب المصالح والمستفيدين من خلال وضع معايير لجودة التقارير المالية، حيث يتم ذلك عن طريق تطبيق العديد من المبادئ المحاسبية التي تفرض على المؤسسات تسجيل كافة عملياتها المختلفة وفق قواعد ومبادئ تؤمن سلامة العمل وادائه وفقا لنظام محاسبي محدد، وبالتالي يمكن لمستخدمي التقارير المالية ذات الجودة العالية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وهذه المعايير هي كما يلي : (شكري ، 2024 : 407)

1. **المعايير القانونية:** تسعى المؤسسات المهنية في مختلف الدول إلى وضع معايير لجودة التقارير المالية والتحقق من الالتزام بها، وذلك من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل المؤسسات وتأسيس هيكل تنظيمي فعال لتنظيم الاداء في المؤسسات بما يتوافق مع المتطلبات القانونية.
2. **المعايير الرقابية:** تُعد الرقابة احد مكونات العملية الادارية التي تمثل الاساس الذي يرتكز عليه مجلس الادارة والمستثمرين، حيث تهتم المعايير الرقابية بفحص وتقييم مدى الامتثال للسياسات

والإجراءات التي تساهم في تسهيل عملية تخصيص الموارد من اجل رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية، مما ينعكس تأثيره في تعزيز الدور الايجابي للرقابة.(جاسم ، 2023 : 38).

3. **المعايير المهنية:** حيث اولت هيئات ومجالس المحاسبة المهنية اهتماما كبيرا بإعداد مجموعة من معايير وإجراءات المحاسبة والتدقيق لضبط اداء العملية المحاسبية، وبالتالي، فقد ادى ذلك إلى تسليط الضوء على مفهوم ان الادارة ينبغي ان تخضع للمساءلة من قبل المالكين ليتمكنوا من التحقق من استثماراتهم، مما ادى ذلك إلى ضرورة إعداد التقارير المالية بأمانة ومصداقية. (بن همام واخرون ، 2024 : 519).
4. **المعايير الفنية:** حيث يؤدي توافر معايير فنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات، مما يحسن من جودة التقارير المالية ويعزز ثقة المساهمين والمستثمرين واصحاب المصلحة ذوي العلاقة بالمؤسسة، و بالنتيجة، يؤدي ذلك إلى تحسين وزيادة الاستثمار(ديلمي وجبارني، 2024 : 30).

2-3-10- نماذج قياس جودة التقارير المالية

Models for measuring the quality of financial reports

تناولت الدراسات المحاسبية السابقة العديد من النماذج المختلفة لقياس جودة التقارير المالية وذلك وفقا للهدف الذي سعت اليه كل دراسة، الا انه اتضح ان هناك ثلاث نماذج اعتبرت هي الاكثر شيوعا استخداما في هذه الدراسات وهي كما يلي :

1. **نموذج جودة المعلومات المحاسبية:** و هذا النموذج يتميز بكونه مقياساً مباشراً لجودة التقارير المالية، حيث يعتمد على قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً للاطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الذي اصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB)، كما يطلق على هذا النموذج اسم نموذج النقاط المعيارية، حيث يعتمد على احتساب نقاط قياسية للخصائص النوعية الاساسية لجودة المعلومات، ويتم ذلك من خلال تحديد اوزان نسبية للخصائص الاساسية، وكذلك للخصائص النوعية التعزيزية او الثانوية.(عمارة واخرون، 2023 : 27 – 28).
2. **نموذج جودة الارباح:** وفي هذا النموذج قد استخدم الفكر المحاسبي مستوى ادارة الارباح كمتغير بديل لجودة التقارير المالية. كما ان العديد من الدراسات المحاسبية اشارت إلى وجود

علاقة عكسية بين ادارة الارباح وجودة الارباح، وبالتالي جودة التقارير المالية، اي بمعنى كلما انخفضت ادارة الارباح زادت جودة الارباح وبالنتيجة تزداد جودة التقارير المالية.(عبد الحليم، 2018: 550 – 551). وقد عرفت ادارة الارباح على انها التصرفات الانتهازية التي يقوم بها مجلس الادارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المساهمين، ومن ناحية اخرى فإن ادارة الارباح تختلف عن الغش في الارباح رغم ان كليهما يدل على التلاعب في الارباح، حيث ان ادارة الارباح تعني التلاعب في البيانات المحاسبية من خلال استغلال مرونة اختيار المعايير والبدائل المحاسبية، بينما الغش في الارباح يعني الحذف والتحريف المتعمد لحقائق جوهرية لتضليل اصحاب المصالح.(محمد و اخرون ، 2024 :11).

3. **نموذج التحفظ المحاسبي:** وفق هذا النموذج يتم قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد تلك التقارير، وذلك لأن التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية وموثوقية التقارير المالية، ويحد من قدرة ادارة الشركة على القيام بالتصرفات الانتهازية لتحقيق مصالح شخصية لهم على حساب مصلحة الجهات الاخرى، مما يؤدي إلى توفير الحماية للمستثمرين وينعكس بشكل ايجابي لرفع جودة التقارير المالية، لذا فإن ارتفاع مستويات التحفظ المحاسبي يعد مؤشرا ايجابيا لجودة التقارير المالية. ومن اهم نماذج قياس التحفظ المحاسبي هي نموذج (Basu, 1997)، ونموذج القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمته الدفترية.(عمارة واخرون، 2023 : 28) .

يتضح أن لكل نموذج أهمية خاصة للجهات المستفيدة، وتختلف هذه الجهات حسب فائدة كل نموذج، فنموذج جودة المعلومات المحاسبية يقيس جودة التقارير بناءً على الخصائص النوعية، وعندما تكون التقارير عادلة وموثوقة يستفيد منها المستخدمون الخارجيون بمختلف أنواعهم، بينما نموذج جودة الأرباح يقيس إدارة الأرباح من قبل مجلس الإدارة، فيستفيد منه الملاك للتحقق من استثماراتهم، أما نموذج التحفظ المحاسبي فيقيس مستوى التحفظ عند إعداد التقارير، ويعزز مصداقية وموثوقية المعلومات المالية مما يرضي المستخدمين الخارجيين، ويحد من التصرفات الانتهازية للإدارة بما يعود بالفائدة على الملاك، وبالتالي يكون مفيدًا لكل من الأطراف الداخلية والخارجية.

2-3-11- الخصائص النوعية لمعلومات التقارير المالية

Qualitative characteristics of financial reporting information

قد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تميز المعلومات الاكثر فائدة عن المعلومات الاقل فائدة لأغراض اتخاذ القرارات.(Kieso ,2020 : 122)، وهي الخصائص التي يجب ان تتمتع بها المعلومات لتحقيق هدف إعداد التقارير المالية على افضل نحو ممكن، و تهدف هذه الخصائص إلى تعزيز فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات، وتتطلب فائدة المعلومات في اتخاذ القرار ان تمتلك المعلومات خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق.(Spiceland , 2023 : 19). وتنقسم هذه الخصائص إلى الخصائص النوعية الاساسية والخصائص التعزيزية (ناصر ، 2024 : 69)، وهي كما يلي :

اولا- الخصائص النوعية الاساسية Basic qualitative characteristics

أ- **الملاءمة (Relevance):** وتعني قدرة المعلومات المالية على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ولكي تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث هذا الفرق او التغيير يجب ان تكون ذات قيمة تنبؤيه وقيمة توكيدية، وان تكون مادية اي ذات (اهمية نسبية)، حيث يكون للمعلومات قيمة تنبؤيه اذا كانت تساعد المستخدمين على التنبؤ بالنتائج المستقبلية، ويكون للمعلومات قيمة توكيدية اذا كانت تقدم ملاحظات او تغذية عكسية تحتوي على(تأكيدات او تغييرات) حول التقييمات السابقة، وتكون المعلومات ذات اهمية نسبية (المادية) اذا كان حذفها او تحريفها يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون على اساسها.(Schroeder, 2014 : 51).

ب- **التمثيل الصادق (faithful representation):** ويعني التمثيل الصادق هو تطابق الارقام والاوصاف مع ما كان موجود او حدث بالفعل ، حيث يعتبر التمثيل الصادق امراً ضرورياً لان اغلب المستخدمين لا يملكون الوقت ولا الخبرة الكافية لتقييم المحتوى الحقيقي للمعلومات، ولكي تمثل المعلومات الواقع الفعلي للمؤسسة تمثيلا صادقا يجب ان تكون مكتملة ومحايدة وخالية من الاخطاء الجوهرية.(Kieso , 2020 , 126). ويمكن توضيح هذه الخصائص كما يلي:

(حنا واخرون، 2024 : 474)

1. **الاكتمال (Completeness):** ويعني عرض كافة المعلومات اللازمة بشكل كامل لتمكين مستخدمي المعلومات من فهم العمليات التي يتم التعبير عنها، فضلا عن المعلومات الوصفية او التوضيحية.
2. **الحيادية (Neutrality):** وتعني ان تتسم المعلومات بعدم التحيز، بحيث يتم تقديمها للغرض العام وليس لغرض محدد او خدمة مصلحة طرف معني على حساب بقية الاطراف.
3. **الخلو من الخطأ (Freedom from error):** اي انه يتم وصف الظواهر الاقتصادية بدون اخطاء او سهو، وانه قد تم إعداد المعلومات بدون اخطاء جوهرية قد تؤثر في عملية صنع القرار.

ثانيا- الخصائص النوعية التعزيزية او (الثانوية)

Enhancing or secondary qualitative characteristics

طبقا للاطار المفاهيمي المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعدل في عام 2018، فإن الخصائص النوعية التي تعزز فائدة المعلومات المالية هي (قابلية المقارنة ، وقابلية التحقق، وقابلية الفهم، والتوقيت المناسب).(ناصر، 2024 : 69)، ويمكن توضيح هذه الخصائص كما يلي :

1. **قابلية المقارنة (Comparability):** وتعني هذه الخاصية القدرة على مقارنة المعلومات المالية عبر فترات مالية مختلفة لنفس المؤسسة من اجل متابعة اداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى، او مقارنة معلومات المؤسسة مع معلومات المؤسسات الاخرى.(بهلول، 2024 :510).

2. **قابلية التحقق (Verifiability):** وتتحقق هذه الخاصية عندما يتوصل عدد من الافراد القائمين بالقياس، باستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج متماثلة.(Kieso , 2018 : 76)، وتساعد قابلية التحقق على طمأنة المستخدمين بأن المعلومات تمثل بأمانة الظواهر الاقتصادية التي تدعي تمثيلها.(Schroeder , 2014 : 52).

3. **قابلية الفهم (Understandability):** وتعني انه يجب تصنيف المعلومات المالية وتمييزها وعرضها بوضوح ودقة، ويفترض الاطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ان

يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والانشطة الاقتصادية والمحاسبة، والرغبة في دراسة المعلومات بعناية معقولة.(Harrison , 2018 : 11).

4. **التوقيت المناسب (timeness)** : ويعد التوقيت المناسب امراً مهماً لجعل المعلومات مفيدة ، ولكي تكون المعلومات في الوقت المناسب يجب ان تكون متاحة للمستخدمين في وقت مبكر بما يكفي لتمكينهم من استخدامها في عملية اتخاذ القرار.(Spiceland , 2018 : 23).

ويمكن توضيح الخصائص النوعية الاساسية والتعزيزية في الشكل التالي :

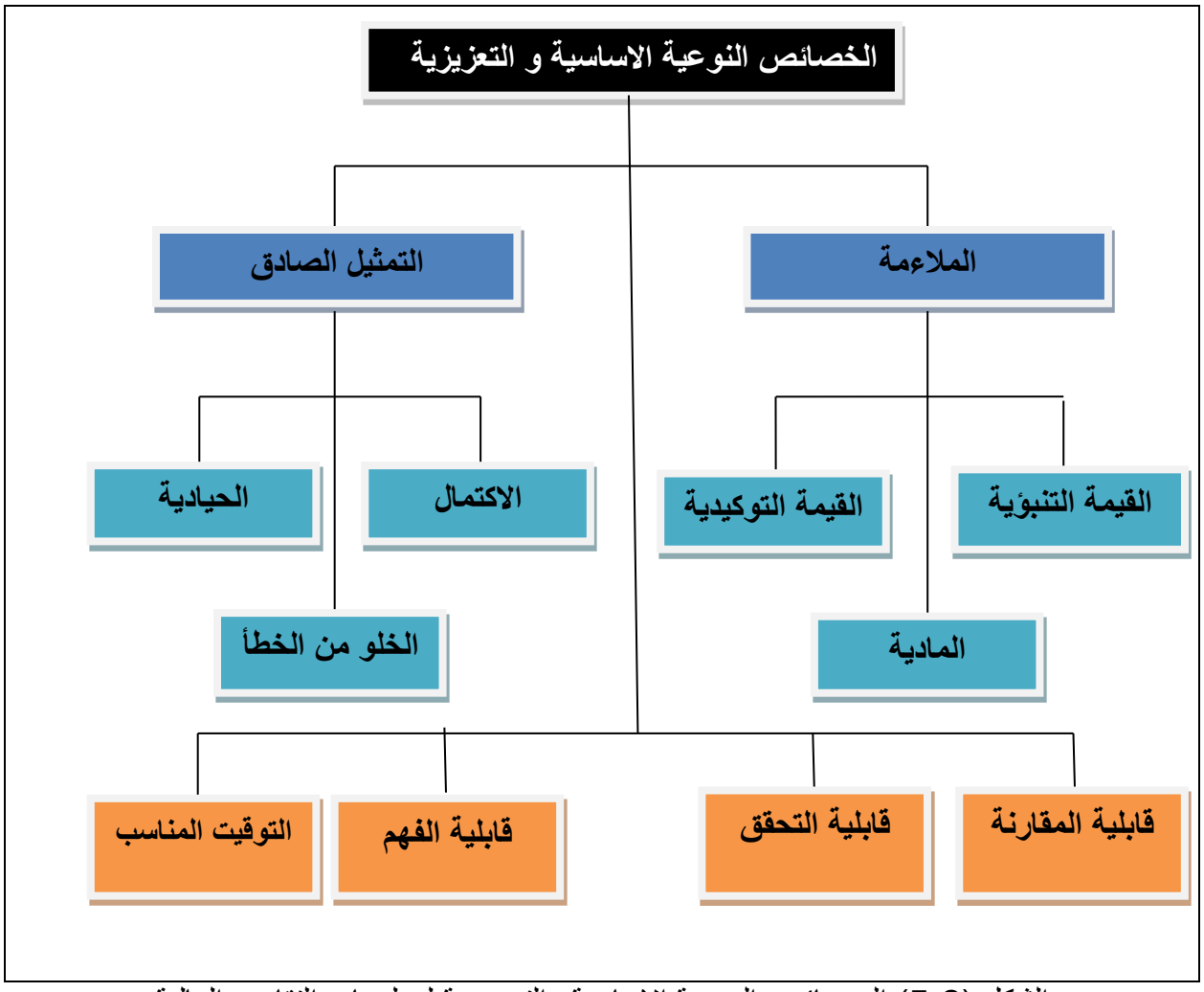

الشكل (2-5) الخصائص النوعية الاساسية والتعزيزية لمعلومات التقارير المالية

المصدر : إعداد الباحث وفقا لما سبق.

12-3-2- دور الضوابط الرقابية في جودة التقارير المالية

The role of regulatory controls in the quality of financial reports

حيث يشير (Kabuye, et al) إلى انه يتم التأكيد باستمرار على الضوابط الرقابية على التقارير المالية كوسيلة لتحسين جودة التقارير المالية. وذلك لأن الضوابط الرقابية على التقارير المالية تعتبر خط الدفاع الأول ضد مخاطر التقارير المالية. بالإضافة ذلك، فهي سياسات مصممة لضمان التوثيق المناسب للمعلومات المحاسبية. حيث توفر الضوابط الرقابية الفعالة على التقارير المالية ضمانًا معقولاً بأن القوائم المالية للمؤسسة يتم إعدادها وفقًا لإطار التقارير المالية المعمول به والقوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة. اذ تشتمل الضوابط الرقابية على التقارير المالية توظيف محاسبين قانونيين في الوظائف المحاسبية، والتوثيق الصحيح للمعاملات، والإشراف على موظفي المحاسبة، و الترخيص والموافقة المناسبين على المعاملات، والتسويات، وفصل الواجبات وغيرها. الا أن نقاط الضعف في الضوابط الرقابية على التقارير المالية تقلل من جودة التقارير المالية لأنها توفر للمديرين فرصًا للتلاعب بالمعلومات المالية. وبالتالي، يجب تعزيز الضوابط الرقابية على التقارير المالية في المؤسسات.(Kabuye, et al , 2021: 2).

يرى الباحث أن التقارير المالية هي الناتج النهائي للنظام المحاسبي، وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد وإدارة المؤسسة. تشمل هذه التقارير تقرير الإدارة، تقرير المدقق، والقوائم المالية، ويجب إعدادها وفق الإطار المفاهيمي لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين. يجب أن تتمتع معلومات التقارير بالخصائص النوعية مثل: الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم، والتوقيت المناسب لضمان جودة عالية وفائدة في اتخاذ القرارات. تتضمن جودة التقارير ثلاثة عناصر رئيسية: جودة الصياغة، جودة المحتوى، وجودة العرض، وتخضع لتعزيز عدة معايير قانونية، رقابية، مهنية وفنية. كما يمكن قياس الجودة باستخدام نماذج مثل نموذج جودة المعلومات المحاسبية، نموذج جودة الأرباح، ونموذج التحفظ المحاسبي، والتي تساعد المستخدمين على تقييم موثوقية التقارير. وتتأثر جودة التقارير المالية بعوامل داخلية وخارجية غالبًا بعلاقة طردية، كما تقوم الشركات بتصميم وتطبيق ضوابط رقابية لمتابعة وتحسين جودة التقارير، إذ تعد هذه الضوابط أداة أساسية للوقاية من المخاطر، ويجب تعزيزها حال اكتشاف أي نقاط ضعف لتجنب انخفاض جودة التقارير المالية.

الفصل الثالث

(الجانب التطبيقي)

المبحث الأول: اختبار جودة مقياس الدراسة وتحليل اجابات افراد عينة البحث

المبحث الثاني: التحليل الوصفي وعرض وتحليل النتائج في ضوء إجابات العينة المبحوثة

المبحث الثالث: تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

المبحث الرابع : اختبار وتحليل التأثير بين متغيرات البحث

الفصل الثالث

تمهيد

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، والذي يهدف إلى تحليل أولوية التطبيق للضوابط الرقابية ودورها في الحد من المخاطر، وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال اختبار فرضيات البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها من عيّنة الدراسة.

ويعتمد هذا الفصل على البيانات الميدانية المستخلصة من الاستبانة المصممة لقياس إدراك العينة لمستوى تطبيق الضوابط الرقابية، وأثرها في الحد من المخاطر وتعزيز موثوقية المعلومات المالية. ويبدأ الفصل بوصف الخصائص العامة للعينة المبحوثة، ثم يعرض النتائج الإحصائية المتعلقة بأبعاد الدراسة باستخدام مؤشرات مثل: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، وشدة الإجابة، بهدف الوصول إلى مؤشرات كمية تُسهم في تفسير الواقع العملي لموضوع الدراسة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية، على النحو الآتي:

المبحث الأول: اختبار جودة مقياس الدراسة وتحليل اجابات افراد عينة البحث

المبحث الثاني: التحليل الوصفي وعرض وتحليل النتائج في ضوء إجابات العينة المبحوثة

المبحث الثالث: تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

المبحث الرابع : اختبار وتحليل التأثير بين متغيرات البحث

المبحث الاول

اختبار جودة مقياس الدراسة وتحليل اجابات افراد عينة البحث
(Testing the quality of the study scale and analyzing the answers of the research sample members)

3-1-1– مجتمع البحث وعينته Research Population and Sample

تمهيد:

يُعّد تحديد مجتمع البحث وعينته من الخطوات الأساسية التي يعتمد عليها نجاح البحث ودقة نتائجه، إذ يمثل مجتمع البحث جميع الأفراد، أو الوحدات التي تنطبق عليها معايير البحث، وإن اختيار العينة بدقة وملاءمة يسهم في تعزيز إمكانية إعمام النتائج، ويوفر صورة شاملة وواقعية للظاهرة المدروسة، وسيتم كذلك وصف العينة المختارة، والتي تمثل مجموعة أصغر من مجتمع البحث.

3-1-1-1- مجتمع البحث Research community:

إن مجتمع البحث هو القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية (ISX) الذي كان يُطلق عليه سابقاً سوق بغداد للأوراق المالية وقد تأسس بموجب القانون رقم (24) لعام (1991) كسوق حكومي، وقد تمكّن في حينه من إدراج (113) شركة عراقية مساهمة، خاصة ومختلطة، وفي (18) نيسان من عام (2004)، أُعيد افتتاح سوق العراق للأوراق المالية، وتأسيسه بموجب القانون المؤقت رقم (74) الصادر في ذلك التاريخ، وبدأ السوق نشاطه مجدداً بأول جلسة تداول له في (24) تموز (2004)، ويقع المقر الرئيسي للسوق في بغداد، ويُدار تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية، التي تُعّد هيئة مستقلة أُنشئت على نمط الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات (SEC)، ويُمثل سوق الأوراق المالية العراقي مؤسسة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية عن الحكومة، ويعمل كجهة ذات نفع عام، إذ أن هدفه لا يتضمن تحقيق الأرباح من أنشطته، وانما يهدف سوق العراق للأوراق المالية إلى تقديم خدمات الأسواق المالية بمهنية عالية وتميز، بما يحقق قيمة مضافة للمشاركين في السوق ويُسهم في تنمية سوق رأس المال في العراق، وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حتى تاريخ إعداد هذا البحث (134) شركة، موزعة على تسعة قطاعات مختلفة، وهي: المصارف، والصناعة، والتحويل المالي، والخدمات، والفنادق والسياحة، والاستثمار، والزراعة، والتأمين، والاتصالات، ويُوضح الجدول (3–1)، والشكل (3–1) التوزيع القطاعي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق

المالية. حيث يمثل القطاع المصرفي مجتمع البحث ما نسبته 35.07% من التوزيع القطاعي لسوق العراق للأوراق المالية وهو ما يفسر أهمية مجتمع البحث حيث يتألف مجتمع البحث من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي يبلغ عددها (47) مصرفاً. وتم اختيار هذه القطاع المصرفي مجتمع للبحث لعدة أسباب جوهرية، من أبرزها:

يشكل هذا القطاع النسبة الأكبر من بين القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث يبلغ عدد المصارف (47) مصرفاً، ما يمثل نحو (35%) من إجمالي الشركات المُدرجة. ويُعَدّ القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثيراً في الاقتصاد الوطني، لما له من دور فعّال في تمويل المشاريع، وتنمية الاستثمارات، وتوجيه رؤوس الأموال، فضلاً عن كونه حلقة وصل تربط السوق المحلية بالأسواق الدولية.

كما تُعَدّ المصارف من أكثر الشركات تداولاً لأسهمها سنوياً، بحسب تقارير سوق العراق للأوراق المالية، مما يعكس حيويتها وأهميتها في السوق. ويُضاف إلى ذلك أن المصارف تُعد من أكثر المؤسسات المالية حساسية للمخاطر، نظراً لتأثر عملياتها وأرباحها بشكل مباشر بالمخاطر المحيطة، وهو ما يجعلها بيئة مناسبة لدراسة الضوابط الرقابية ودورها في الحد من المخاطر.

علاوةً على ذلك، تعتمد المصارف بشكل كبير على الأصول النقدية والتعاملات المالية المعقدة، حيث تُشكل الأصول النقدية النسبة الأكبر من إجمالي أصولها، وهي بطبيعتها أكثر الأصول عرضةً للمخاطر. ونظراً لأن حماية الأصول تُعَد الهدف الأساسي للضوابط الرقابية، فإن القطاع المصرفي يُمثل البيئة المثالية لموضوع البحث.

الجدول (3-1) التوزيع القطاعي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ت	القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
1	المصارف	47	35.07%
2	الصناعة	25	18.66%
3	التحويل المالي	17	12.69%
4	الخدمات	11	8.21%
5	الفنادق والسياحة	10	7.46%
6	الاستثمار	9	6.72%
7	الزراعة	8	5.97%
8	التأمين	5	3.73%
9	الاتصالات	2	1.49%
المجموع		**134**	**100%**

المصدر: (http://www.isx-iq.net)

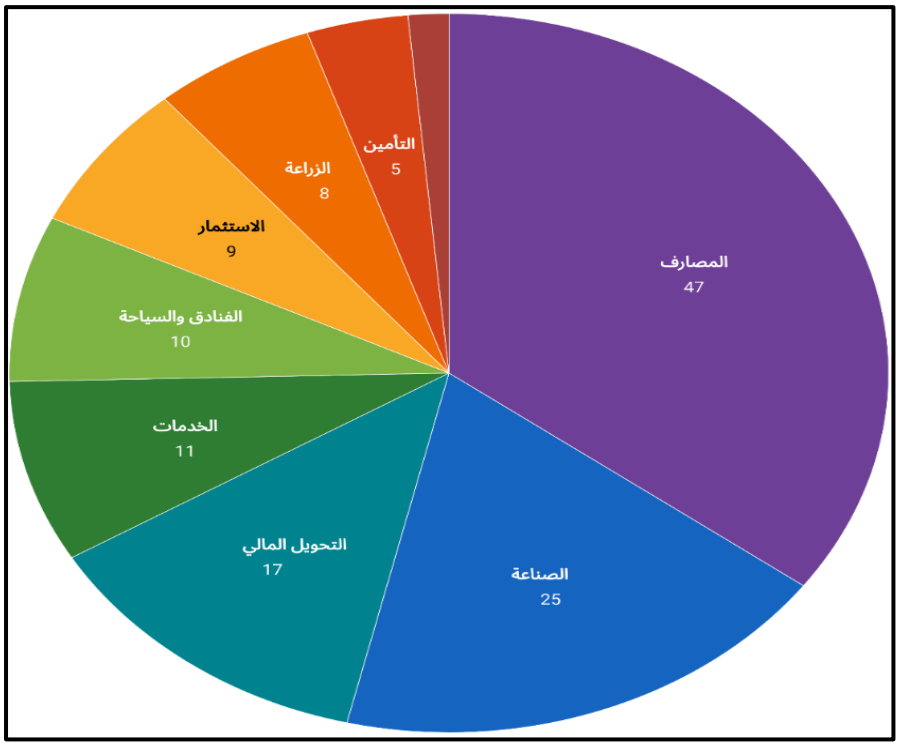

الشكل (3-1) التوزيع القطاعي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

المصدر: من إعداد الباحث

3-1-1-2-عينة البحثResearch Secretary:

تم اختيار أكبر (10) مصارف من حيث رأس المال من بين المصارف البالغ عددها (47) مصرف بعد استبعاد المصارف الإسلامية وعددها (23) مصرف نظراً لاختلاف نشاطها والمعايير التي تحكم عملها.

يوضح الجدول (3-2) معلومات عن المصارف عينة البحث، والتي يبلغ عددها (10) مصارف، من حيث رمز المصرف، وتاريخ التأسيس، ورأس المال الحالي للمصرف، وتاريخ الإدراج في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك كما يأتي:

الجدول (3-2) المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الرمز	تاريخ التأسيس	رأس المال الحالي	تاريخ الإدراج في سوق العراق للأوراق المالية
1	بغداد	BBOB	18/2/1992	250,000,000,000	15/6/2004
2	الشرق الاوسط للاستثمار	BIME	07/07/1993	250,000,000,000	08/07/2004
3	الاستثمار العراقي	BIBI	13/7/1993	250,000,000,000	15/6/2004
4	الاهلي العراقي	BNOI	2/1/1995	270,000,000,000	8/7/2004
5	بابل	BBAY	6/4/1999	250,000,000,000	8/7/2004
6	الخليج التجاري	BGUC	20/10/1999	300,000,000,000	25/7/2004
7	آشور الدولي للاستثمار	BASH	25/4/2005	250,000,000,000	11/11/2007
8	دجلة و الفرات للتنمية والاستثمار	BDFD	24/08/2005	112,000,000,000	11/05/2010
9	المنصور للاستثمار	BMNS	13/09/2005	445,000,000,000	01/07/2008
10	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	BIDB	11/01/2011	400,000,000,000	02/05/2017

المصدر: (http://www.isx-iq.net)

3-1-2 تحليل المتغيرات الديموغرافية لعينة البحث

Analysis of the demographic variables of the search sample

فيما يتعلق بتوزيع مفردات العينة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية، يوضح الجدول رقم (3-3) التوزيع الخاص بمفردات عينة البحث:

الجدول رقم (3-3) توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

الفئة		العدد	النسبة %
النوع الاجتماعي	ذكر	70	0.56
	انثى	55	0.44
	اجمالي	125	100

الفئة العمرية	29-21	30	0.24
	39-30	50	0.4
	49-40	35	0.28
	50 فأكثر	10	0.08
	اجمالي	125	100
سنوات الخدمة	5-1	20	0.16
	6-10	35	0.28
	11-15	30	0.24
	16-20	15	0.12
	21-25	10	0.08
	26 فأكثر	15	0.12
	اجمالي	125	100
التحصيل الدراسي	بكالوريوس	50	0.4
	دبلوم عالي	30	0.24
	ماجستير	30	0.24
	دكتوراه وما يعادلها	10	0.08
	اخرى	5	0.04
	اجمالي	125	100
التخصص	محاسبة	50	0.4
	ادارة اعمال	20	0.16
	علوم مالية ومصرفية	30	0.24
	إحصاء	10	0.08
	اقتصاد	10	0.08
	اخرى	5	0.04
	اجمالي	125	100
العنوان الوظيفي	م . مدقق	10	0.08
	مدقق	15	0.12

	مدقق اقدم	20	0.16
	معاون مدير تدقيق	30	0.24
	مدير تدقيق	20	0.16
	مدي تدقيق اقدم	20	0.16
	عضو لجة التدقيق في مجلس الادارة	10	0.08
	اجمالي	125	100
دورات التعليم المستمر	داخل العراق	115	0.92
	خارج العراق	10	0.08
	اجمالي	125	1

المصدر :إعداد الباحث

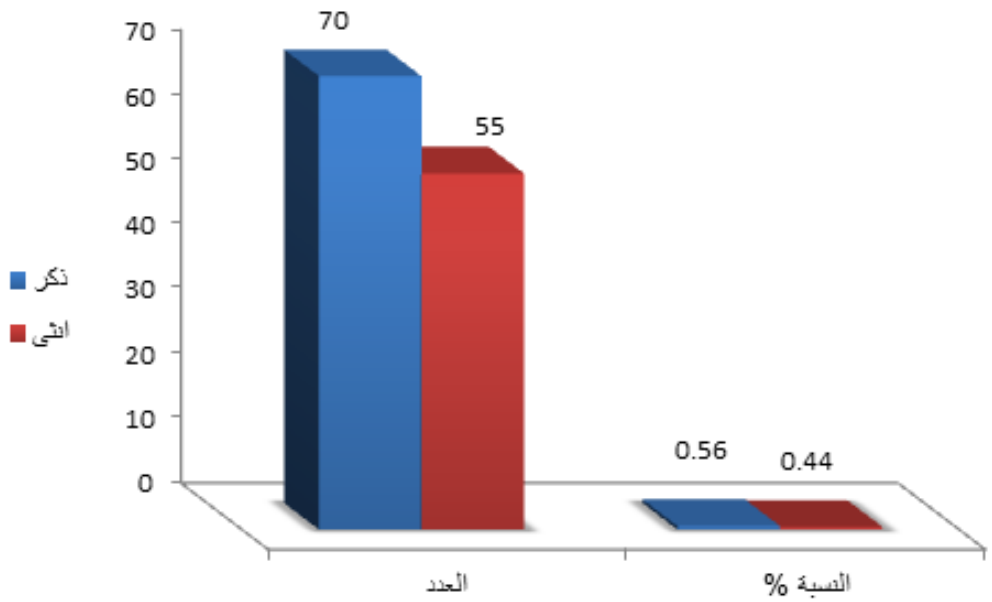

الشكل (3-2) النوع الاجتماعي لأفراد عينة البحث

الجدول (3-3) والشكل (3-2) يبين توزيع المشاركين حسب النوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد الذكور 70 شخصًا، ما يعادل 56% من العينة، بينما كانت الإناث 55 شخصًا، أي 44%. يمكن ملاحظة أن هناك توازنًا شبه ببين الذكور والإناث، مع تفوق طفيف في عدد الذكور. هذا التوزيع يعكس تنوعًا في العينة ويمثل الجنسين بشكل متساوٍ إلى حد ما، مما قد يكون مهمًا في تحليل سلوك أو نتائج المشاركين في الدراسة.

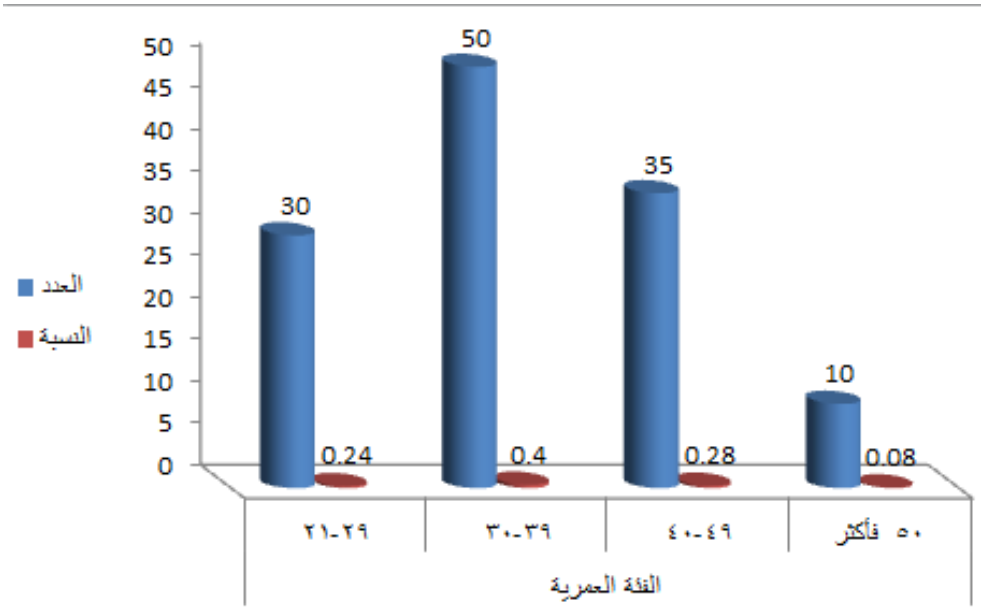

الشكل (3-3) الفئة العمرية لأفراد عينة البحث

الجدول (3-3) والشكل (3-3) يبينان التوزيع العمري يُظهر أن الفئة العمرية 30-39 سنة هي الأكثر تمثيلًا بـ 50 شخصًا، ما يعادل 40% من العينة. تليها فئة 40-49 سنة التي تضم 35 شخصًا (28%)، ثم فئة 21-29 سنة بـ 30 شخصًا (24%)، وأخيرًا فئة 50 فأكثر التي تشمل 10 أشخاص (8%). يشير هذا إلى أن الأغلبية في العينة تتراوح أعمارهم بين 30 و49 سنة، وهي فترة غالبًا ما يكون فيها الأفراد قد وصلوا إلى مرحلة متقدمة نسبيًا في حياتهم المهنية، مع وجود تمثيل أقل للفئات الأصغر سنًا أو الأكبر سنًا.

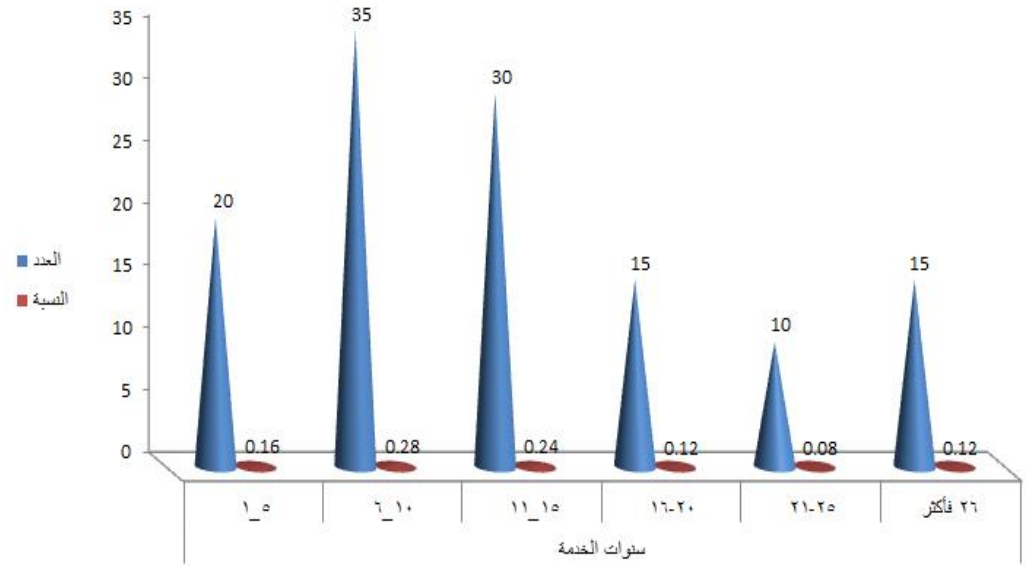

الشكل (3-4) سنوات الخدمة لأفراد عينة البحث

الجدول (3-3) والشكل (3-4) يبينان توزيع سنوات الخدمة لأفراد عينه البحث، يمكن ملاحظة أن أكثر الفئات تمثيلاً هي تلك التي تتراوح خبرتها بين 6 إلى 10 سنوات، حيث يشمل هذا 35 شخصًا (28%)، تليها الفئة التي تتراوح بين 11 إلى 15 سنة بـ 30 شخصًا (24%). تمثل هذه الفئات المدى المهني الذي يتمتع فيه الأفراد بتجربة عمل متوسطة، مما يعكس مستوى متقدمًا من الخبرة ولكن دون الوصول إلى مستويات إدارية عليا. بالإضافة إلى ذلك، هناك تمثيل جيد للفئات الأخرى مثل 1-5 سنوات (16%)، لكن الخبرة التي تتجاوز 20 سنة أقل تمثيلًا.

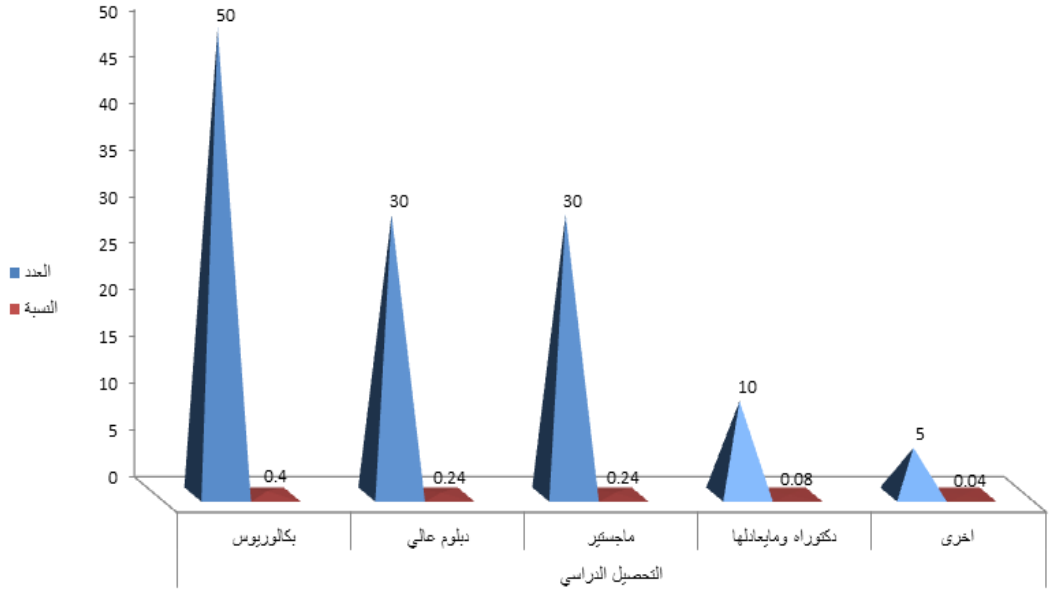

الشكل (3-5) التحصيل الدراسي لأفراد عينة البحث

الجدول (3-3) والشكل (3-5) يبينان التوزيع العددي والنسبي للتحصيل الدراسي لأفراد عينه البحث فنجد أن أعلى تمثيل كان لحملة شهادة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم 50 شخصًا (40%)، يليهم حملة الدبلوم العالي والماجستير بـ 30 شخصًا لكل منهما (24% لكل منهما). شهادة الدكتوراه أقل تمثيلًا بـ 10 أشخاص (8%)، مما يشير إلى أن معظم الأفراد في العينة يمتلكون تعليمًا جامعيًا في مجالات مختلفة، في حين أن الشهادات العليا تتوزع بشكل أقل، مما قد يعكس التوزيع المهني والأكاديمي في المجتمع أو القطاع الذي تم جمع العينة منه.

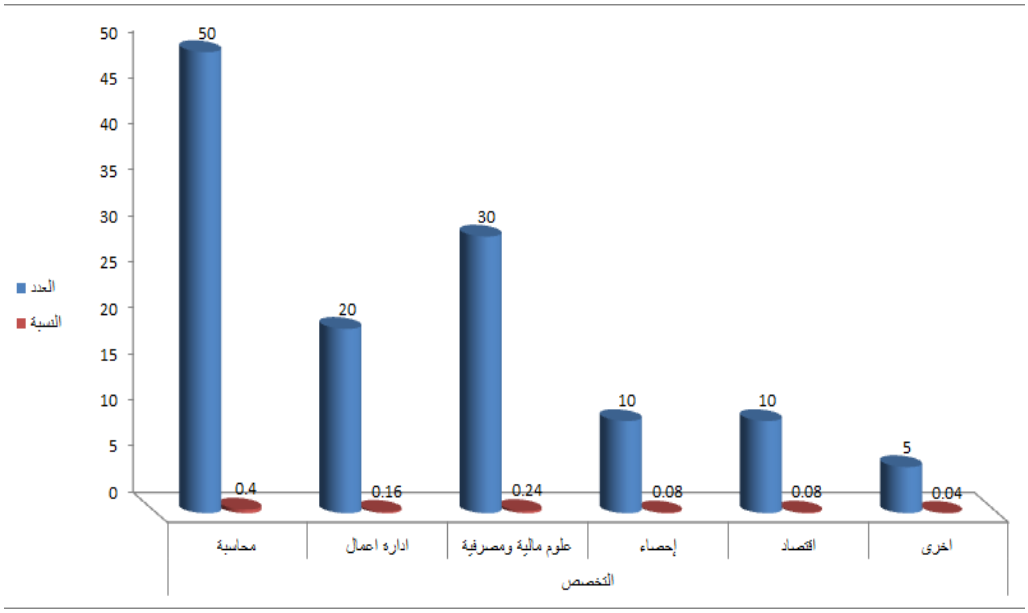

الشكل (3-6) التخصص لأفراد عينة البحث

الجدول (3-3) والشكل (3-6) يبينان التوزيع العددي والنسبي لتخصص افراد عينة البحث، اذ ان التوزيع التخصصي يوضح أن 40% من الأفراد في العينة يتخصصون في المحاسبة (50 شخصًا)، بينما يتخصص 24% في العلوم المالية والمصرفية (30 شخصًا)، و16% في إدارة الأعمال (20 شخصًا). الفئات الأقل تمثيلاً تشمل الإحصاء والاقتصاد (10 أشخاص لكل منهما)، مما يشير إلى أن أغلب المشاركين في العينة يعملون في مجالات مرتبطة بالمحاسبة أو المالية، وهو ما قد يكون ذا علاقة بطبيعة العمل أو القطاع الذي يشغلونه.

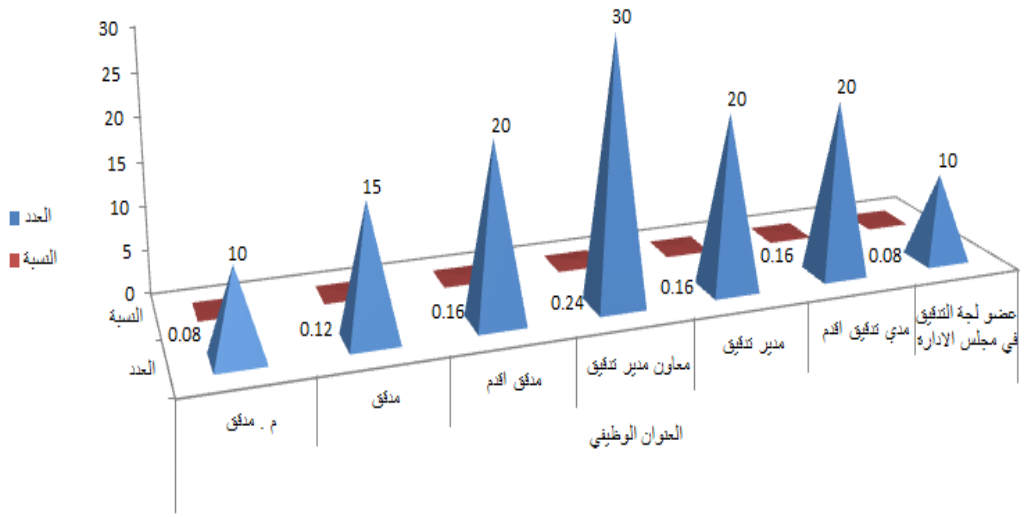

الشكل (3-7) العنوان الوظيفي لأفراد عينة البحث

الجدول (3-3) والشكل (3-7) يبينان التوزيع العددي والنسبي للعنوان الوظيفي لأفراد عينة البحث، فنجد أن (معاون مدير تدقيق) هو أكثر العناوين تمثيلاً، حيث بلغ عددهم 30 شخصًا (24%)، تليهم الفئات الأخرى مثل (مدقق أقدم) و(مدير تدقيق) (20 شخصًا لكل منهما، 16% لكل منهما). يظهر أيضًا تمثيل جيد للأفراد في المناصب المتوسطة مثل (مدقق) و(م. مدقق) (15 و10 أشخاص على التوالي، 12% و8%). هذا التوزيع يوضح أن العينة تمثل مجموعة من الأفراد في مستويات مختلفة من المسؤولية في مجال التدقيق، مع تركز كبير في المناصب المتوسطة إلى العليا.

الشكل (3-8) دورات التعليم المستمر لأفراد عينة البحث

الجدول (3-3) والشكل (3-8) يبينان التوزيع العددي والنسبي لدورات التعليم المستمر لأفراد عينة البحث اذ يتبين ان أغلب الأفراد في العينة قد حصلوا على دورات تعليم مستمر داخل العراق (115 شخصًا، 92%)، في حين أن 10 أشخاص فقط (8%) شاركوا في دورات خارج العراق. هذا يعكس تفضيلًا أو قيودًا على التعليم المستمر داخل العراق، مما قد يكون بسبب العوامل الجغرافية أو الاقتصادية التي تؤثر على قدرة الأفراد على التوجه إلى الخارج لتلقي التدريب.

بناءً على التحليل التفصيلي لهذه الفئات، يظهر أن العينة تمثل مجموعة متنوعة من الأفراد الذين لديهم خلفيات أكاديمية مهنية متشابهة نسبيًا، مع ميل نحو التخصصات المالية والمحاسبية. تتوزع سنوات الخبرة بشكل يتناسب مع المراحل المهنية المتوسطة إلى المتقدمة، بينما تكون الفئات الأصغر سناً أو الأكثر تجربة أقل تمثيلًا.

3-1-3– ترميز مقياس الدراسة Coding the study scale

للتحقق من مستوى توافر المتغيرات قيد الدراسة والمتمثلة بأولوية التطبيق للضوابط الرقابية كمتغير مستقل بأبعاده الثلاثة المتضمنة(منفعة الضوابط الرقابية، تكلفة الضوابط الرقابية، القيود المتأصلة) ، والحد من المخاطر كمتغير وسيط بأبعاده الأثنين المتضمنة (تأثير واحتمالية وقوع المخاطر، شهية المخاطر)، وجودة التقارير المالية كمتغير تابع بأبعاده الثلاثة المتضمنة (جودة المعلومات المحاسبية، جودة الارباح، التحفظ المحاسبي) وطبيعة العلاقة بينها بطريقة احصائية تتسم بالدقة والوضوح، تم ترميز مقياس الدراسة، كما موضح في الجدول رقم (3–4) .

الجدول رقم (3–4) ترميز مقياس الدراسة

المتغير	البعد	الرمز	عدد الفقرات
المستقل	أولوية التطبيق للضوابط الرقابية	X	45
	منفعة الضوابط الرقابية	X_1	16
	تكلفة الضوابط الرقابية	X_2	16
	القيود المتأصلة	X_3	13
الوسيط	المخاطر	M	41
	تأثير واحتمالية وقوع المخاطر	M_1	21
	شهية المخاطر	M_2	20
المعتمد	جودة التقارير المالية	Y	18
	جودة المعلومات المحاسبية	Y_1	6
	جودة الارباح	Y_2	6
	التحفظ المحاسبي	Y_3	6
الكلي			104

المصدر: من اعداد الباحث

3-1-4– فحص جودة البيانات ومدى ملائمتها لإجراء التحليلات الاحصائية

Data quality examination and their suitability for statistical analyzes

3-1-4-1 فحص القيم المفقودة والمتطرفة او الشاذة (Outliers Detection)

قبل الشروع في تحليل البيانات واستخراج المؤشرات الإحصائية، من الضروري أولاً التحقق من خلوّ البيانات من القيم المفقودة أو الناقصة. وفي حال وُجدت قيم مفقودة، فإن أمام الباحث عدة بدائل، منها استبعاد السؤال أو الفقرة التي تتضمن تلك القيم، أو تقدير القيم المفقودة باستخدام إحدى طرق التقدير الإحصائي، أو الاحتفاظ بالبيانات كما هي دون تعديل. ولغرض الكشف عن القيم المفقودة، قام الباحث بتحليل التكرارات والنسب المئوية باستخدام برنامج (SPSS V.23)، وقد أظهرت نتائج التحليل أن البيانات لا تحتوي على أي قيم مفقودة. أما بالنسبة لفحص القيم المتطرفة أو الشاذة، فهو يشير إلى مراجعة القيم التي تختلف بشكل جوهري عن بقية البيانات في التحليل. إذ من المهم عند إجراء التحليل الإحصائي أن يكون الباحث على وعي بتأثير هذه القيم في دقة النتائج ومصداقيتها، نظراً لما قد تسببه من تشويه في مخرجات التحليل. قد بينت النتائج عدم وجود القيم الشاذة لمتغيرات البحث، اذ يظهر في الشكل (1) عدم ظهور اي قيم متطرفة أو شاذة وعلية يمكن اجراء التحليلات الاحصائية اللاحقة دون مشاكل .

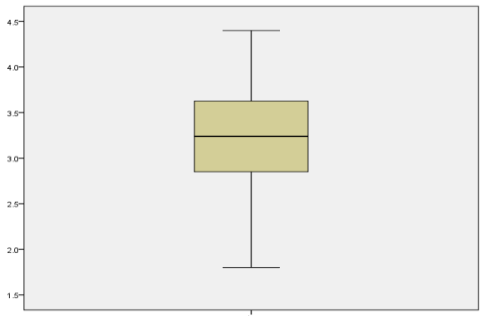

الحد من المخاطر

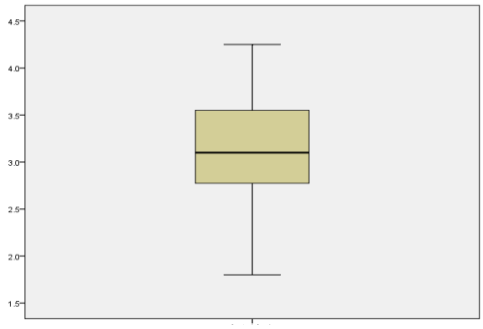

أولوية التطبيق للضوابط الرقابية

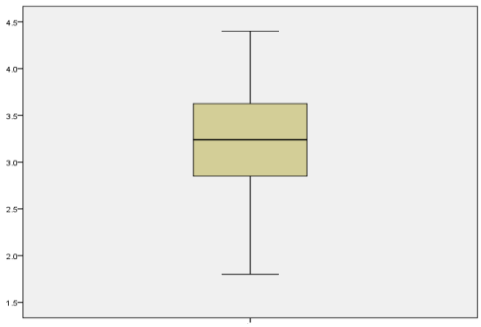

جودة التقارير المالية

الشكل (3–9) الرسم الصندوقي (Boxplot) لفحص القيم المتطرفة او الشاذة لمتغيرات البحث

3-1-4-2 اختبار اعتدالية البيانات (Normality Test)

قبل البدء بعملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات، لا بد من التأكد أولاً من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأن الاختبارات الإحصائية المعلمية، مثل معامل ارتباط بيرسون، الانحدار الخطي البسيط، الانحدار المتعدد التي تفترض ضمن شروطها الأساسية أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً. وفي حال تبيّن أن البيانات لا تتوزع طبيعياً، فإن أمام الباحث خيارين: إما اللجوء إلى الاختبارات اللامعلمية، والتي تُعد أقل قدرة تحليلية من نظيرتها المعلمية، أو تطبيق تحويلات رياضية متنوعة على بيانات المتغيرات بهدف تحسين التوزيع لتقريبه من التوزيع الطبيعي، ومن ثم التمكن من استخدام الاختبارات المعلمية. ومن أبرز هذه التحويلات: الدوال اللوغاريتمية، الجذر التربيعي، المعكوس، وتحويلات أخرى تهدف إلى تحقيق المعلمية انسجاماً مع طبيعة العلاقات المفترضة بين المتغيرات وفقاً للأدبيات السابقة. ولمعالجة المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي، تم الاعتماد على أسلوب التقييس أو المعايرة(Standardization) ، من خلال تحويل القيم إلى صيغ معيارية عبر قسمة الفرق بين كل قيمة ومتوسطها الحسابي على الانحراف المعياري لها. وقد تم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار كولمكروف- سميرنوف(Kolmogorov-Smirnov). يبين الجدول رقم (3-5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات .

الجدول رقم (3-5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (كولمكروف- سميرنوف)

الاختبار / المتغيرات وأبعادها	Kolmogorov-Smirnov		
	إحصاءة الاختبار	قيمة المعنوية	معنوية الاختبار
أولوية التطبيق للضوابط الرقابية	0.11	0.20	غير معنوي
منفعة الضوابط الرقابية	0. 16	0.22	غير معنوي
تكلفة الضوابط الرقابية	0.40	0.20	غير معنوي
القيود المتأصلة	0.49	0.17	غير معنوي
الحد من المخاطر	0.55	0.13	غير معنوي
تأثير واحتمالية وقوع المخاطر	0.48	0.22	غير معنوي
شهية المخاطر	0.34	0.25	غير معنوي

جودة التقارير المالية	0.78	0.32	غير معنوي
جودة المعلومات المحاسبية	0.68	0.22	غير معنوي
جودة الارباح	0.55	0.15	غير معنوي
التحفظ المحاسبي	0.45	0.12	غير معنوي

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.23

يتضح من الجدول رقم (3-5) بناءً على نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov) أن جميع المتغيرات وأبعادها الداخلة في الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، إذ جاءت قيم المعنوية لجميع المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين توزيع البيانات والتوزيع الطبيعي النظري. وتشمل هذه المتغيرات (أولوية التطبيق للضوابط الرقابية) وابعاده، (منفعة الضوابط الرقابية)، و(تكلفة الضوابط الرقابية)، و(القيود المتأصلة)، ومتغير(الحد من المخاطر) و ابعاده، (تأثير واحتمالية وقوع المخاطر)، و(شهية المخاطر)، ومتغير(جودة التقارير المالية) وابعاده،(جودة المعلومات المحاسبية)، و(جودة الأرباح)، و(التحفظ المحاسبي). وعليه، يمكن القول إن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، الأمر الذي يدعم صلاحية استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية (Parametric Tests)في تحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة.

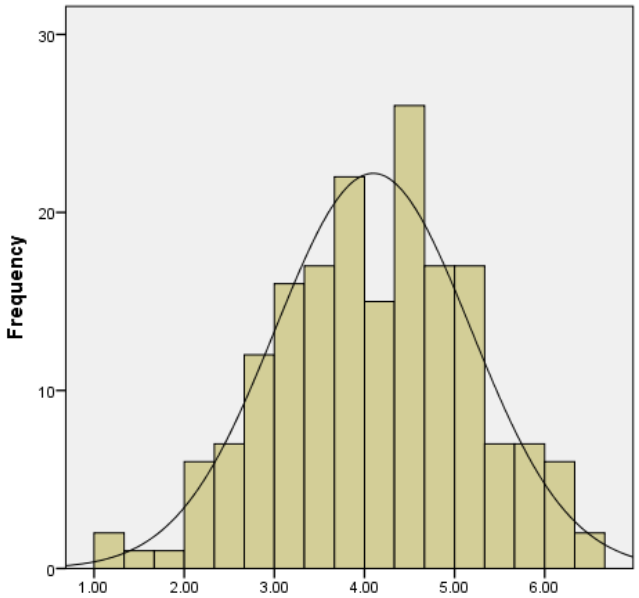

الشكل رقم (3-10) التوزيع الطبيعي لمتغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية

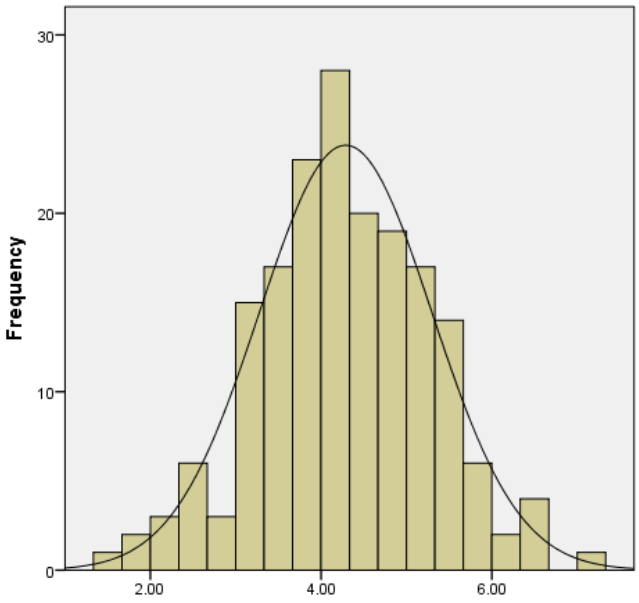

الشكل رقم (3-11) التوزيع الطبيعي لبُعد منفعة الضوابط الرقابية

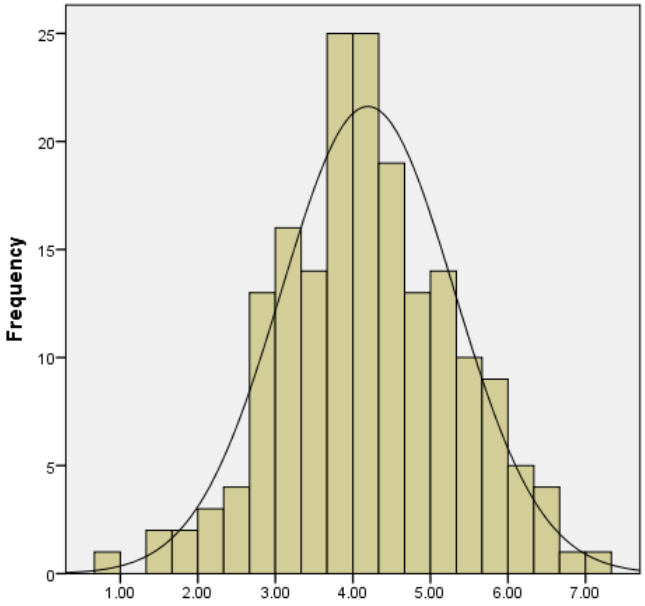

الشكل رقم (3-12) التوزيع الطبيعي لبُعد تكلفة الضوابط الرقابية

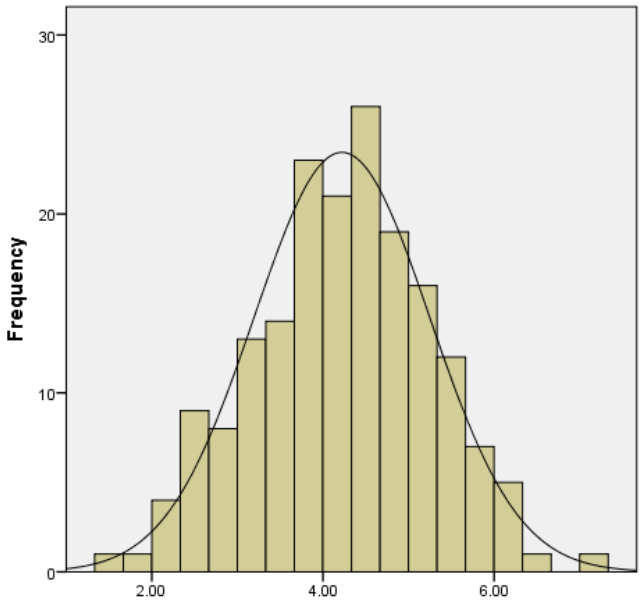

الشكل رقم (3-13) التوزيع الطبيعي لبُعد القيود المتأصلة

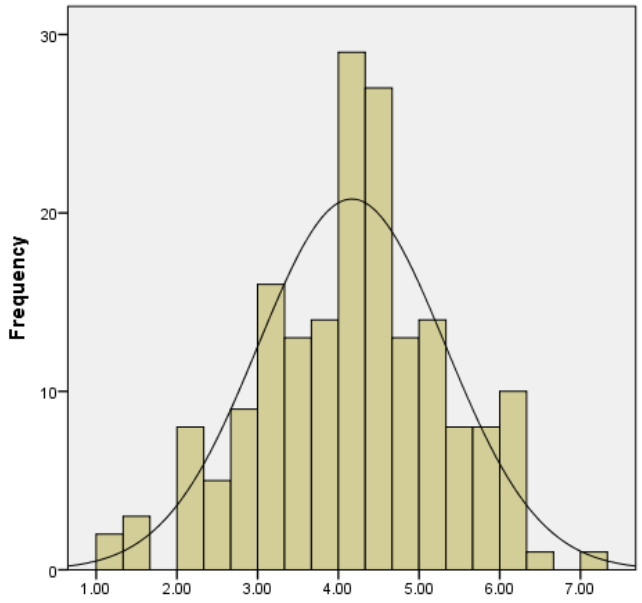

الشكل رقم (3-14) التوزيع الطبيعي لمتغير الحد من المخاطر

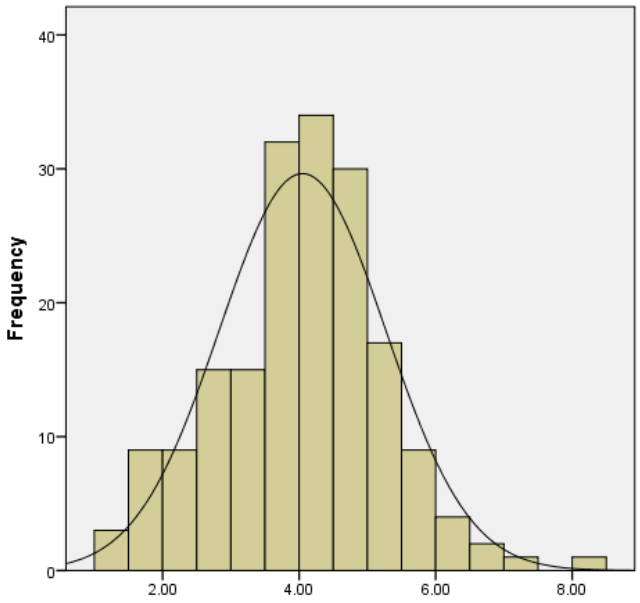

الشكل رقم (3–15) التوزيع الطبيعي لبُعد تأثير واحتمالية وقوع المخاطر

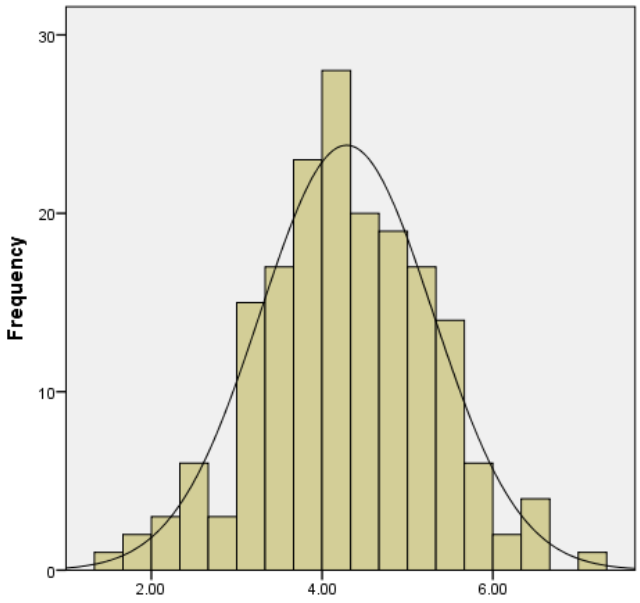

الشكل رقم (3–16) التوزيع الطبيعي لبُعد شهية المخاطر

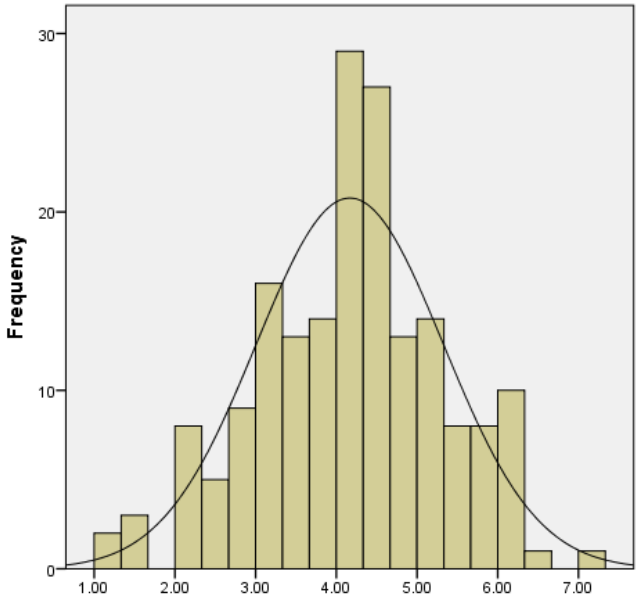

الشكل رقم (3-17) التوزيع الطبيعي لمتغير جودة التقارير المالية

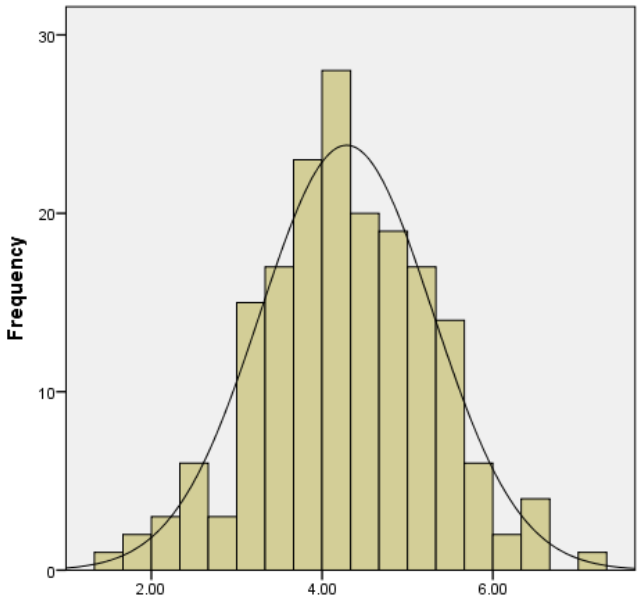

الشكل رقم (3-18) التوزيع الطبيعي لبُعد جودة المعلومات المحاسبية

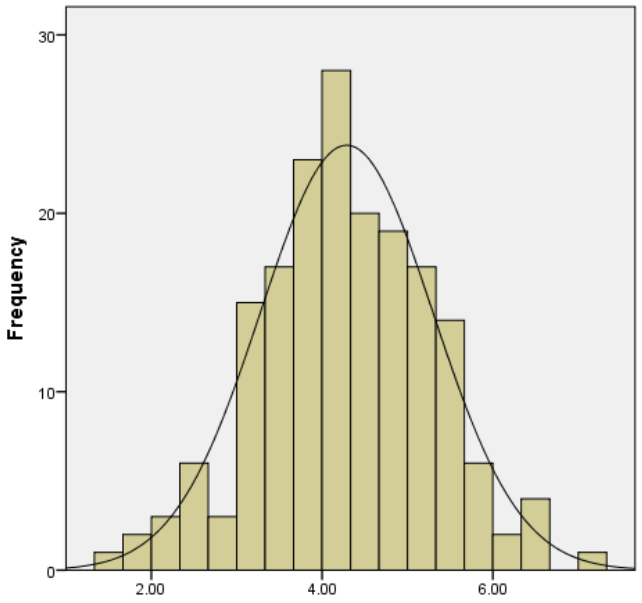

الشكل رقم (3–19) التوزيع لبُعد جودة الارباح

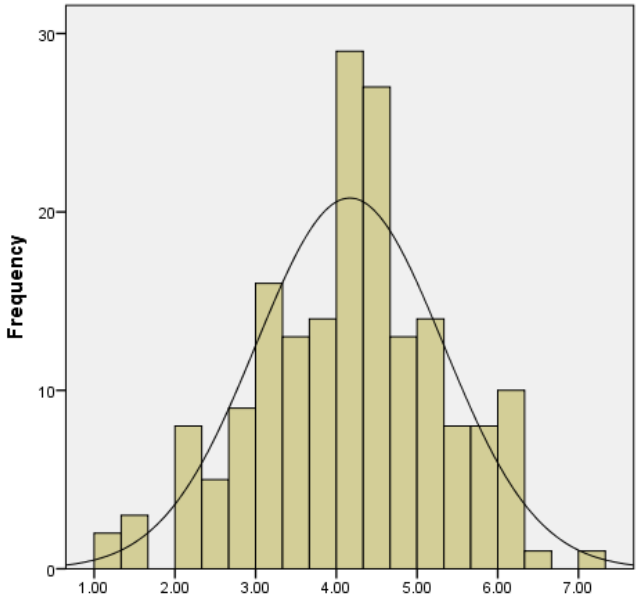

الشكل رقم (3–20) التوزيع الطبيعي لبُعد التحفظ المحاسبي

3-1-4– التناسق بين مكونات المقياس (الفا كرونباخ) (Cronbach Alpha)

The consistency between the components of the scale(Cronbach alpha)

يُستخدم هذا الاختبار لقياس درجة تناسق إجابات المستجيبين على جميع الأسئلة الواردة في المقياس، ومدى قياس كل سؤال لنفس المفهوم. فعندما تقيس الأسئلة المفهوم ذاته، تكون مرتبطة ببعضها البعض. ويُعد اختبار معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) من أكثر الاختبارات شيوعًا لقياس درجة الارتباط بين مكونات المقياس. وكما هو موضح في الجدول (3–6)، فإن قيم معامل كرونباخ ألفا لجميع الأبعاد تجاوزت الحد الأدنى المقبول (0.70)، مما يؤكد وجود تناسق داخلي جيد بين مكونات المقياس، وبالتالي ثبات النتائج في حال تكرار الاختبار.

الجدول رقم (3–6) التناسق بين مكونات المقياس (معامل كرونباخ ألفا)

المتغيرات وأبعادها	معامل ألفا كرونباخ
أولوية التطبيق للضوابط الرقابية	0.877
منفعة الضوابط الرقابية	0.798
تكلفة الضوابط الرقابية	0.878
القيود المتأصلة	0.778
الحد من المخاطر	0.811
تأثير واحتمالية وقوع المخاطر	0.856
شهية المخاطر	0.897
جودة التقارير المالية	0.887
جودة المعلومات المحاسبية	0.788
جودة الارباح	0.791
التحفظ المحاسبي	0.841
جميع فقرات الاستبيان	0.896

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS V.23

المبحث الثاني

التحليل الوصفي وعرض وتحليل النتائج في ضوء إجابات العينة المبحوثة

Descriptive analysis, presentation and analysis of results in light of the answers of the sample

يسعى هذا المبحث للتعرف على واقع أولوية التطبيق للضابط الرقابي ودوره في الحد من المخاطر و انعكاسه على جودة التقارير المالية، اذ سيتم الاعتماد على الوسط الحسابي والذي يمثل اهم مقاييس النزعة المركزية والأكثر شهرة والأكثر أهمية في المقاييس المختلفة. وتمثل قيمة الوسط الحسابي القيمة التي تتمركز حولها جميع القيم المختلفة للمتغير، والانحراف المعياري اذ يعتبر من أهم مقاييس التشتت الإحصائية، ومعامل الاختلاف اذ يستخدم لمقارنة التشتت بين مجموعتين حيث كلما كانت القيمة اقل كلما دل ذلك على قلة تشتت اجابات العينة المبحوثة وعلى ضوء النتائج يتم ترتيب الاهمية النسبية على اساسها، واخيرا تحديد مستوى الاجابة لآراء العينة المبحوثة وحسب اجاباتهم.اذ يتم عرض وتحليل نتائج المتغيرات قيد الدراسة والمتمثلة بأولوية التطبيق للضوابط الرقابية كمتغير مستقل بأبعاده الثلاثة المتضمنة (منفعة الضوابط الرقابية، تكلفة الضوابط الرقابية، القيود المتأصلة)، والحد من المخاطر كمتغير وسيط ببُعديه الأثنين المتضمنين (تأثير واحتمالية وقوع المخاطر، شهية المخاطر)، وجودة التقارير المالية كمتغير تابع بأبعاده الثلاثة المتضمنة (جودة المعلومات المحاسبية، جودة الارباح، التحفظ المحاسبي)، ليتسنى معرفة آراء عينة البحث إلى اين تتجه كل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات البحث, اذ اعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي في استقصاء آراء العينة, اذ يكون لكل متغير مستوى اجابة يتراوح بين اعلى قيمة وادنى قيمة (5 – 1) وبخمسة مستويات كما في الجدول (3-7).

الجدول رقم (3-7)

مقياس ليكرت الخماسي

درجات المقياس	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
قيمة المتوسطات	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

المصدر: إعداد الباحث

تم ترميز إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبيان وإدخالها إلى برنامج (SPSS.v.23)، اذ تم احتساب المدى للإجابات، والوصول إلى طول الفئة لكل درجة من درجات الترجيح الخماسية، وكانت نتيجة ذلك على النحو الاتي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات}} = 0.80$$

المدى هو الفرق بين اصغر قيمة واكبر قيمة (اكبر قيمة– اصغر قيمة) المدى = 5–1= 4

ويهدف تحديد المدى للمتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين إلى التخلص من الاعتماد على القيم المطلقة ، وتحديد مستوى يتم من خلاله قبول العبارة ضمن المقياس المحدد لها، والجدول التالي يعرض نتائج قياس مدى المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين (وحدة القياس).

الجدول رقم (3–8)

متوسط إجابة المبحوثين والرأي السائد ومستوى الاجابة لمتغيرات البحث

الفئات	المتوسط	الرأي السائد	مستوى الاجابة
الفئة الاولى	1– 1.80	لا تُسَهم ابداً	ضعيف جدا
الفئة الثانية	1.81– 2.60	لا تُسَهم	ضعيف
الفئة الثالثة	2.61– 3.40	تُسَهم بدرجة محدودة	متوسط
الفئة الرابعة	3.41– 4.20	تُسَهم بدرجة كبيرة	جيد
الفئة الخامسة	4.21– 5.00	تُسَهم بدرجة كبيرة جداً	جيد جدا

المصدر: إعداد الباحث

واعتبر الباحث إن جميع الإجابات التي تقع ضمن الفئة الأولى والثانية على أنها مؤشرات لوجود ضعف يتراوح بين (ضعيف جدا) أو (ضعيف) في الاعتبارات المتعلقة بتقييم أراء المبحوثين، واعتمد الباحث على وسط فرضي مقداره (2.61– 3.40) وهو الحد الأدنى للدرجة الجيدة والتي يمكن إن تقبل

بها لقياس مدى أهمية المعلومات، وبعد ذلك استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة وطبيعة البيانات وبما يحقق أهداف البحث واختبار الفروض والتساؤلات التي جاءت بها .

وفيما يلي عرض تفصيلي للتحليلات التي تم القيام بها والنتائج التي تم التوصل إليها:

اولاً: متغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية

1- بُعد منفعة الضوابط الرقابية

يبين الجدول (3-9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وشدة الإجابة ومستوى الإجابة لآراء العينة المبحوثة حول بُعد منفعة الضوابط الرقابية، وقد اتجهت إجابات العينة بصورة عامة نحو الاتفاق على محتوى الفقرات، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا لأهمية هذا البعد في المؤسسات. وتشير النتائج إلى وجود تباين نسبي في آراء أفراد العينة، حيث كانت أعلى قيمة للوسط الحسابي عند الفقرة التي تنص على (تسهم الضوابط الرقابية في تحسين كفاءة وفعاليّة العمليات التشغيلية في المؤسسة.)، بوسط حسابي بلغ (4.32) وانحراف معياري (0.78)، ومعامل اختلاف (18.03)، مما يشير إلى درجة عالية من التجانس في اراء افراد العينة بشأن دور الضوابط الرقابية في تحسين الكفاءة والفعالية التشغيلية للمؤسسة، وقد حصلت هذه الفقرة على أعلى شدة للإجابة بنسبة (0.86) وبمستوى (جيد جداً). في المقابل، جاءت أدنى قيمة للوسط الحسابي عند الفقرة التي نصّها(تُعزِّز الضوابط الرقابية موثوقية التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة)، إذ بلغ وسطها الحسابي (3.98) بانحراف معياري (1.04) ومعامل اختلاف (26.24)، وهي أعلى قيمة لمعامل الاختلاف، وكانت شدة الإجابة لها (0.80) وبمستوى (جيد)، مما يعكس تباينًا واضحًا في آراء المبحوثين بشأن مدى فاعلية الضوابط في تحسين موثوقية المعلومات المالية.

يُلاحظ وجود تجانس نسبي عام في تقديرات أفراد العينة، حيث حقق بُعد منفعة الضوابط الرقابية وسطًا حسابيًا عامًا بلغ (4.15)، وانحرافًا معياريًا (0.87)، ومعامل اختلاف (21.06)، وشدة إجابة (0.83)، وبمستوى (جيد)، مما يشير إلى أن العينة المبحوثة تدرك أهمية الضوابط الرقابية بوصفها أدوات فاعلة في تحقيق الأهداف المؤسسية، دعم العمليات، تقليل المخاطر، تعزيز الكفاءة، حماية

الأصول، وزيادة ثقة أصحاب المصالح، على الرغم من وجود تفاوت نسبي في تقييم بعض الجوانب الفنية والتطبيقية.

الجدول (3–9) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد منفعة الضوابط الرقابية

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الإجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
منفعة الضوابط الرقابية	يتم استخدام الضوابط الرقابية في المؤسسة لتقليل اثر واحتمالية وقوع المخاطر.	57	44	16	8	0	4.20	0.90	21.38	0.84	جيد
	تساعد الضوابط الرقابية ادارة المؤسسة في تحقيق اهدافها من خلال تخفيف المخاطر.	52	54	13	5	1	4.21	0.85	20.09	0.84	جيد جدا
	تسهم الضوابط الرقابية في تحسين كفاءة وفعاليّة العمليات التشغيلية في المؤسسة.	60	49	12	4	0	4.32	0.78	18.03	0.86	جيد جدا
	الضوابط الرقابية تضمن وجود إجراءات لحماية الأصول من السرقة أو الضياع أو التلف او الاستخدام غير القانوني.	36	69	9	8	3	4.02	0.92	22.80	0.80	جيد
	تُعزِّز الضوابط الرقابية موثوقية	47	45	18	13	2	3.98	1.04	26.24	0.80	جيد

التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة.										
تدعم الضوابط الرقابية التزام المؤسسة بالقوانين والأنظمة السائدة.	49	52	18	4	2	4.14	0.89	21.57	0.83	جيد
تسعى الضوابط الرقابية إلى التخفيف من المخاطر التشغيلية والمالية بشكل فعّال.	44	61	18	2	0	4.18	0.73	17.49	0.84	جيد
تُصمم الضوابط الرقابية في المؤسسة بهدف منع الأخطاء أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب.	50	59	14	2	0	4.26	0.72	16.85	0.85	جيد جدا
تساهم الضوابط الرقابية الفعَّالة في تقليل ممارسات إدارة الأرباح وزيادة استمرارية الأرباح في المؤسسة.	60	44	11	10	0	4.23	0.92	21.67	0.85	جيد جدا
تعمل الضوابط الرقابية على زيادة ثقة المساهمين و المستثمرين و باقي اصحاب المصالح مع المؤسسة.	51	53	11	9	1	4.15	0.92	22.07	0.83	جيد
تحسن الضوابط الرقابية صورة و سمعة المؤسسة امام الجهات الرقابية و الهيئات التنظيمية	49	60	9	3	4	4.18	0.91	21.73	0.84	جيد

	والاسواق.									
	المساهمة في تعزيز الحوكمة الجيدة من خلال توفير ادوات فعالة للإدارة العليا و مجلس الادارة لمراقبة الاداء والتحكم بالمخاطر.	44	62	11	5	3	4.11	0.90	21.89	0.82	جيد
	تحسن الضوابط الرقابية جودة المعلومات المحاسبية عبر الحد من التلاعب في إدارة الأرباح.	39	62	19	5	0	4.08	0.79	19.34	0.82	جيد
	تساهم الضوابط الرقابية الفعَّالة في تحسين كفاءة الاستثمارات.	43	63	9	8	2	4.10	0.90	22.02	0.82	جيد
	تساعد الضوابط الرقابية الفعَّالة على إدارة عدم اليقين المالي.	44	62	10	5	4	4.10	0.94	22.87	0.82	جيد
	تُسهم الضوابط الرقابية في تعزيز الصفة التنافسية للمؤسسة.	52	51	14	8	0	4.18	0.87	20.86	0.84	جيد
	المعدل العام						4.15	0.87	21.06	0.83	جيد
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS23											

جدول (3-9) وحسب الفقرات المطروحة يوضح شمولية كبيرة في توضيح الأبعاد المختلفة لمنفعة الضوابط الرقابية داخل المؤسسة. إذ تُظهر أن هذه الضوابط لا تقتصر على الجانب الوقائي أو الامتثال

فحسب، بل تمتد إلى تعزيز الأداء المالي والتشغيلي، وضمان استمرارية الأعمال، وتحقيق أهداف الإدارة العليا. تبدأ الفقرات بالإشارة إلى دور الضوابط في تقليل المخاطر من خلال الاستخدام الوقائي، وتنتقل إلى الإسهام في تحقيق الأهداف المؤسسية، وتحسين الكفاءة والفعالية التشغيلية .كما توضح أهمية الضوابط في حماية الأصول، وضمان موثوقية التقارير المالية، وتعزيز الامتثال القانوني والتنظيمي، مما يؤكد الدور الرقابي والحوكمي لها.

تمضي الفقرات في التأكيد على أهمية الضوابط الرقابية في دعم استراتيجية إدارة المخاطر بشكل فعّال، إضافة إلى دورها في كشف وتصحيح الأخطاء في الوقت المناسب، وتقليل فرص التلاعب المالي وممارسات إدارة الأرباح .ويبرز كذلك أثر هذه الضوابط في تعزيز الثقة لدى أصحاب المصالح، وتحسين سمعة المؤسسة، ودعم الحوكمة الرشيدة من خلال تمكين الإدارة العليا في مراقبة الأداء. كما تُبرز بعض الفقرات الدور التنموي للضوابط الرقابية في تحسين كفاءة الاستثمارات، والتعامل مع عدم اليقين المالي، وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة.

2- بُعد تكلفة الضوابط الرقابية

يُظهر الجدول (3-10) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وشدة الإجابة ومستوى الاتجاه لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد تكلفة الضوابط الرقابية، حيث اتجهت إجابات العينة بشكل عام نحو الاتفاق، مما يشير إلى إدراك واضح من قبل أفراد العينة لتكاليف الضوابط الرقابية وأثرها على أداء المؤسسة. وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط للوسط الحسابي بلغ (4.28) في فقرتين هما(تتحمل إدارة المؤسسة تكاليف تصميم وتطبيق ومتابعة الضوابط الرقابية من أجل الحد من المخاطر التي تؤثر على أهدافها) و (يجب أن لا تتجاوز تكلفة تصميم الضوابط الرقابية كلفة المخاطرة وشهية المخاطر) ، وبمستوى جيد جداً، وانحراف معياري (0.90 و0.92) على التوالي، ومعامل اختلاف (0.75 و0.77)، مما يدل على وجود تجانس نسبي في الآراء تجاه أهمية تحمل التكاليف ضمن حدود المخاطر المقبولة. أما أدنى قيمة للوسط الحسابي فقد ظهرت عند الفقرة التي نصها (يتم تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية بناءً على تقدير ثلاثة عوامل: (1) تأثير المخاطر، (2) احتمالية وقوعها، (3) تكلفة الضوابط)، بوسط حسابي (4.10)، وانحراف معياري (0.79)، ومعامل اختلاف (0.94)، وشدة إجابة (0.82)، وقد صنفت بمستوى (جيد)، مما يشير إلى وجود تباين نسبي في مدى اتفاق العينة مع مبدأ ترتيب الأولويات بناءً على التكاليف والمخاطر.

كما يُلاحظ أن هناك تجانساً عاماً في التقديرات، حيث حقق بُعد تكلفة الضوابط الرقابية وسطًا حسابيًا عامًّا بلغ (4.22)، وبانحراف معياري (0.87)، ومعامل اختلاف (0.85)، وشدة إجابة (0.84)، وبمستوى جيد جداً، مما يدل على وعي العينة بتكلفة الضوابط وأهميتها، مع إدراكهم للتوازن المطلوب بين كلفة التطبيق والفائدة المرجوة من حيث تقليل المخاطر ورفع الكفاءة المؤسسية.

الجدول (3–10) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد تكلفة الضوابط الرقابية

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الإجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
تكلفة الضوابط الرقابية	تتحمل ادارة المؤسسة تكاليف تصميم وتطبيق ومتابعة الضوابط الرقابية من اجل الحد من المخاطر التي تؤثر على أهدافها.	51	63	7	3	1	4.28	0.90	0.75	0.86	جيد جداً
	تنقسم تكاليف الضوابط الرقابية إلى تكاليف مباشرة وغير مباشرة، عند تصميمها وتنفيذها.	56	52	12	4	1	4.26	0.85	0.82	0.85	جيد جداً
	عادة ما تتحمل الادارة بعض التكاليف غير المباشرة الأخرى للضوابط الرقابية والتي قد تكون أكبر بكثير من التكاليف المباشرة، وهذه التكاليف تنشأ من الآثار الجانبية السلبية المتأصلة في استخدام أنواع محددة من الضوابط.	54	54	12	5	0	4.26	0.78	0.79	0.85	جيد جداً
	يجب ان لا تتجاوز تكلفة تصميم الضوابط الرقابية كلفة المخاطرة وشهية المخاطر.	53	59	9	3	1	4.28	0.92	0.77	0.86	جيد جداً

قد تنجم بعض التكاليف غير المباشرة عن سوء تصميم الضوابط الرقابية أو عن تطبيق نوع خاطئ من الضوابط في موقف معين.	46	59	14	5	1	4.15	1.04	0.83	0.83	جيد
يجب على الادارة فهم الآثار الجانبية السلبية للضوابط الرقابية وأسبابها وعواقبها (التكاليف) لإصدار أحكام مدروسة بشأن التكلفة والفائدة.	61	47	7	8	2	4.26	0.89	0.94	0.85	جيد جداً
قد تنشأ التكاليف أيضًا من الحاجة إلى تكييف الضوابط الرقابية مع السياق الذي تعمل فيه، وهو أمر بالغ الأهمية.	57	50	8	6	4	4.20	0.73	0.98	0.84	جيد
قد تكون عمليات تكيف الضوابط الرقابية مع الظروف المحلية مكلفة، ولكن عدم التكيف قد يجعلها أقل فعالية مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف غير مباشرة.	51	54	15	5	0	4.21	0.72	0.81	0.84	جيد جداً
تقوم المؤسسة بشكل دوري بمراجعة تصميم وتنفيذ الضوابط الرقابية للتأكد من فعاليتها وكفاءتها.	52	60	7	3	3	4.24	0.92	0.86	0.85	جيد جداً
كثيرًا ما تجهل المؤسسة حجم التكاليف المباشرة، أو لا تهتم بحسابها بدقة. الا انها تقر بأن هذه التكاليف ليست بسيطة، وبالتالي، لا بد من مقارنتها بالفوائد التي تحققت أو يُتوقع تحقيقها.	62	45	8	10	0	4.27	0.92	0.90	0.85	جيد جداً
هناك صعوبة في تقدير التكاليف المباشرة للضوابط الرقابية، إلا أنها قد تتضاءل مقارنةً بالتكاليف غير المباشرة الناتجة عن الآثار	56	48	15	5	1	4.22	0.91	0.87	0.84	جيد جداً

الجانبية الضارة، بما في ذلك التغيير السلوكي، والمناورات، وتأخير التشغيل، والمواقف السلبية.										
يتم تقييم فعالية الضوابط الرقابية من حيث التكلفة بعد تقييم تصميمها وأدائها.	**49**	**61**	**9**	**5**	**1**	**4.22**	**0.90**	**0.81**	**0.84**	**جيد جداً**
يتم تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية بناءً على تقدير ثلاثة عوامل: (1) تأثير المخاطر، (2) احتمالية وقوعها، (3) تكلفة الضوابط.	**47**	**57**	**10**	**9**	**2**	**4.10**	**0.79**	**0.94**	**0.82**	**جيد**
إذا كانت احتمالية وتأثير المخاطر مرتفعين، تُعطى أولوية عالية لتطبيق الضوابط الرقابية حتى لو كانت تكلفتها مرتفعة.	**55**	**54**	**11**	**4**	**1**	**4.26**	**0.90**	**0.81**	**0.85**	**جيد جداً**
في حالة انخفاض احتمالية وتأثير المخاطر و ارتفاع تكلفة الضوابط الرقابية، يُفضل اللجوء إلى بدائل أقل تكلفة أو تأجيل تطبيق تلك الضوابط.	**52**	**47**	**21**	**5**	**0**	**4.17**	**0.94**	**0.85**	**0.83**	**جيد**
تُعد المقارنة بين تكلفة الضوابط الرقابية والتكلفة المُتوقعة للمخاطر أساسًا لتحديد أولوية التطبيق.	**46**	**57**	**14**	**7**	**1**	**4.12**	**0.87**	**0.88**	**0.82**	**جيد**
المعدل العام						**4.22**	**0.87**	**0.85**	**0.84**	**جيد جداً**
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS23										

يوضح جدول (3-10) من خلال فقراته المطروحة شمولية واضحة في معالجة أبعاد تكلفة الضوابط الرقابية داخل المؤسسة، إذ لا يُنظر إلى الضوابط الرقابية على أنها مجرد أدوات رقابية إجرائية، بل كعناصر استراتيجية تتطلب استثمارًا ماليًا وفكريًا مدروسًا .تشير الفقرات إلى أن المؤسسة تتحمل تكاليف متعددة تتوزع بين تكاليف مباشرة مثل التصميم والتنفيذ، وتكاليف غير مباشرة تتمثل في الآثار

الجانبية المحتملة، والتي قد تكون أكبر من المباشرة، خاصة إذا نتجت عن سوء التصميم أو تطبيق ضوابط غير ملائمة للسياق.

وتبرز أهمية الموازنة بين تكلفة الضوابط وشهية المؤسسة للمخاطرة، وهو ما ينعكس في فقرات تؤكد ضرورة أن لا تتجاوز تكلفة الضوابط مستوى مقبولًا من الفائدة المرجوة. كما تؤكد الفقرات ضرورة فهم التكاليف غير الظاهرة، مثل تعطيل التشغيل، والتغيير في سلوك الموظفين، وتأخر القرارات، مما يشير إلى إدراك بأن الكُلفة ليست دائمًا ملموسة أو قابلة للقياس المباشر.

تؤكد الفقرات كذلك على أهمية التكيّف المحلي للضوابط الرقابية، حيث قد ترتفع التكلفة نتيجة ضرورة تكييف الضوابط مع بيئة العمل المحلية، ومع ذلك فإن هذا التكيّف يُعد ضروريًا لضمان الفعالية. وتتناول الفقرات مسألة المراجعة الدورية للضوابط، وتقييمها من حيث التكلفة والفائدة، في ضوء المتغيرات التشغيلية والمالية، مما يعكس فهماً ديناميكياً لإدارة الرقابة.

كما تُبرز الفقرات أهمية ترتيب أولويات تطبيق الضوابط استنادًا إلى ثلاثة عوامل رئيسية: احتمالية وقوع المخاطر، تأثيرها، وتكلفة الضوابط، وهو ما يسلط الضوء على توجه تحليلي منهجي يربط التكلفة بالعائد المرجو. وتختم الفقرات ببيان أن المؤسسات وإن كانت لا تدرك أحيانًا حجم التكلفة بدقة، إلا أنها تقرّ بأهمية المقارنة بين ما يُنفق على الضوابط وما يتم تحقيقه من منافع، سواء على المدى القصير أو الطويل.

3-2 بُعد القيود المتأصلة

يُظهر الجدول (3-11) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وشدة الإجابة ومستوى الاجابة لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد القيود المتأصلة، حيث اتجهت إجابات العينة بشكل عام نحو الاتفاق، مما يعكس إدراكًا واضحًا من قبل أفراد العينة لوجود تحديات وقيود جوهرية قد تُعيق فعالية الضوابط الرقابية داخل المؤسسات. وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط للوسط الحسابي بلغ (4.32) عند الفقرة التي نصها (قد يهمل الأشخاص المسؤولون عن الضوابط هذه المسؤولية أو يسيئون استخدامها، خاصةً عندما يكونون غير راضين أو يشعرون بالملل من وظائفهم) وبمستوى (جيد جداً)، وانحراف معياري (0.70)، وهو أقل انحراف معياري في الجدول، ومعامل اختلاف (16.26) ، مما يدل على تجانس عالٍ في الآراء بشأن أثر العامل البشري السلبي في إضعاف فاعلية الضوابط الرقابية. أما أدنى

قيمة للوسط الحسابي فقد ظهرت عند الفقرة التي نصها" تعتمد فعالية الضوابط الرقابية على تقديرات واجتهادات بشرية (مثل تقييم الجدارة الائتمانية أو تحديد المخاطر)، وهي عرضة للخطأ أو سوء التقدير ," بوسط حسابي (4.09)، وانحراف معياري (0.97)، ومعامل اختلاف (23.66)، وشدة إجابة (0.82)، وقد صنفت بمستوى (جيد)، مما يشير إلى تباين نسبي في مدى اتفاق العينة حول أثر الاجتهادات الفردية والتقديرات البشرية على كفاءة الضوابط الرقابية.

كما يُلاحظ وجود تجانس نسبي عام في تقديرات العينة، حيث حقق بُعد القيود المتأصلة وسطًا حسابيًا عامًا بلغ (4.18)، وانحرافًا معياريًا (0.86)، ومعامل اختلاف (20.70)، وشدة إجابة (0.84)، وبمستوى (جيد)، مما يعكس وعي العينة بوجود قيود داخلية بنيوية في نظم الرقابة، تتطلب من المؤسسات التعامل معها بحذر، وتحديث أنظمتها باستمرار، مع التركيز على التدريب وتطوير الكفاءات للحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عن التواطؤ أو سوء الفهم أو الفجوات التقنية والتنظيمية.

جدول (3-11) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة المبحوثة حول بعد القيود المتأصلة

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الإجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
القيود المتأصلة	يفترض ان تكون الضوابط فعالة من حيث التكلفة اي ان تكلفة تطبيق الضوابط الرقابية أقل من التكلفة المتوقعة للخسائر في حالة عدم وجود هذه الضوابط.	54	58	8	5	0	4.29	0.76	17.73	0.86	جيد جداً
	ان اقتصار الضوابط الرقابية على المعاملات الروتينية (بدون تغطية المعاملات غير العادية) يؤثر في جودة النظام الرقابي.	58	44	12	10	1	4.18	0.96	22.99	0.84	جيد
	هناك احتمالية كبيرة لتأثير الأخطاء البشرية أثناء تطبيق الضوابط الرقابية على	45	61	12	5	2	4.14	0.86	20.90	0.83	جيد

فاعليتها.										
تؤثر عملية تدوير الموظفين أو تعيين موظفين جدد (دون تدريب كافٍ) سلبًا على فاعلية الضوابط الرقابية.	47	52	17	9	0	4.10	0.89	21.80	0.82	جيد
هناك احتمالية مرتفعة للجوء الموظفين لاختصار الإجراءات الرقابية تحت ضغوط العمل لتحقيق الكفاءة.	57	49	10	8	1	4.22	0.91	21.44	0.84	جيد جداً
يُعد تواطؤ الموظفين (تعاونهم لخرق الضوابط) تحدياً رئيسياً لفاعلية الضوابط الرقابية حتى مع وجود فصل المهام.	43	63	13	5	1	4.14	0.82	19.74	0.83	جيد
وجود احتمالية مرتفعة لتخطي كبار المسؤولين للضوابط الرقابية لتحقيق مصالح شخصية.	50	61	10	2	2	4.24	0.80	18.80	0.85	جيد جداً
يُمكن أن يؤدي سوء فهم الموظفين للضوابط الرقابية أو الأخطاء غير المقصودة إلى إضعافها.	45	56	15	8	1	4.09	0.90	21.97	0.82	جيد
قد يهمل الأشخاص المسؤولون عن الضوابط هذه المسؤولية أو يسيئون استخدامها ، خاصةً عندما يكونون غير راضين أو يشعرون بالملل من وظائفهم.	54	59	11	1	0	4.32	0.70	16.26	0.86	جيد جداً
قد لا تتمكن الضوابط الرقابية من تغطية جميع المخاطر لأن ذلك قد يكون	55	49	16	4	1	4.22	0.85	20.14	0.84	جيد جداً

مكلفاً جداً.										
تطبق المؤسسة الضوابط الرقابية بناءً على تقييم التكاليف والمنافع ، مما يجعلها تتقبل بعض المخاطر .	49	52	15	8	1	4.12	0.91	22.14	0.82	جيد
تعتمد فعالية الضوابط الرقابية على تقديرات واجتهادات بشرية (مثل تقييم الجدارة الائتمانية أو تحديد المخاطر)، وهي عرضة للخطأ أو سوء التقدير.	46	59	8	9	3	4.09	0.97	23.66	0.82	جيد
قد لا تواكب الضوابط الرقابية تغيرات البيئة التكنولوجية أو التنظيمية أو التشغيلية، مما يجعلها أحيانًا غير فعالة أو غير مناسبة.	60	43	13	9	0	4.23	0.91	21.46	0.85	جيد جداً
المعدل العام						**4.18**	**0.86**	**20.70**	**0.84**	**جيد**
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS23										

يوضح جدول (3-11) من خلال فقراته المطروحة شمولية واضحة في تسليط الضوء على القيود المتأصلة في تطبيق الضوابط الرقابية داخل المؤسسة، حيث لا تُعرض هذه القيود كعقبات عرضية، بل كعوامل جوهرية تتطلب فهمًا دقيقًا وإدارة واعية. تشير الفقرات إلى أن هذه القيود ناتجة في الغالب عن العوامل البشرية والتنظيمية والتشغيلية، والتي قد تؤدي إلى الحد من كفاءة الضوابط الرقابية، حتى في حال وجود نظام رقابي مصمم بصورة جيدة.

وتُبرز الفقرات أن من أبرز هذه القيود الأخطاء البشرية وسوء الفهم والتواطؤ واختصار الإجراءات، وهي تحديات ترتبط بالسلوك الفردي والجماعي، مما يستدعي ضرورة تأهيل الموظفين، وضمان التوعية المستمرة، وتعزيز الانضباط الرقابي .كما تسلط بعض الفقرات الضوء على إمكانية تجاوز الضوابط من قبل المسؤولين الكبار بدافع تحقيق مصالح شخصية، وهو ما يشير إلى وجود تهديدات داخلية قد تُقوّض فعالية النظام الرقابي من الأعلى.

وتؤكد الفقرات أهمية التعامل مع القيود المتأصلة بوصفها عوامل لا يمكن القضاء عليها بالكامل، لكن يمكن التخفيف من أثرها من خلال التقدير الواقعي للمخاطر، والتقييم المتواصل للضوابط .كما تُظهر الفقرات وعيًا بأهمية أن تكون الضوابط قابلة للتكيف مع البيئة المتغيرة تكنولوجيًا وتنظيميًا، إذ إن الجمود الرقابي قد يجعل الضوابط غير مناسبة أو غير فعالة، خصوصًا في بيئات العمل المتسارعة.

وتناقش بعض الفقرات الحاجة إلى التوازن بين شمول الضوابط وتكلفتها، فالضوابط لا يمكن أن تغطي جميع المخاطر دون تكلفة باهظة، لذلك تقبل المؤسسات قدرًا معينًا من المخاطر بناءً على تقدير دقيق للتكاليف والمنافع .كما يُلاحظ من الفقرات وجود تركيز على أثر التقديرات والاجتهادات البشرية في اتخاذ القرار الرقابي، وهو ما يؤكد أن فعالية الضوابط ترتبط بدرجة كبيرة بكفاءة العنصر البشري وقدرته على الفهم والتطبيق السليم.

وعليه فان اجابات افراد العينة تُظهر وعيًا ناضجًا بأن النظم الرقابية مهما كانت متطورة، فإنها تظل محكومة بقيود متأصلة تتطلب إدارة مرنة، ومتابعة مستمرة، وتقدير واقعي للظروف المحيطة بها لضمان فاعليتها واستمراريتها.

ولترتيب الأهمية لأبعاد متغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية، تم استعمال شدة الاجابة بالاعتماد على الوسط الحسابي و الانحراف المعياري وكما هو مبين في الجدول (3-12) اذ يتضح ان

الجدول (3-12) ترتيب الاهمية بالاعتماد على شدة الاجابة لأبعاد متغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية

ت	أولوية التطبيق للضوابط الرقابية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الاجابة	ترتيب المتغيرات من حيث ادارك افراد العينة	ترتيب المتغيرات من حيث قوة اتساق اجابات افراد العينة
1	**منفعة الضوابط الرقابية**	4.15	0.87	0.83	**3**	**1**
2	**تكلفة الضوابط الرقابية**	4.22	0.87	0.84	**1**	**2**
3	**القيود المتأصلة**	4.18	0.86	0.84	**2**	**2**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.23

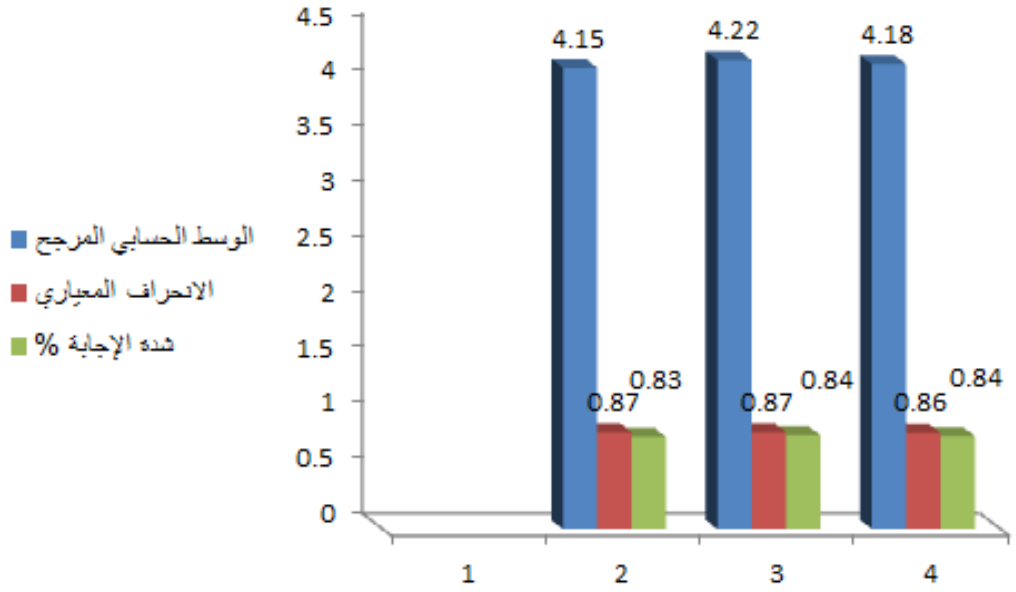

الشكل (3-21) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الاجابة لأبعاد متغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية

يُظهر الجدول (3-12) والشكل (3-21) أن أفراد العينة قد أبدوا أعلى إدراك لبُعد تكلفة الضوابط الرقابية، حيث جاء هذا البعد في المرتبة الأولى من حيث شدة الإجابة (0.84) وبمتوسط حسابي (4.22)، مما يعكس وعيًا واضحًا لديهم بأهمية التكلفة كعامل رئيسي في تحديد أولوية تطبيق الضوابط.يليه في المرتبة الثانية بُعد القيود المتأصلة، أيضًا بشدة إجابة (0.84) لكن بمتوسط حسابي أقل (4.18)، مما يشير إلى تقارب في إدراك أهمية القيود، لكنه بدرجة أقل من حيث التأثير العملي مقارنةً بالتكلفة. أما منفعة الضوابط الرقابية، فجاءت في المرتبة الثالثة بشدة إجابة (0.83) ومتوسط حسابي (4.15)، مما يدل على أن هذا البعد رغم أهميته لم يُمنح ذات الأولوية في الإدراك كما هو الحال مع التكلفة والقيود.

فيما يتعلق بدرجة اتساق إجابات العينة، فإن بُعد القيود المتأصلة جاء في المرتبة الأولى بانحراف معياري هو الأقل (0.86)، مما يدل على تجانس أكبر في آراء أفراد العينة بخصوص هذا البعد. أما بُعد تكلفة الضوابط الرقابية وبُعد منفعة الضوابط الرقابية فقد حصلا على نفس الانحراف المعياري (0.87)، ما يعني أن درجة الاتساق كانت متماثلة لديهما، ولكنهما جاءا في المرتبة الثانية من حيث الاتساق مقارنةً بالقيود المتأصلة.

وبصورة عامة أن بُعد تكلفة الضوابط الرقابية قد نال الأولوية الأولى من حيث الإدراك، ما يعكس وعيًا اقتصاديًا قويًا من قبل أفراد العينة بخصوص أثر التكاليف على قرارات الرقابة. بينما جاء بُعد القيود المتأصلة ثانيًا من حيث الإدراك، لكنه تفوق في درجة اتساق الإجابات، ما يعكس اتفاقًا كبيرًا بين الأفراد

حول التحديات العملية التي تواجه تطبيق الضوابط. أما بُعد المنفعة، فرغم مركزيته المفترضة، فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث الإدراك، لكنه حصل على أعلى درجة اتساق إلى جانب التكلفة، ما يشير إلى تفاوت في تقييم فائدته المباشرة.

ثانياً: متغير الحد من المخاطر

1- بُعد تأثير واحتمالية وقوع المخاطر

يُظهر الجدول (3-13) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وشدة الإجابة ومستوى الإجابة لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد تأثير و احتمالية وقوع المخاطر ، حيث اتجهت إجابات العينة بشكل عام نحو الاتفاق، مما يدل على إدراك واضح من قبل أفراد العينة لأهمية هذا البعد في تحسين الأداء المؤسسي والحد من المخاطر. وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط للوسط الحسابي بلغ (4.34) عند الفقرة التي نصها (قد تؤدي المخاطر إلى عواقب إيجابية أو سلبية على المؤسسة) , وبمستوى (جيد جداً)، وانحراف معياري (0.77)، ، ومعامل اختلاف (16.85)، مما يعكس تجانسًا عاليًا في آراء أفراد العينة بشأن طبيعة العواقب الناتجة عن وقوع المخاطر. أما أدنى قيمة للوسط الحسابي فقد ظهرت عند الفقرة التي نصها (تفهم إدارة المخاطر في المؤسسة انه اذا كان مصدر الخطر غير مستقر أو غير متحكم به، زادت احتمالية وقوع الخطر.) بوسط حسابي (3.91)، وانحراف معياري (0.99)، ومعامل اختلاف (25.36)، وشدة إجابة (0.78)، وقد صنفت بمستوى (جيد)، مما يدل على وجود تباين ملحوظ في الآراء بشأن العلاقة بين عدم استقرار مصدر الخطر او قابليته للتحكم به وارتفاع احتمالية وقوعه

يُلاحظ وجود تجانس نسبي عام في تقديرات أفراد العينة، حيث حقق بُعد تأثير و احتمالية وقوع المخاطر وسطًا حسابيًا عامًا بلغ (4.15)، وانحرافًا معياريًا (0.86)، ومعامل اختلاف (20.80)، وشدة إجابة (0.83)، وبمستوى (جيد)، مما يشير إلى أن العينة المبحوثة تدرك أهمية تقييم كل من تأثير المخاطر واحتمالية وقوعها ضمن إطار تقليل المخاطر، مما يعكس وعيًا جيدًا بأهمية هذا الجانب في دعم فعالية إدارة المخاطر. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الفهم العميق لبعض الجوانب المفاهيمية الدقيقة لدى المبحوثين، لا سيما ما يتعلق بطبيعة مصادر الخطر وخصائصها الديناميكية، خصوصًا تلك المصادر التي تتسم بعدم الاستقرار أو التي يصعب التحكم بها، أو تلك التي تكون احتمالية وقوعها منخفضة ولكن ذات تأثير عالٍ في حال حدوثها.

الجدول (3-13) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد تأثير و احتمالية وقوع المخاطر

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الإجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
تأثير و احتمالية وقوع المخاطر	تُشكل المخاطر عائقًا أمام تحقيق أهداف المؤسسة.	44	65	10	5	1	4.17	0.80	19.21	0.83	جيد
	قد تؤدي المخاطر إلى عواقب إيجابية أو سلبية على المؤسسة.	58	58	5	2	2	4.34	0.77	17.81	0.87	جيد جداً
	تؤثر المخاطر بشكل مباشر على فعالية نظام الرقابة الداخلية.	55	51	15	4	0	4.26	0.79	18.61	0.85	جيد جداً
	تعتمد النماذج المستخدمة في عملية تقييم المخاطر على احتمالية وقوع الحدث والتأثير المحتمل لوقوع الحدث على اهداف المؤسسة.	58	42	20	3	2	4.21	0.91	21.62	0.84	جيد جداً
	تختلف احتمالية وقوع المخاطر حسب نشاط و حجم المؤسسة.	55	51	11	8	0	4.22	0.86	20.36	0.84	جيد جداً
	تقوم إدارة المخاطر في المؤسسة برسم المخاطر التي تم تحديدها في خريطة بشكل يساعد في ترتيب المخاطر بحسب اولويتها.	44	52	19	8	2	4.02	0.95	23.72	0.80	جيد
	يتم ترتيب المخاطر التي تحديدها حسب الأولوية ، وتعطى الأولوية للمخاطر	43	57	17	7	1	4.07	0.88	21.65	0.81	جيد

المحتملة الحدوث على المخاطر التي احتمال حدوثها مستبعد او ضئيل بغض النظر عن تأثير تلك المخاطر.										
تقوم المؤسسة بتقدير القيمة المالية لتأثير الخطر في حال وقوعه و ضرب هذه القيمة باحتمال وقوع الخطر لتحديد القيمة المتوقعة او الخسارة المتوقعة لذلك الخطر.	54	53	12	6	0	4.24	0.82	19.27	0.85	جيد جداً
في بعض الحالات تتوصل المؤسسة إلى مجال من الاحتمالات و الخسائر المتوقعة لكل احتمال من احتمالات وقوع الخطر.	54	54	12	4	1	4.25	0.82	19.30	0.85	جيد جداً
احيانا يتم تعيين احتمالات مختلفة لأخطار غير مرتبطة ببعضها البعض، أي احتمال وقوع احدها غير مرتبط باحتمال وقوع الاخر.	45	60	16	4	0	4.17	0.77	18.47	0.83	جيد
يتم مراعاة المخاطر ذات الاهمية الكبرى عند تحديد أولوية تطبيق الضوابط.	50	49	15	7	4	4.07	1.02	24.99	0.81	جيد
عندما تكون احتمالية وقوع المخاطر مرتفعة يتم تجاهل تكلفة الضوابط الرقابية.	53	52	10	9	1	4.18	0.92	21.94	0.84	جيد
يتم الاخذ بنظر الاعتبار التغطية المالية المتوفرة للمخاطر (مثل التأمين و التحوط)عند تحديد أولوية	50	54	15	6	0	4.18	0.83	19.76	0.84	جيد

	التطبيق للضوابط الرقابية.									
	يتم الاخذ بنظر الاعتبار تقلبات البيئة المحيطة عند تقدير احتمالية وقوع المخاطر.	47	56	12	6	4	4.09	0.98	23.87	0.82	جيد
	تفهم إدارة المخاطر في المؤسسة انه اذا كان مصدر الخطر غير مستقر أو غير متحكم به، زادت احتمالية وقوع الخطر.	38	54	19	12	2	3.91	0.99	25.36	0.78	جيد
	بعض مصادر الخطر تحمل بطبيعتها احتمالية أعلى لحدوث الخطر(مثل العنصر البشري) ،حيث تُعد الاخطاء البشرية في التشغيل من المخاطر ذات الاحتمالية المرتفعة للحدوث.	38	55	27	4	1	4.00	0.85	21.30	0.80	جيد
	بعض مصادر الخطر تحمل بطبيعتها احتمالية منخفضة لحدوث الخطر مثل البيئة الطبيعية (الكوارث) ، الا انها ذات تأثير عالٍ.	40	56	23	5	1	4.03	0.86	21.35	0.81	جيد
	قد تكون مصادر الخطر داخلية (مثل الخطأ البشري او ضعف الرقابة)، والتي غالبا ما تكون ذات احتمالية عالية الا انه يمكن التحكم بها.	41	61	16	7	0	4.09	0.82	20.14	0.82	جيد
	هناك مصادر للخطر خارجية (مثل تغييرات القوانين أو الكوارث الطبيعية)، و التي عادةً ما	53	58	13	1	0	4.30	0.69	15.95	0.86	جيد جداً

	تكون ذات احتمالية منخفضة أو غير متوقعة، لكن من الصعب التحكم بها.									
	غالبًا ما يكون تأثير المصادر الخارجية للخطر كبيرًا (مثلاً: تغيّر سياسي مفاجئ، انهيار اقتصادي).	**51**	**54**	**11**	**8**	**1**	**4.17**	**0.90**	**21.49**	**0.83**	**جيد**
المعدل العام							**4.15**	**0.86**	**20.80**	**0.83**	**جيد**
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS23											

يبين الجدول (3-13) وعيًا متكاملًا بطبيعة المخاطر وآثارها المباشرة وغير المباشرة على فعالية نظام الرقابة الداخلية، وعلى آلية اتخاذ القرار داخل المؤسسة .فالمخاطر تُعد عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق أهداف المؤسسة، وقد تؤدي إلى نتائج سلبية أو إيجابية، تبعًا لطبيعة التعامل معها. وتؤكد الفقرات أن فعالية نظام الرقابة الداخلية تتأثر بوجود المخاطر، مما يستوجب تقييمًا دقيقًا ومستمرًا لها ضمن بيئة العمل.

أن النماذج المستخدمة في تقييم المخاطر تعتمد على بُعدين رئيسيين :احتمالية وقوع الحدث وشدة تأثيره المحتمل على أهداف المؤسسة .كما تختلف درجة الاحتمالية حسب طبيعة وحجم النشاط المؤسسي، ما يعني أن البيئة التنظيمية والقطاعية تلعب دورًا في شكل إدارة المخاطر. وتقوم المؤسسات بوضع ما يُعرف بـ خريطة المخاطر التي تساعد على ترتيبها بحسب الأولوية، حيث تُمنح الأولوية للمخاطر ذات الاحتمالية المرتفعة، حتى لو كان تأثيرها محدودًا، مقارنة بمخاطر تأثيرها عالٍ ولكن احتمال وقوعها ضعيف.

كما تُبرز الفقرات أن المؤسسة تُقدّر المخاطر باستخدام منهج القيمة المتوقعة للخطر (Expected Loss)، وذلك بضرب احتمالية الوقوع × التأثير المالي، كما قد تلجأ في بعض الحالات إلى تعيين احتمالات متعددة لخسائر مختلفة لنفس الخطر، أو لعدة أخطار غير مترابطة. وهذا يوضح أن عملية إدارة المخاطر تعتمد على التحليل الكمي والاحتمالي لاتخاذ قرارات رشيدة.

وتُظهر الفقرات أيضًا أن هناك مصادر متعددة للمخاطر، بعضها داخلية (مثل الخطأ البشري، ضعف الرقابة)، وتتميز بأنها غالبًا ما تكون ذات احتمالية مرتفعة لكنها قابلة للتحكم، في حين أن المصادر الخارجية مثل التغييرات التشريعية أو الكوارث الطبيعية تكون أقل احتمالًا لكنها غالبًا أعلى تأثيرًا، وصعبة التحكم.

وتوضح الفقرات أن عند تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية، تُراعى عدة عوامل، أهمها: أهمية المخاطر، الاحتمالية، التأثير، وجود أدوات تغطية مثل التأمين أو التحوّط، وتقلبات البيئة. بل في بعض الحالات، تشير الفقرات إلى أن المؤسسات تتجاهل تكلفة تطبيق الضوابط إذا كانت احتمالية الخطر عالية بشكل لا يسمح بالتهاون.

وعليه فان هذه الفقرات تُبرز فهمًا منهجيًا متقدمًا بأن إدارة المخاطر هي مرتكز أساسي في بناء نظام رقابة فعال، حيث يتم توجيه الموارد والمؤسسات نحو المخاطر ذات الأولوية وفق معايير كمية ونوعية .كما يتضح أن المؤسسات تعتمد على تقديرات احتمالية وتأثير الخطر كأساس منطقي لتحديد ما إذا كانت الضوابط الرقابية ضرورية، وإلى أي درجة يمكن تجاهل الكلفة مقابل تفادي الخسارة .وتشير الفقرات كذلك إلى أهمية التمييز بين المصادر الداخلية والخارجية للخطر، ومدى القابلية للتحكم بها، مما يدعم توجه المؤسسة نحو بناء نظام رقابي ديناميكي يتفاعل مع البيئة بشكل واقعي ومرن.

2- بُعد شهية المخاطر

يُظهر جدول (3-14) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وشدة الإجابة ومستوى الإجابة لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد شهية المخاطر، حيث اتجهت إجابات العينة بشكل عام نحو الاتفاق، مما يشير إلى وعي واضح من قبل أفراد العينة بأهمية هذا البعد في دعم منظومة إدارة المخاطر وضبط التوجهات المؤسسية تجاه المخاطر. وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط للوسط الحسابي بلغ (4.33) عند الفقرة التي نصها (إذا كانت المؤسسة تملك ضوابط رقابية ناضجة وواضحة في التعامل مع المخاطر، تكون أكثر قدرة على تطبيق شهية المخاطرة المحددة), وبمستوى (جيد جداً)، وانحراف معياري (0.80)، ومعامل اختلاف (18.51)، مما يدل على تجانس نسبي جيد في الآراء بشأن العلاقة بين نضج الضوابط الرقابية ومدى إمكانية تطبيق شهية المخاطر بشكل فعّال.

أما أدنى قيمة للوسط الحسابي فقد ظهرت عند الفقرة التي نصها (في بعض الأحيان تسعى المؤسسة وراء المخاطر، حيث تختار استغلال أنواع معينة من المخاطر لتحقيق عوائد أعلى على الاستثمارات) , بوسط حسابي (4.02)، وانحراف معياري (0.78)، ومعامل اختلاف (19.49)، وشدة إجابة (0.80)، وقد صنفت بمستوى (جيد)، مما يدل على وجود تحفّظ نسبي في آراء العينة تجاه تبنّي المؤسسات لنزعة هجومية في استثمار المخاطر، وهو ما قد يعكس توجّهًا أكثر تحفظًا في بيئة العمل.

يُلاحظ وجود تجانس عام نسبي في تقديرات العينة، حيث حقق بُعد شهية المخاطر وسطًا حسابيًا عامًا بلغ (4.17)، وانحرافًا معياريًا (0.85)، ومعامل اختلاف (20.41)، وشدة إجابة (0.83)، وبمستوى (جيد)، مما يشير إلى أن العينة المبحوثة تدرك أن شهية المخاطر تمثل إطارًا مرجعيًا لإدارة القرارات

والتصرفات المتعلقة بالتعرض للمخاطر، وأنها ينبغي أن تكون واضحة، موثقة، ومتكاملة مع ثقافة المؤسسة واستراتيجياتها. كما تعكس النتائج وعيًا بأن تجاوز أو تجاهل شهية المخاطر قد يؤدي إلى قرارات غير منضبطة، في حين أن الالتزام بها يعزز الانضباط المؤسسي والتوازن بين المخاطرة والعائد.

الجدول (3-14) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد شهية المخاطر

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الأجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
شهية المخاطر	تعتمد إدارة المخاطر مستوى المخاطر الذي تكون المؤسسة مستعدة لتقبله (شهية المخاطر) في تحديد المخاطر.	55	55	12	3	0	4.30	0.74	17.24	0.86	جيد جداً
	تختلف درجة شهية المخاطر باختلاف المؤسسات استنادا على مدى استعداد الإدارة لتقبل المخاطر.	47	56	12	9	1	4.11	0.91	22.10	0.82	جيد
	يزداد ميل ادارة المؤسسة لتقبل المزيد من المخاطر كلما كانت ذات نزعة هجومية في العمل.	57	52	10	6	0	4.28	0.81	18.91	0.86	جيد جداً
	اذا تم تقييم المخاطر و وجد ان احد المخاطر التي تم تحديدها تتجاوز درجة استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر فينبغي تطبيق استجابة مناسبة لهذا الخطر لإبقائه ضمن مستوى شهية المخاطر.	48	56	20	1	0	4.21	0.73	17.41	0.84	جيد جداً
	عند غياب الاستجابات و الضوابط الرقابية على	52	57	13	2	1	4.26	0.77	18.13	0.85	جيد جداً

المخاطر تكون المؤسسة عرضة للخطر بصورته الكاملة (المتأصلة).										
عندما تطبق المؤسسة جميع الاستجابات و الضوابط الرقابية و تقنيات ادارة المخاطر يتبقى جزء من الخطر لا يمكن ازالته نتيجةً للتكلفة الباهظة و غير المبررة لإزالته.	57	54	5	8	1	4.26	0.87	20.45	0.85	جيد جداً
يجب ان يظل مستوى الخطر المتبقي ضمن حدود شهية المخاطرة لدى المؤسسة.	47	45	26	7	1	4.06	0.90	22.21	0.81	جيد
قد تتحمل المؤسسة درجة من المخاطر نتيجة ممارسة نشاطاتها و تحصل مقابل تحملها لتلك المخاطر على الارباح.	50	53	11	11	0	4.14	0.91	22.00	0.83	جيد
في بعض الاحيان تسعى المؤسسة وراء المخاطر، حيث تختار استغلال انواع معينة من المخاطر لتحقيق عوائد اعلى على الاستثمارات.	29	78	10	7	1	4.02	0.78	19.49	0.80	جيد
يجب أن تكون شهية المخاطرة في المؤسسة محددة و موثّقة وواضحة للموظفين.	52	49	13	11	0	4.14	0.93	22.43	0.83	جيد
ينبغي ان تتناسب شهية المخاطرة مع طبيعة عمل المؤسسة.	50	58	13	1	0	4.21	0.85	20.09	0.84	جيد جداً
ينبغي ان تكون قرارات	43	64	14	1	3	4.14	0.83	20.03	0.83	جيد

	ادارة المؤسسة و الموظفين متوافقة مع شهية المخاطر المعتمدة.									
	في بعض الحالات تقوم ادارة المؤسسة بإشراك الموظفين في تحديد حدود المخاطر المقبولة.	**46**	**55**	**18**	**3**	**3**	**4.10**	**0.91**	**22.06**	**0.82**	**جيد**
	تلتزم المؤسسة بتدريب الموظفين على فهم حدود شهية المخاطرة	**40**	**64**	**10**	**9**	**2**	**4.05**	**0.91**	**22.59**	**0.81**	**جيد**
	تُترجم شهية المخاطر إلى سلوك فعلي من خلال ثقافة المؤسسة.	**50**	**58**	**11**	**6**	**0**	**4.22**	**0.80**	**18.95**	**0.84**	**جيد جداً**
	تلعب الضوابط الرقابية في التعامل مع المخاطر دورًا اساسيًا في ضمان الالتزام بشهية المخاطرة المعتمدة.	**60**	**44**	**15**	**5**	**1**	**4.26**	**0.88**	**20.65**	**0.85**	**جيد جداً**
	إذا كانت ثقافة المؤسسة حذرة ومتشائمة تجاه المخاطر، فقد لا يُنفّذ الموظفون قرارات فيها مستوى مقبول من المخاطرة حتى لو كانت ضمن (شهية المخاطرة).	**49**	**54**	**16**	**4**	**2**	**4.15**	**0.88**	**21.20**	**0.83**	**جيد**
	إذا كانت ثقافة المؤسسة متهورة أو غير منضبطة، فقد يتجاوز السلوك الفعلي للموظفين حدود شهية المخاطرة المعتمدة.	**45**	**53**	**18**	**7**	**2**	**4.06**	**0.94**	**23.07**	**0.81**	**جيد**
	اذا كانت المؤسسة تملك ضوابط رقابية ناضجة و واضحة في التعامل مع	**61**	**49**	**11**	**3**	**1**	**4.33**	**0.80**	**18.51**	**0.87**	**جيد جداً**

	المخاطر، تكون أكثر قدرة على تطبيق شهية المخاطرة المحددة.									
	يجب الاخذ بنظر الاعتبار شهية المخاطرة عند تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية.	**34**	**75**	**7**	**7**	**2**	**4.06**	**0.84**	**20.60**	**0.81**	**جيد**
	المعدل العام						**4.17**	**0.85**	**20.41**	**0.83**	**جيد**
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS23											

يُبين جدول (3–14) وعيًا واضحًا بأهمية شهية المخاطر كإطار مرجعي أساسي لإدارة المخاطر واتخاذ القرارات داخل المؤسسة. وتُظهر الفقرات أن شهية المخاطر تمثل الحدود التي تُعرّف من خلالها الإدارة مدى استعدادها لتحمّل مستوى معين من المخاطر مقابل تحقيق أهدافها، وبالتالي فهي أداة استراتيجية تضمن التوازن بين المخاطرة والعائد ضمن إطار منضبط.

وتوضح الفقرات أن شهية المخاطر تختلف من مؤسسة لأخرى، باختلاف توجهاتها الإدارية (هجومية أو تحفظية)، وحجم أعمالها، ونوع الأنشطة التي تمارسها. كما تُظهر الفقرات أن ارتفاع شهية المخاطر لدى الإدارة قد يدفعها إلى تقبّل أخطار أكبر لتحقيق أرباح أعلى، خاصة في بيئات استثمارية ديناميكية، بينما يُفضل البعض الآخر الحذر، خصوصًا في البيئات التنظيمية الصارمة.

وتؤكد الفقرات أن الالتزام بشهية المخاطر يتطلب وجود ضوابط رقابية واضحة وثقافة مؤسسية منضبطة، لأن تجاوز هذه الحدود – سواء بسبب تهور الموظفين أو ضعف النظام الرقابي – يؤدي إلى قرارات غير مدروسة. ويبرز كذلك أن المؤسسات تترجم شهية المخاطر إلى سلوك فعلي من خلال ثقافة داخلية تشمل توثيق السياسات، تدريب الموظفين، وتوجيه السلوك نحو التقيّد بتلك الحدود. وتُبيّن الفقرات أيضًا أن شهية المخاطر تُستخدم في تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية.

ولترتيب الأهمية لأبعاد متغير المخاطر، تم استعمال شدة الاجابة بالاعتماد على الوسط الحسابي و الانحراف المعياري وكما هو مبين في الجدول (3–15) اذ يتضح ان

الجدول (3-15) ترتيب الاهمية بالاعتماد على شدة الاجابة لأبعاد متغير الحد من المخاطر

ت	الحد من المخاطر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الاجابة	ترتيب المتغيرات من حيث ادارك افراد العينة	ترتيب المتغيرات من حيث قوة اتساق اجابات افراد العينة
1	**تأثير و احتمالية وقوع المخاطر**	4.15	0.86	0.83	**2**	**1**
2	**شهية المخاطر**	4.17	0.85	0.83	**1**	**2**

الجدول : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.23

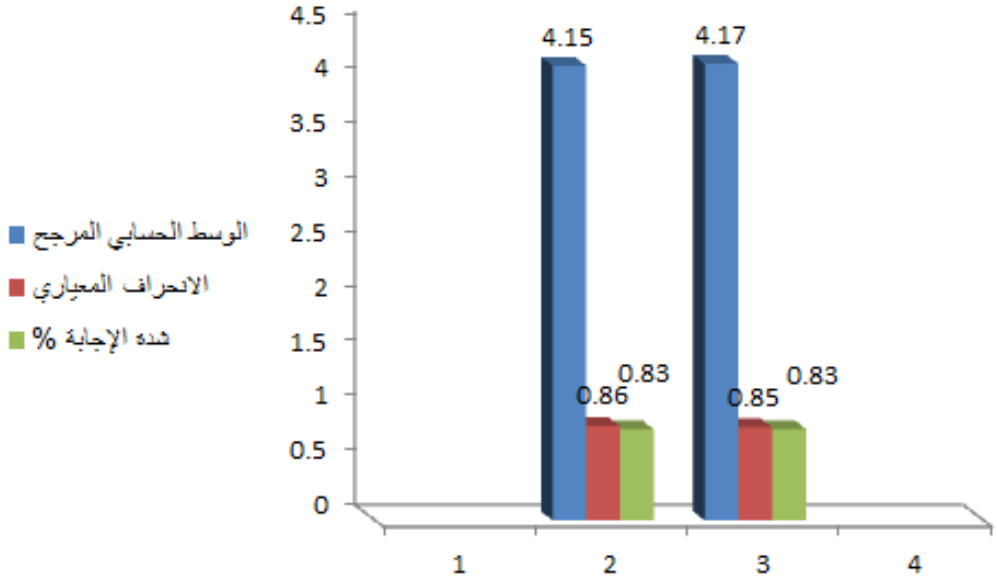

شكل (3-22) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الاجابة لأبعاد متغير الحد من المخاطر

تشير النتائج في جدول (3-15) والشكل (3-22) إلى أن أعلى شدة إجابة سُجّلت لبُعد شهية المخاطر بشدة بلغت (0.83) ووسط حسابي (4.17)، مما يضعه في المرتبة الأولى من حيث إدراك أفراد العينة. هذا يعكس وعيًا واضحًا لديهم بأن فهم المؤسسة لحدود المخاطر المقبولة يُعد ركيزة أساسية لاتخاذ قرارات رشيدة في إدارة المخاطر.

في المقابل، جاء بُعد تأثير واحتمالية وقوع المخاطر في المرتبة الثانية من حيث الإدراك، على الرغم من أنه حقق نفس شدة الإجابة (0.83) ولكن بوسط حسابي أقل (4.15)، مما يُشير إلى إدراك مهم لكنه بدرجة أقل نسبيًا من بعد شهية المخاطر، عند ترتيب الأهمية استنادًا إلى تقييم أفراد العينة.

أما عند النظر إلى درجة تجانس الآراء أي مدى اتفاق أفراد العينة فيما بينهم، فإن بُعد تأثير واحتمالية وقوع المخاطر جاء في المرتبة الأولى، حيث سجل أدنى انحراف معياري (0.86) مقارنةً بـ شهية المخاطر (0.85)، مما يدل على تجانس نسبي أعلى في الإجابات بشأن هذا البعد.

أما بُعد شهية المخاطر فجاء في المرتبة الثانية من حيث قوة الاتساق، رغم كونه الأعلى إدراكًا، مما يشير إلى تفاوت نسبي بسيط في تقييم الأفراد له، قد يعكس اختلافات في الفهم أو الخلفية المؤسسية.

وعليه تشير النتائج إلى أن أفراد العينة يُدركون بشكل كبير أهمية كل من شهية المخاطر وتأثير واحتمالية وقوعها، لكن شهية المخاطر حازت على أولوية أعلى من حيث الإدراك، بينما أظهر بعد التأثير والاحتمالية اتساقًا أعلى في الإجابات .هذا يعكس أن إدارة المخاطر في المؤسسة بحاجة إلى موازنة بين فهم الحدود المقبولة للمخاطر (شهية المخاطر) وبين تقييم الوقائع بناءً على الاحتمالية والتأثير ضمن بيئة تشغيلية ديناميكية.

ثانياً: متغير جودة التقارير المالية

1- بُعد جودة المعلومات المحاسبية

يُظهر جدول (3-16) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وشدة الإجابة ومستوى الإجابة لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد جودة المعلومات المحاسبية، حيث اتجهت إجابات العينة بشكل عام نحو الاتفاق، مما يدل على إدراك جيد من قبل أفراد العينة لأهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تعزيز قرارات المستخدمين وتحقيق الشفافية المالية. وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط للوسط الحسابي بلغ (4.22) عند الفقرة التي نصها (يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية عبر فترات مالية مختلفة أو مع مؤسسات أخرى لتقييم الأداء والمركز المالي) , وبمستوى (جيد جداً)، وانحراف معياري (0.91)، ومعامل اختلاف (21.64)، مما يشير إلى درجة مناسبة من التجانس في الآراء حول أهمية القابلية للمقارنة في دعم فعالية استخدام المعلومات المالية.

أما أدنى قيمة للوسط الحسابي فقد ظهرت عند الفقرة التي نصها (يمكن التحقق من المعلومات المحاسبية للتأكد من تمثيلها الأمين للوقائع الاقتصادية) ,بوسط حسابي (4.11)، وانحراف معياري (0.91)، ومعامل اختلاف (22.10)، وشدة إجابة (0.82)، وقد صنفت بمستوى (جيد)، مما يدل على وجود تفاوت نسبي في تقييم العينة لقدرة المعلومات المحاسبية على تمثيل الوقائع الاقتصادية بصورة يمكن التحقق منها.

وتشير الفقرات عمومًا إلى إدراك العينة أن جودة المعلومات المحاسبية تُقاس بخصائص متعددة مثل :الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للتحقق، المقارنة، الوضوح، والدقة الزمنية .كما تُظهر النتائج وعيًا بأهمية تقديم المعلومات في الوقت المناسب، حيث جاءت الفقرة المتعلقة بالتوقيت بمتوسط (4.20) وانحراف معياري منخفض نسبيًا (0.77)، ومعامل اختلاف (18.39)، وهي من أدنى القيم في الجدول، ما يعكس درجة عالية من الاتفاق حول ضرورة التوقيت الملائم في التقرير المالي.

وعند النظر إلى النتائج الكلية، يُلاحظ أن بُعد جودة المعلومات المحاسبية قد حقق وسطًا حسابيًا عامًا بلغ (4.16)، وانحرافًا معياريًا (0.89)، ومعامل اختلاف (21.30)، وشدة إجابة (0.83)، وبمستوى (جيد)، مما يعكس تقديرًا مستقرًا لدى العينة لأهمية توفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية، لضمان مصداقيتها وفعاليتها في دعم اتخاذ القرار.

جدول (3–16) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد جودة المعلومات المحاسبية

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الإجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
جودة المعلومات المحاسبية	تتميز المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بالملاءمة لقرارات المستخدمين وقدرتها على التأثير فيها.	49	54	15	6	1	4.15	0.87	20.98	0.83	جيد

تمثل المعلومات المحاسبية الواقع الفعلي للمؤسسة تمثيلًا صادقًا من خلال اكتمالها وحيادها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.	50	52	14	8	1	4.14	0.91	22.00	0.83	جيد
يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية عبر فترات مالية مختلفة أو مع مؤسسات أخرى لتقييم الأداء والمركز المالي.	57	47	14	5	2	4.22	0.91	21.64	0.84	جيد جداً
يمكن التحقق من المعلومات المحاسبية للتأكد من تمثيلها الأمين للوقائع الاقتصادية.	45	61	9	8	2	4.11	0.91	22.10	0.82	جيد
تتسم المعلومات المحاسبية بالوضوح والدقة مما يجعلها سهلة الفهم لمستخدمي التقارير المالية.	51	53	11	8	2	4.14	0.94	22.67	0.83	جيد
تُقدَّم المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب لتمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات فعالة.	46	63	12	3	1	4.20	0.77	18.39	0.84	جيد
المعدل العام						4.16	0.89	21.30	0.83	جيد

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS23

يُبين جدول (3-16) استنادًا إلى إجابات أفراد العينة المبحوثة وعيًا واضحًا بأهمية جودة المعلومات المحاسبية كإطار مرجعي أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المالية والمحاسبية. تظهر الفقرات في الجدول أن المعلومات المحاسبية تتمتع بملاءمة كبيرة لقرارات المستخدمين وقدرتها على التأثير فيها، حيث تُعدّ هذه المعلومات عنصرًا محوريًا في دعم القرارات المالية والمحاسبية الفعّالة. كما تبين الفقرات أن المعلومات المحاسبية تمثل الواقع الفعلي للمؤسسة بصدق وحيادية، من خلال اكتمالها وحيادها وخلوها من الأخطاء الجوهرية، مما يعزز الثقة في دقة التقارير المالية. إضافةً إلى ذلك، تُظهر الفقرات

إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية عبر فترات مالية مختلفة أو مع مؤسسات أخرى لتقييم الأداء والمركز المالي، ما يساعد في تحليل البيانات بشكل أكثر شمولية. كما تؤكد الفقرات على أن المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق للتأكد من تمثيلها الأمين للوقائع الاقتصادية، مما يزيد من موثوقية التقارير المالية. وتشير الفقرات أيضًا إلى أن المعلومات المحاسبية تتسم بالوضوح والدقة، مما يسهل فهمها لمستخدمي التقارير المالية، كما أن تقديم هذه المعلومات في التوقيت المناسب يعزز القدرة على اتخاذ قرارات فعالة. ومن خلال التحليل الكمي للبيانات، يظهر توافق عام بين المبحوثين حول جودة المعلومات المحاسبية، مع تباين معتدل في الإجابات، مما يعكس إجماعًا قويًا بين أفراد العينة حول أهمية وجود معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

2- بُعد جودة الارباح

يُظهر جدول (3-17) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وشدة الإجابة ومستوى الإجابة لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد جودة الأرباح. تشير النتائج إلى أن إجابات العينة تميل بشكل عام نحو الاتفاق، مما يدل على إدراك جيد من قبل أفراد العينة لأهمية جودة الأرباح في تقييم الأداء المالي وضمان موثوقية التقارير المالية. وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط للوسط الحسابي بلغ (4.30) عند الفقرة التي نصها "(تعكس جودة الأرباح مدى نجاح الضوابط الرقابية في ضمان دقة وموثوقية التقارير المالية)، بمستوى (جيد جدًا)، مع انحراف معياري (0.83)، ومعامل اختلاف (19.40)، مما يشير إلى درجة مناسبة من التجانس في الآراء حول أهمية الضوابط الرقابية في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

أما أدنى قيمة للوسط الحسابي فقد ظهرت عند الفقرة التي نصها "تعكس جودة الأرباح مدى اعتماد المؤسسة على أنشطة تشغيلية حقيقية لتحقيق الأرباح، لا على التلاعب المحاسبي"، بوسط حسابي (4.09)، وانحراف معياري (0.98)، ومعامل اختلاف (24.07)، وشدة إجابة (0.82)، وقد صنفت بمستوى (جيد)، مما يدل على وجود تفاوت نسبي في تقييم العينة لدور الأنشطة التشغيلية الحقيقية في تعزيز جودة الأرباح.

وتشير الفقرات عمومًا إلى إدراك العينة أن جودة الأرباح تُقاس بعوامل متعددة مثل: التلاعب المحاسبي، فعالية الضوابط الرقابية، والاعتماد على الأنشطة التشغيلية الحقيقية. كما تُظهر النتائج وعيًا بأهمية دور الضوابط الرقابية في ضمان دقة التقارير المالية، حيث جاءت الفقرة المتعلقة بالضوابط

الرقابية بمتوسط (4.28) وانحراف معياري (0.84)، ومعامل اختلاف (19.59)، مما يعكس درجة عالية من الاتفاق حول ضرورة وجود ضوابط رقابية فعالة في تقارير الأرباح.

وعند النظر إلى النتائج الكلية، يُلاحظ أن بُعد جودة الأرباح قد حقق وسطًا حسابيًا عامًا بلغ (4.21)، وانحرافًا معياريًا (0.87)، ومعامل اختلاف (20.71)، وشدة إجابة (0.84)، وبمستوى (جيد)، مما يعكس تقديرًا مستقرًا لدى العينة لأهمية توفر خصائص الجودة في الأرباح لضمان مصداقيتها وفعاليتها في دعم اتخاذ القرار.

الجدول (3–17) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد جودة الارباح

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الإجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
جودة الارباح	تُعد جودة الأرباح مؤشرًا يعكس مدى جودة التقارير المالية المُعدة من قبل المؤسسة.	54	52	12	4	3	4.20	0.92	21.81	0.84	جيد
	تعكس جودة الأرباح كفاءة الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة.	55	53	11	6	0	4.26	0.81	19.08	0.85	جيد جداً
	تعكس الأرباح المحققة الأداء التشغيلي الفعلي للمؤسسة.	43	61	13	8	0	4.11	0.83	20.30	0.82	جيد
	تشير جودة الأرباح إلى فعالية الضوابط الرقابية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.	60	46	13	6	0	4.28	0.84	19.59	0.86	جيد جداً
	تعكس جودة الارباح مدى اعتماد المؤسسة على أنشطة تشغيلية حقيقية لتحقيق	48	55	10	9	3	4.09	0.98	24.07	0.82	جيد

	الأرباح، لا على التلاعب المحاسبي.									
	تعكس جودة الأرباح مدى نجاح الضوابط الرقابية في ضمان دقة وموثوقية التقارير المالية.	61	47	12	4	1	4.30	0.83	19.40	0.86	جيد جداً
	المعدل العام						**4.21**	**0.87**	**20.71**	**0.84**	**جيد جداً**
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS23											

يظهر جدول (16) استنادًا إلى إجابات أفراد العينة المبحوثة وعيًا واضحًا بأهمية جودة الأرباح كأداة تقييمية استراتيجية تعتمد عليها المؤسسات لتحسين أدائها المالي وضمان دقة تقاريرها المالية. تُظهر الفقرات أن جودة الأرباح تتأثر بعدة عوامل مثل فعالية الضوابط الرقابية، كفاءة الأداء المالي، والاعتماد على الأنشطة التشغيلية الحقيقية، مما يجعلها عنصراً محوريًا في تعزيز الشفافية المالية والمصداقية.

وتوضح الفقرات أن جودة الأرباح ليست ثابتة أو موحدة، بل تتباين وفقًا للبيئة المؤسسية، وطبيعة الأعمال، وحجم المؤسسة. فالمؤسسات التي تتبنى نهجًا هجوميًا قد تسعى إلى زيادة الأرباح حتى ولو كانت هناك مخاطر مرتبطة بها، بينما المؤسسات التي تركز على استقرار الأعمال قد تسعى للحفاظ على جودة الأرباح من خلال تطبيق ضوابط أكثر صرامة للحد من المخاطر.

تؤكد الفقرات على أهمية وجود ضوابط رقابية فعالة لضمان تحقيق جودة الأرباح، حيث إن غياب هذه الضوابط أو وجود خلل فيها قد يؤدي إلى تلاعب محاسبي أو تقارير مالية مضللة، مما يهدد استقرار المؤسسة. كما تشير الفقرات إلى أن تحقيق جودة الأرباح لا يقتصر على النظرية فقط، بل يجب أن يتجسد في سياسات وإجراءات مرسومة بوضوح لجميع المعنيين، مع ضرورة تدريب الموظفين على فهم وتطبيق هذه السياسات بشكل يومي.

وتبرز الفقرات أيضًا أن جودة الأرباح تتجسد في الأداء الفعلي من خلال السياسات المؤسسية المتبعة والإجراءات الرقابية المطبقة. كما تُستخدم كمعيار رئيسي عند تحديد مدى فاعلية الضوابط الرقابية في ضمان تحقيق الأرباح الحقيقية. فعندما يُكتشف أن مستوى الأرباح لا يتوافق مع معايير الجودة المعتمدة، يجب اتخاذ إجراءات لتصحيح الوضع وضمان تطابق الأداء مع الأهداف المالية للمؤسسة.

لذلك، تعكس هذه النتائج فهماً ناضجًا بأن جودة الأرباح ليست مجرد مفهوم تنظيمي، بل أداة استراتيجية توجّه جميع أنشطة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها المالية، وتعمل على مواءمة ثقافة المؤسسة، والضوابط الرقابية، وسلوك الموظفين، مع المعايير المالية المقبولة. ويُعد وجود جودة أرباح واضحة، محددة، وقابلة للتطبيق شرطًا أساسيًا لتحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد، وبين النمو المالي والاستدامة المؤسسية.

2- بُعد التحفظ المحاسبي

يُظهر جدول (3-18) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وشدة الإجابة ومستوى الاتجاه لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد التحفظ المحاسبي، حيث اتجهت إجابات العينة بشكل عام نحو الاتفاق، مما يدل على وعي متزايد لدى أفراد العينة بأهمية التحفظ المحاسبي بوصفه أداة رئيسية لضمان دقة وموثوقية التقارير المالية. وتُشير النتائج إلى أن أعلى متوسط للوسط الحسابي بلغ (4.28) عند الفقرة التي نصها (يوفر التحفظ المحاسبي حمايةً للمستثمرين من الممارسات الانتهازية للإدارة)، وبمستوى (جيد جداً)، وانحراف معياري (0.82)، ومعامل اختلاف (19.14)، مما يعكس تجانسًا عاليًا في الآراء بشأن أهمية التحفظ المحاسبي في حماية حقوق المستثمرين. تليها مباشرة الفقرة التي نصها(يحد التحفظ المحاسبي من قدرة إدارة المؤسسة على التلاعب بالقوائم المالية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الأطراف الأخرى)، بوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.75) ومعامل اختلاف (17.63)، مما يؤكد أن العينة تدرك دور التحفظ المحاسبي في الحد من التلاعب المحاسبي. في المقابل، جاءت أدنى قيمة للوسط الحسابي عند الفقرة التي نصها (يُسهم التحفظ المحاسبي في تعزيز الثقة في التقارير المالية لدى المستثمرين والمستخدمين الآخرين) بوسط حسابي (3.87)، وانحراف معياري (1.02)، ومعامل اختلاف (26.44)، وشدة إجابة (0.77)، وبمستوى (جيد)، مما يدل على وجود تباين ملحوظ في الآراء حول تأثير التحفظ المحاسبي على الثقة في التقارير المالية. وتشير بقية الفقرات إلى أن التحفظ المحاسبي يُسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما يعزز مصداقية التقارير المالية ويسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

ويُلاحظ بصورة عامة أن بُعد التحفظ المحاسبي قد حقق وسطًا حسابيًا عامًا بلغ (4.11)، بانحراف معياري (0.88)، ومعامل اختلاف (21.59)، وشدة إجابة (0.82)، وبمستوى (جيد جداً)، مما يُشير إلى أن العينة تُدرك بوضوح أن التحفظ المحاسبي ليس فقط ضمانًا لجودة المعلومات المالية، بل يعد أيضًا معيارًا أساسيًا لفعالية الأداء المالي والرقابي داخل المؤسسة.

الجدول (3-18) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العينة المبحوثة حول بُعد التحفظ المحاسبي

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الإجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
التحفظ المحاسبي	يُسهم التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية لمستخدمي التقارير المالية.	49	47	16	10	3	4.03	1.03	25.58	0.81	جيد
	يُعزز التحفظ المحاسبي من مصداقية وموثوقية التقارير المالية.	43	55	25	1	1	4.10	0.80	19.53	0.82	جيد
	يحد التحفظ المحاسبي من قدرة إدارة المؤسسة على التلاعب بالقوائم المالية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الأطراف الأخرى.	51	59	11	4	0	4.26	0.75	17.63	0.85	جيد جدا
	يوفر التحفظ المحاسبي حمايةً للمستثمرين من الممارسات الانتهازية للإدارة.	55	58	5	6	1	4.28	0.82	19.14	0.86	جيد جدا
	يُسهم التحفظ المحاسبي في تعزيز الثقة في التقارير المالية لدى المستثمرين والمستخدمين الآخرين.	40	46	23	15	1	3.87	1.02	26.44	0.77	جيد
	يُسهم التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	46	55	17	6	1	4.11	0.87	21.22	0.82	جيد
	المعدل العام						4.11	0.88	21.59	0.82	جيد

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS23

يُبين جدول (3–18) واستنادًا إلى إجابات أفراد العينة المبحوثة وعيًا واضحًا بأهمية التحفظ المحاسبي كأداة أساسية لضمان دقة وموثوقية التقارير المالية، وحماية حقوق الأطراف المختلفة داخل المؤسسة. وتُظهر الفقرات أن التحفظ المحاسبي لا يقتصر فقط على مبدأ احتساب الأرباح بطريقة تحفظية، بل يتعلق أيضًا بالقدرة على منع التلاعب في البيانات المالية وحماية المستثمرين من الممارسات غير الأخلاقية من قِبل الإدارة.

وتوضح الفقرات أن التحفظ المحاسبي يُعد أداة فعّالة لتعزيز الشفافية المالية، حيث يُسهم في الحد من أي محاولات لتزييف البيانات المالية أو التلاعب بالتقديرات المحاسبية، وهو ما يُعزز مصداقية التقارير المالية ويُعطي مؤشرات واقعية حول صحة الأداء المالي للمؤسسة. كما تُبرز الفقرات أن التحفظ المحاسبي يرتبط بشكل مباشر بفعالية الضوابط الرقابية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن التحفظ المحاسبي يُعد مقياسًا غير مباشر لقوة النظام الرقابي داخل المؤسسة.

وتؤكد الفقرات أن التحفظ المحاسبي يُمثل أحد مقومات موثوقية التقارير المالية، حيث يرتبط بجودة المعلومات المحاسبية، واكتمالها، وخلوها من الأخطاء الجوهرية، مما يُعزز ثقة المستخدمين في البيانات المالية المنشورة. كما تشير الفقرات إلى أن التقارير ذات الجودة العالية تعكس قدرة المؤسسة على تقديم معلومات شفافة ودقيقة، مما يساعد أصحاب المصالح في اتخاذ قرارات مستنيرة.

كما تُوضح الفقرات أن التحفظ المحاسبي يُعد مؤشراً على كفاءة النظام المالي وليس مجرد أداة محاسبية، وأن وجود نظام رقابي محكم هو شرط أساسي لضمان مصداقية التقارير المالية. ويُبرز محتوى الفقرات أن المؤسسات التي تولي اهتمامًا كبيرًا للتحفظ المحاسبي عادةً ما تتمتع بسمعة مالية قوية، واستدامة في تحقيق الأرباح، وانضباط في السلوك المالي والإداري.

لذلك، تعكس هذه النتائج فهمًا ناضجًا بأن التحفظ المحاسبي ليس فقط مقياسًا محاسبيًا، بل أداة تقييم استراتيجية تُستخدم للحكم على مصداقية التقارير المالية، وفعالية النظام الرقابي، وسلامة الإجراءات المحاسبية. ويُعد التركيز على التحفظ المحاسبي توجهًا نحو الحوكمة الرشيدة، والإدارة الواعية للمخاطر، وبناء الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصالح.

ولترتيب الأهمية لأبعاد متغير جودة التقارير المالية، تم استعمال شدة الاجابة بالاعتماد على الوسط الحسابي و الانحراف المعياري وكما هو مبين في الجدول (3–19) اذ يتضح ان

الجدول (3-19) ترتيب الاهمية بالاعتماد على شدة الاجابة لأبعاد متغير جودة التقارير المالية

ت	جودة التقارير المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الاجابة	ترتيب المتغيرات من حيث ادارك افراد العينة	ترتيب المتغيرات من حيث قوة اتساق اجابات افراد العينة
1	جودة المعلومات المحاسبية	4.16	0.89	0.83	2	2
2	جودة الارباح	4.21	0.87	0.84	1	3
	التحفظ المحاسبي	4.11	0.88	0.82	3	1

الجدول : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.23

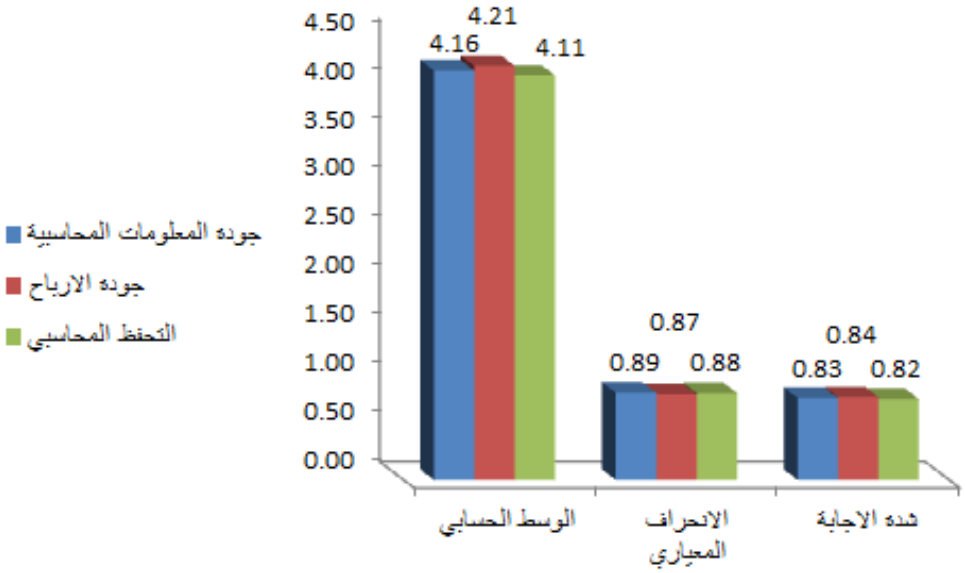

شكل (3-23) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الاجابة لأبعاد متغير جودة التقارير المالية

يتضح من الجدول (3-19) والشكل (3-23) أن أعلى إدراك بين أبعاد جودة التقارير المالية كان لبُعد جودة الأرباح، حيث حصل على شدة إجابة (0.84) وبوسط حسابي (4.21)، مما يجعله في المرتبة الأولى من حيث أهمية هذا البُعد لدى العينة. وهذا يعكس قناعة قوية بأن الأرباح عالية الجودة

تُعد المؤشر الأهم على صدق وشفافية التقارير المالية. يليه في المرتبة الثانية بُعد جودة المعلومات المحاسبية بشدة إجابة (0.83) وبوسط حسابي (4.16)، مما يدل على وعي جيد لدى العينة بأن دقة وملاءمة المعلومات المحاسبية تشكّل أساسًا لاتخاذ القرارات السليمة. أما التحفظ المحاسبي فجاء في المرتبة الثالثة من حيث الإدراك، بشدة إجابة (0.82) ووسط حسابي (4.11)، مما يشير إلى أنه يُعد مكوّناً مهماً، ولكن بدرجة أقل نسبيًا من العناصر الأخرى في تشكيل جودة التقارير المالية.

أما عند النظر إلى قوة التجانس والاتساق في الإجابات، فإن التحفظ المحاسبي جاء في المرتبة الأولى من حيث أقل انحراف معياري (0.88)، مما يدل على اتفاق أكبر بين آراء العينة حول هذا البُعد، رغم أنه كان الأقل من حيث شدة الإدراك. يليه جودة الأرباح في المرتبة الثانية من حيث الاتساق (0.87)، ما يعكس درجة جيدة من التجانس في الرأي العام تجاه هذا البُعد، خصوصًا أنه كان الأعلى في شدة الإجابة.

أما جودة المعلومات المحاسبية فجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث قوة الاتساق (0.89)، وهو أعلى انحراف معياري بين الأبعاد الثلاثة، مما يشير إلى تباين نسبي في تقييمات العينة لهذا البعد، ربما لاختلاف الفهم أو التفسير العملي للمعلومات المحاسبية ودورها في جودة التقارير.

وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة يُدركون بشكل أكبر أهمية جودة الأرباح في تقييم جودة التقارير المالية، ويضعونها في مقدمة العناصر المؤثرة، يليها المعلومات المحاسبية ثم التحفظ المحاسبي . أما من حيث قوة الاتساق، فإن التحفظ المحاسبي حاز أعلى درجة تجانس، في حين كانت الآراء أكثر تباينًا حول جودة المعلومات المحاسبية. وهذا يعكس تمييزًا دقيقًا من قبل العينة بين المفاهيم الفنية المختلفة، ويؤكد على ضرورة أن تُصمَّم التقارير المالية بطريقة تُوازن بين الشفافية، التحفظ، ودقة المعلومات لضمان موثوقية القرار المحاسبي.

المبحث الثالث

تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث
(Analysis of the relationship between research variables)

تم في هذا المبحث اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات مقياس البحث والمتمثلة بأولوية التطبيق للضوابط الرقابية كمتغير مستقل بأبعاده الثلاثة (منفعة الضوابط الرقابية، تكلفة الضوابط الرقابية، القيود المتأصلة)، والحد من المخاطر كمتغير وسيط ببُعديه الأثنين المتضمنين (تأثير واحتمالية وقوع المخاطر، شهية المخاطر)، وجودة التقارير المالية كمتغير تابع بأبعاده الثلاثة المتضمنة (جودة المعلومات المحاسبية، جودة الارباح، التحفظ المحاسبي)، اذ ان الهدف من تحليل الارتباط هو اكتشاف وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات، ويساعدنا تحليل الارتباط على تحديد الآتي:

3-3-1 :اتجاه العلاقة

فإشارة الارتباط سواء كانت:

- موجبة : Positive تشير إلى أن المتغيرين يتغيران في الاتجاه نفسه، فكلما زادت قيم المتغير X فإن قيم المتغير Y تزيد أيضًا، وكلما انخفضت قيم X تنخفض قيمY ؛ أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين.
- سالبة : Negative تشير إلى أن المتغيرين في اتجاه معاكس، فكلما زادت قيم X تنخفض أو تنقص قيمY ؛ أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين.
- صفرية : Zero عدم وجود علاقة خطية (عدم وجود خط تتجمع حوله النقاط) بين المتغيرين.

3-3-2 :مقدار أو حجم أو قوة العلاقة

تتراوح قيمة معامل الارتباط من1 + إلى – 1 ، فإشارة معامل الارتباط تحدد ما إذا كان الارتباط موجبًا أو سالبًا، ولكن قيمته تصف مقدار حجم الارتباط، فالقيمة العالية تشير إلى ارتباط قوي، فمثلً إذا كانت القيمة1+ فإنها تشير إلى معامل ارتباط موجب تام، وإذا كانت القيمة – 1 فإنها تشير إلى معامل ارتباط سالب تام. وفيما يلي يوضح الجدول (3-20) إطارًا لتحديد حجم قيمة معامل الارتباط

الجدول(3-20) قاعدة تحديد قوة معامل الارتباط

قوة الارتباط	ارتباط عكسي	ارتباط طردي
ارتباط تام	1-	1
ارتباط قوي	0.9-	0.9
	0.8-	0.8
	0.7-	0.7
ارتباط متوسط	0.6-	0.6
	0.5-	0.5
	0.4-	0.4
ارتباط مقبول	0.3-	0.3
	0.2-	0.2
	0.1-	0.1
لا يوجد ارتباط	0	0

المصدر: إعداد الباحث

معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) هو مقياس إحصائي يُستخدم لتحديد قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين. يُحسب المعامل بناءً على التباين المشترك بين

المتغيرين مقسومًا على حاصل ضرب الانحراف المعياري لكل منهما، ويُستخدم بشكل واسع في تحليل العلاقات بين الظواهر. يشترط لاستخدامه أن تكون العلاقة بين المتغيرين خطية، وأن تكون البيانات موزعة توزيعًا طبيعيًا، ولا تتأثر بالقيم الشاذة بدرجة كبيرة.و يعد من أكثر الأساليب الإحصائية استخدامًا لتحديد العلاقة بين المتغيرات في العلوم الادارية النفسية والاجتماعية والسلوكية. اذ يتضح من خلال الجدول (3-21) ما يأتي:

اولاً: اختبار فرضية الارتباط الرئيسة الاولى والتي تنص على: (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية والحد من المخاطر)

أظهرت نتائج معامل الارتباط بيرسون وجود علاقة عكسية قوية جدًا بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وابعاد الخطر باعتبارها مقياس يمكن من خلاله تحديد مستوى الحد من المخاطر، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.83-) عند مستوى دلالة إحصائية (0.01) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة والتي تنص على **(توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية والحد من المخاطر)** ويُشير هذا إلى أنه كلما زادت أولوية تطبيق الضوابط الرقابية داخل المنظمة، كلما ساهم ذلك بشكل مباشر في الحد من تأثير واحتمالية وقوع المخاطر وبالتالي انخفاض الخطر وارتفاع الحد من المخاطر وهذا يعكس الدور الوقائي الذي تلعبه الضوابط الرقابية في تعزيز الاستقرار التنظيمي والتحكم في مصادر التهديد.

ثانياً: اختبار فرضية الارتباط الرئيسة الثانية والتي تنص على: (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية)

تمثّلت العلاقة بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية في ارتباط طردي قوي جدًا، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.81)، وهو ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى (0.01) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة والتي تنص على **(توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية)** ويُفهم من ذلك أن تعزيز تطبيق الضوابط الرقابية يسهم بشكل

مباشر في تحسين جودة التقارير المالية من حيث الموثوقية، الدقة، والشفافية، مما يدعم عمليات اتخاذ القرار ويزيد من مصداقية المؤسسة أمام الأطراف ذات العلاقة.

ثالثاً: اختبار فرضية الارتباط الرئيسة الثالثة والتي تنص على: (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية من خلال الحد من المخاطر)

كشفت نتائج التحليل عن وجود علاقة عكسية قوية جدًا بين وابعاد الخطر باعتبارها مقياس يمكن من خلاله تحديد مستوى الحد من المخاطر وجودة التقارير المالية، حيث سجل معامل الارتباط – (0.83) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة والتي تنص على **(توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية من خلال الحد من المخاطر)**. ويعني هذا أن زيادة أولوية التطبيق للضوابط الرقابية تسهم بشكل فعّال في الحد من مستويات المخاطر داخل المنظمة، مما ينعكس إيجابيًا على جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية. فكلما كانت الضوابط مطبقة وفق أولوية منهجية ومدروسة، قلت المخاطر وارتفع مستوى الحد من المخاطر ، مما يعزز كفاءة التقارير في تمثيل الواقع الاقتصادي للمنشأة بدقة وموثوقية، **وبالتالي تسهم في ارتفاع جودة التقارير المالية.**

جدول (3–21) قيم معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون بين متغيرات البحث الرئيسية

المتغيرات	أولوية التطبيق للضوابط الرقابية	الحد من المخاطر	جودة التقارير المالية
أولوية التطبيق للضوابط الرقابية	1	-0.83**	0.81**
الحد من المخاطر	-0.83**	1	-0.83**
جودة التقارير المالية	0.81**	-0.83**	1
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)			

المصدر: إعداد الباحث

يجدر التنويه إلى أن متغير (الحد من المخاطر) يُعد في جوهره متغيرًا إيجابيًا من حيث الهدف والمضمون، إذ يمثل مدى قدرة المنظمة على تقليل مستويات المخاطر المحيطة بأنشطتها، وبالتالي فهو

يُعد مؤشرًا على كفاءة النظام الرقابي. ورغم أن نتائج الارتباط الإحصائي في الجدول (3–21) أظهرت قيماً سالبة في العلاقة بين (أولوية تطبيق الضوابط الرقابية) و(الحد من المخاطر)، إلا أن هذه العلاقة تُفسَّر بوصفها علاقة عكسية وظيفيًا، أي أن زيادة أولوية التطبيق تؤدي إلى انخفاض مستوى المخاطر لان مستوى الحد من المخاطر تم قياسه من خلال ابعاد الخطر، وهو ما يعكس نجاح الضوابط في الحد من المخاطر. وبناءً على ذلك، فإن العلاقة السالبة لا تعبّر عن أثر سلبي، وإنما تعكس فعالية الضوابط في تحقيق غاية إيجابية وهي الحد من المخاطر، مما يدعم منطق العلاقة المتوقعة بين المتغيرين ضمن النموذج النظري للدراسة.

المبحث الرابع

اختبار وتحليل التأثير بين متغيرات البحث

(Test and analysis of influence between research variables)

تم في هذا المبحث اختبار فرضيات التأثير بالاعتماد على معادلة الانحدار الخطي والذي يعد أداة إحصائية تقوم ببناء نموذج إحصائي وذلك لتقدير العلاقة بين متغيرين (متغير مستقل) و (متغير تابع) بحيث ينتج معادلة إحصائية توضح العلاقة السببية او البينية بين المتغيرات. وعندما تكون العلاقة في النموذج الإحصائي بين متغير مستقل واحد و متغير تابع (معتمد) فأن هذا النموذج هو ابسط نماذج الانحدار ويسمى انموذج الانحدار الخط البسيط (simple liner regression) وعندما تكون عدة متغيرات مستقلة أكثر من متغير واحد فان النموذج يسمى الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression). اذ يختص هذا المبحث باختبار فرضيات التأثير الخاصة بالبحث لغرض تحديد أمكانية الحكم عليها بالقبول أو الرفض. كذلك استعمال اختبار سوبيل (Sobel) للكشف عن اثر المتغير الوسيط هو اختبار إحصائي يُستخدم لقياس ما إذا كان تأثير المتغير المستقل (X) على المتغير التابع (Y) يتم عبر متغير وسيط .(Mediator, M) ، أي هل X يؤثر على Y بشكل غير مباشر من خلالM ؟

وهنالك شروط أساسية ثلاثة لاختبار الوساطة (Sobel Test) هي:

1- يجب أن يؤثر المتغير المستقل (X) على المتغير الوسيط (M)
2- يجب أن يكون هناك تأثير أولي بين (X) و (Y) قبل إدخال الوسيط (M)
3- يجب أن يؤثر المتغير الوسيط (M) على المتغير التابع (Y)

إذ سيتم التحري عنها وفقا لمعادلة الانحدار الخطي البسيط الآتية:

$$Y = \alpha + \beta X + ui$$

اما المعادلة التقديرية فيمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$\hat{Y} = \hat{\alpha} + \hat{\beta} X$$

و تمثل $\hat{\alpha}$ (α) Constant مقدار الثابت

(Y) هو دالة للقيمة الحقيقية في (X)

B ميل خط الانحدار (Slope)

1- اختبار فرضية التأثير الرئيسة (الاولى) : التي نصت على ما يأتي **(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية في الحد من المخاطر)** اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

$$\widehat{M}= 0.665- 0.831\ (X)$$

وللتأكد من معنوية نموذج الانحدار أعلاه، تم إجراء اختبار تحليل التباين (ANOVA)، وجاءت نتائجه كما موضح في الجدول التالي:

الجدول(3-22) نتائج تحليل التباين (ANOVA)لاختبار معنوية نموذج الانحدار

المصدر	SS	df	MS	F	Sig.
الانحدار Regression	48.03	1	48.03	113.675	< 0.0001
الباقي Residual	51.97	123	0.42252033		

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول(3-22) ما يلي:

أ- بلغت قيمة (F) المحسوبة بين **أولوية التطبيق للضوابط الرقابية و الحد من المخاطر** (113.673) . وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.89) عند مستوى دلالة (0.05) وبناءا عليه نقبل الفرضية والتي تنص على**(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأولوية التطبيق للضوابط الرقابية في الحد من المخاطر)** عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%). وهذا مما يدل على وجود تأثير ذو دلالة معنوية **لأولوية التطبيق للضوابط الرقابية في الحد من المخاطر**.

ب- من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.69) يتضح بان **أولوية التطبيق للضوابط الرقابية** تفسر ما نسبته (69%) من المتغيرات التي تطرأ على **الحد من المخاطر** اما النسبة الباقية والبالغة (31%) فتعود إلى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث.

ج- يتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (-0.831) بان زيادة **أولوية التطبيق للضوابط الرقابية** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض **الحد من المخاطر** بنسبة (83.1%) .

د- بلغت قيمة الثابت (α) في المعادلة (0.665)، بمعنى عندما يكون أولوية التطبيق للضوابط الرقابية مساويا للصفر فان **الحد من المخاطر** لن يقل عن هذه القيمة.

2- اختبار فرضية التأثير الرئيسة (الثانية): التي نصت على ما يأتي **(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية في جودة التقارير المالية)** اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

$$\hat{Y}= 0.992+ 0.754\ (X)$$

أ- بلغت قيمة (F) المحسوبة بين متغير **أولوية التطبيق للضوابط الرقابية وجودة التقارير المالية** (324.853). وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.89) عند مستوى دلالة (0.05) وبناءا عليه نقبل الفرضية والتي تنص على (**يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية في جودة التقارير المالية)** عند مستوى دلالة (5%)، أي بدرجة ثقة (95%). وهذا ما يدل على وجود تأثير ذو دلالة معنوية **لمتغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية في جودة التقارير المالية.**

ب- من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.66) يتضح بان **متغير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية** تفسر ما نسبته (66%) من المتغيرات التي تطرأ على **جودة التقارير المالية** اما النسبة الباقية والبالغة (34%) فتعود إلى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث.

ج- يتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.754) بان زيادة **أولوية التطبيق للضوابط الرقابية** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة **جودة التقارير المالية** بنسبة (75.4%).

د- بلغت قيمة الثابت (α) في المعادلة (0.992)، بمعنى عندما يكون متغير **أولوية التطبيق للضوابط الرقابية** مساويا للصفر فان **جودة التقارير المالية** لن يقل عن هذه القيمة.

3- اختبار فرضية التأثير الرئيسة (الثالثة) : التي نصت على ما يأتي **(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير الحد من المخاطر في جودة التقارير المالية)** اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

$$\hat{Y}= 1.002- 0.740\ (M)$$

أ- بلغت قيمة (F) المحسوبة بين **متغير الحد من المخاطر و جودة التقارير المالية** (547.744). وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.89) عند مستوى دلالة (0.05) وبناءا عليه نقبل الفرضية والتي تنص على(**يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير الحد من المخاطر في جودة التقارير المالية)** عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

ب- من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.68) يتضح بان **متغير الحد من المخاطر** فسر ما نسبته (66%) من المتغيرات التي تطرأ على **جودة التقارير المالية** اما النسبة الباقية والبالغة (31%) فتعود إلى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث.

ج- يتبين من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.740-) بان زيادة **الحد من المخاطر** بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى نقصان **جودة التقارير المالية** بنسبة (74.0%) .

د- بلغت قيمة الثابت (α) في المعادلة (1.002)، بمعنى عندما يكون **الحد من المخاطر** مساويا للصفر فان **بعد جودة التقارير المالية** لن يقل عن هذه القيمة.

وبعد تطبيق اختبار سوبيل للوساطة كانت النتائج في جدول (3-23) لاتي :

جدول (3-23) نتائج اختبار سوبيل للوساطة

المسار	معامل الانحدار (β)	الخطأ المعياري (SE)	قيمة Z (سوبيل)	الدلالة الإحصائية
X → M	-0.831	0.1	5.53	دالة عند مستوى 0.05
M → Y	-0.74	0.1		

المصدر: إعداد الباحث

استنادًا إلى اختبار سوبيل في جدول (3-23) ، تبيّن أن المتغير الحد من المخاطر يلعب دور الوسيط بشكل دال إحصائيًا في العلاقة بين أولوية التطبيق للضوابط الرقابية و جودة التقارير المالية ، إذ بلغت قيمة Z المحسوبة (5.53)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (±1.96) عند مستوى دلالة 0.05، مما يشير إلى وجود تأثير وساطة معنوي. ويُفهم من ذلك أن جزءًا من تأثير أولوية التطبيق للضوابط الرقابية على جودة التقارير المالية يتم من خلال تأثيرها غير المباشر على الحد من المخاطر. وبذلك يمكن القول إن جزءًا كبيرًا من التحسين في جودة التقارير المالية يمكن تفسيره من خلال الدور الذي تلعبه الضوابط الرقابية في تقليل المخاطر، ما يعني أن تطبيق الضوابط لا يُحسّن التقارير بشكل مباشر فقط، بل أيضًا عن طريق تعزيز بيئة خالية من المخاطر. وهذا يُعزز أهمية تضمين إدارة المخاطر كجزء

أساسي في أنظمة الرقابة، ويؤكد أن فعالية الضوابط الرقابية تنعكس على جودة التقارير المالية من خلال الحد من المخاطر التشغيلية والإدارية داخل المؤسسة.

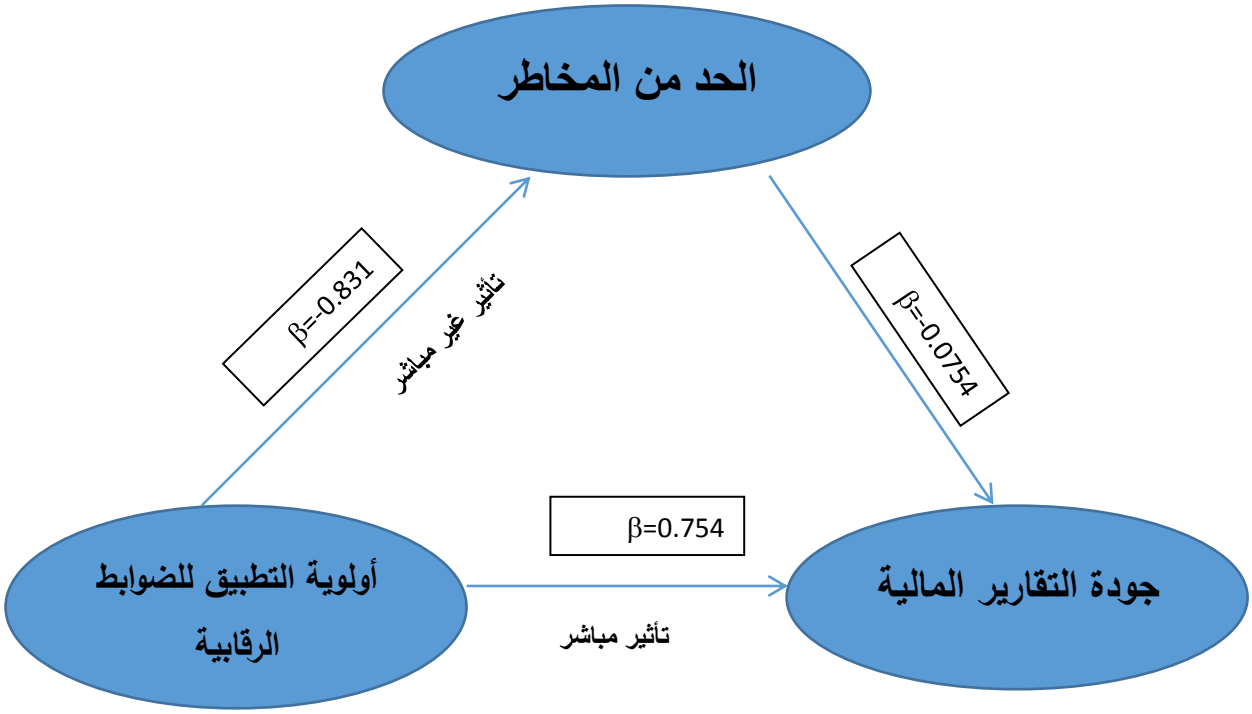

الشكل (3-24) مخطط الوساطة بين متغيرات البحث

الفصل الرابع

(الاستنتاجات والتوصيات)

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

(Conclusions)

هذا المبحث يتناول أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بناءً على التحليل الإحصائي، والنتائج المستخرجة من البحث.

أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث ما يأتي:

1. بينت النتائج أن تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية له دور كبير في الحد من المخاطر وهذا التأثير ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية.
2. لا تقدم الضوابط الرقابية ضمانًا مطلقًا لتحقيق الأهداف، بل ضمانًا معقولًا، نتيجة لقيود متأصلة مرتبطة بالعوامل البشرية والهيكل التنظيمي.
3. تقييم الضوابط الرقابية بشكل دوري باستخدام أدوات مثل مصفوفة تحليل الضوابط يعزز فعاليتها، ويساعد على تحديد أولويات التطبيق بناءً على مقارنة منفعتها وتكلفتها بالمخاطر المحتملة.
4. تُعد الضوابط الرقابية أحد اهم استراتيجيات إدارة المخاطر للاستجابة للمخاطر.
5. الضوابط الرقابية تمثل الدعامة الاساسية لضمان الحد من المخاطر، ويؤدي ضعفها إلى تراجع كبير في ادارة المخاطر.
6. أولوية التطبيق للضوابط تتأثر باحتمالية و تأثير وقوع المخاطر، حيث أن الضوابط الرقابية التي تحد من احتمالية و تأثير وقوع المخاطر الاعلى خطرا تحتل الأولوية القصوى في قرارات التطبيق.
7. شهية المخاطر عامل تنظيمي مهم، تبيّن الدراسة أن المؤسسات تدرك أهمية تحديد شهية المخاطر ضمن أطر واضحة ومحددة، وأن الانحراف عن هذا الإطار قد يؤدي إلى قرارات غير منضبطة، مما يعكس نضجًا مؤسسيًا في ضبط العلاقة بين المخاطرة والعائد.
8. الضوابط الرقابية تعزز جودة التقارير المالية، حيث أظهرت النتائج أن تطبيق الضوابط ينعكس إيجابيًا على جودة المعلومات المحاسبية، ويقلل من فرص التلاعب في الأرباح والتضليل، كما يعزز التحفظ المحاسبي، مما يرفع من موثوقية التقارير المالية.
9. الضوابط الرقابية تمثل خط الدفاع الأول لضمان جودة التقارير المالية، ويؤدي ضعفها إلى تراجع كبير في مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: التوصيات

(Recommendations)

يهدف هذا المبحث إلى تقديم توصيات عملية مستندة إلى النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

التوصيات:

1. تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية داخل المؤسسة عن طريق رفع الوعي بين الموظفين بأهمية الالتزام بالضوابط الرقابية و انعكاسها على جودة التقارير المالية
2. إجراء تقييم دوري للضوابط الرقابية باستخدام أدوات تحليلية منهجية، بما في ذلك مصفوفة تحليل الضوابط، لتحديد أولوية تطبيقها بما يضمن فعاليتها وملاءمتها وكفاءتها من حيث التكلفة.
3. إعادة تصميم و ترتيب الضوابط الرقابية حسب الأولوية بما يحقق التوازن بين الكلفة و الفاعلية، مع التركيز على الضوابط الأكثر تأثيرا في الحد من المخاطر.
4. إجراء تقييم دوري لمصفوفة المخاطر المرتبطة بنشاط المؤسسة، وربط هذا التقييم بمراجعة فعالية الضوابط الرقابية، بما يضمن توجيه الموارد نحو الأولويات الحقيقية.
5. دمج الضوابط الرقابية ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية، لتكون جزءًا من استراتيجيات الاستجابة الفعالة للمخاطر.
6. تفعيل برامج تدريب وتوعية للعاملين بمختلف المستويات، لرفع كفاءتهم في التعامل مع أنظمة الرقابة وفهم طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاط المؤسسة.
7. الاهتمام بتقوية الضوابط المرتبطة بالتقارير المالية باعتبارها خط الدفاع الأول في الحفاظ على جودة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها.
8. الاعتماد على الضوابط الرقابية كوسيلة للحد من ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب المحاسبي، وتعزيز مبادئ الشفافية والتحفظ.
9. تعزيز دور الجهات الرقابية في مراقبة مستوى الالتزام بالضوابط، وتحديد نقاط الضعف التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية.
10. اعتماد جودة التقارير المالية كمؤشر رئيسي لفعالية الضوابط الرقابية، مع مراجعة دورية وتحديثات مستمرة عند انخفاض مستوى الجودة.

المراجع والمصادر

- المراجع والمصادر العربية
- المصادر المكتوبة باللغة الاجنبية

المراجع : القرآن الكريم

المصادر العربية

اولا : الكتب

1-الرمحي، زاهر عطا، (2017): **" الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية"** ، الطبعة الاولى ، دار المأمون للنشر والتوزيع ،عمان.

2-صالح، احمد السيد والسيد، داليا،(2019): **"مبادئ الرقابة و المراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية والامريكية"**، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

ثانيا: البحوث و الدوريات العربية

1-أبو رشيد، هائل. (2015). **" دور الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر إدارة الأرباح : دراسة ميدانية على المصارف التجارية السورية"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة تشرين ، سوريا ، المجلد 37 ، العدد2.

2-أبو نبعه ، علاء عبدالعزيز،(2021): **" تقييم الضوابط الرقابية في الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي"** ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

3-البلداوي ،علاء عبد الكريم والعزاوي، رسل فليح حسن، (2018): **"دور برامج إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر بالمطارات الدولية: بحث تطبيقي في مطار بغداد الدولي"** ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية (JAFS)، المجلد 13، العدد 44 ،الفصل 3.

4-بن همام، محمد همام و سريع، خالد خميس و الجابري، خالد محمد. (2024). **"دور نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية - دراسة حالة البنك الاهلي اليمني"** ، مجلة جامعة فزان العلمية ، المجلد 3 ، العدد 2.

5-بهلول، سماء محمد محمد. (2024). **"أثر تطبيق الرقمنة المصرفية المحاسبية على تحسين جودة التقارير المالية للمعلومات المحاسبية بالبنوك المصرية :دراسة تطبيقية"** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد 38 ، العدد 2 ،(491 - 536) .

6-جاسم، تبارك اياد و ابراهيم، محمد عبد الله. (2023). **" قياس تأثير آليات الحوكمة الداخلية في جودة التقارير المالية "** ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية (JAFS) ،المجلد 18 ، العدد 65 ، (32-49).

7-جعفر، طيبة عبد الكريم محمد و حميد ، سلوان حافظ ، (2023): **" تقييم الضوابط الرقابية للموجودات الثابتة للحد من مخاطر الاحتيال"** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، جامعة المستنصرية ، المجلد 20 ، العدد 81 .

8-الجعفري، محمد الناجي ،(2021): **"إدارة المخاطر السياسية وأثرها على استراتيجية المنظمات في السودان - دراسة ميدانية على المنظمات العاملة في ولاية الخرطوم"** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد 5 ، العدد 9 ، (36-52).

9- حافظ ، لآلئ محمد. (2016). **"الإبعاد الأخلاقية والاجتماعية للتدقيق الخارجي وأثرها على مستخدمي التقارير المالية دراسة تطبيقية لمستخدمي القوائم المالية"** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 1، العدد 37 ،(292 -322).

10-حجازي، منى أحمد عصام أحمد ماهر،(2022): **" دور الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة لدعم الأطراف المستفيدة في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية)"** ، مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية و نظم المعلومات ، المجلد 2 ، العدد 4 ، (1-38).

11-الحسيني ، ابتهال قاسم كطيو والجواهري، بشرى عبد الوهاب. (2018). **"إطار مقترح لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية في نظم المعلومات المحاسبية لتعزيز الثقة دراسة تطبيقية في أحد المصارف المساهمة الخاصة "** ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، الجامعة الاسلامية في النجف الاشرف ، المجلد1 ، العدد 50 ، (429-472).

12-حنا، نعيم فهيم و الشتري، سعد السيد حسن وأسماء، علي أمين السيد محمد خلف. (2024)**."أثر تغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لقصر النظر الإداري في علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية" دليل من البيئة المصرية "**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 46 ، العدد 4 ، (459 - 528).

13-خليل، هادي شوكت و داود، ساميا أحمد.(2022). **"دراسة تأثير المخاطر المصرفية في جودة التقارير المالية باستخدام نموذج(Panel-ARDL) "دراسة تجريبية على المصارف التجارية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 9 ، العدد 2.

14-دشتي، علي خضير عبدالكريم ، (2024) : **" دور المحاسبة عن تغيرات أسعار الصرف في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية : دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة بدولة الكويت"** ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 16، عدد خاص ، (1132- 1156).

15-الدعمي، أحمد ناصر عباس ،(2024): **"أثر مؤشرات قائمة الدخل في تقييم إدارة الأرباح"** ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 20 ، العدد 80 ، (31-42).

16-ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، دائرة الشؤون الفنية والدراسات ،(2021): **"دليل الرقيب المالي"** ، العراق.

17-ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، دائرة الشؤون الفنية والدراسات ،(2024): **"دليل الرقابة الداخلية "** ، العراق.

18-ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، دائرة الشؤون الفنية والدراسات ،(2019): **" الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في العراق "** ، العراق.

19-سليمان، محمد محمود وحسني، أحمد ماهر. (2022). **"أثر تهديدات خروج كبار حملة الأسهم على جودة التقارير المالية"** ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد 44 ، العدد 4 ،(250 - 289).

20-السيد ، ميرفت حسين ،(2023): **"خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر وفقا للمتغيرات والتطورات الحديثة"** ، جمعية المراجعين الداخليين اليمينية.

21-السيد، أحمد عشري رجب و عبد الهادي، إبراهيم عبد الحفيظ و أبو العلا، محمد عبد العزيز ، (2024): **"تفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة ميدانية"** ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط ، المجلد 5، العدد 2 ، الجزء 2 ، (1123- 1154).

22-شاهين، مروة فوزي عبدالسلام حسن، والميهي، رمضان عبد الحميد وعطية، محمد راضي. (2024). **"أثر جودة التقارير المالية على العلاقة بين جودة المراجعة والتنبؤ بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات، المجلد 16 ، العدد 2 ، (559-581).

23-شكري، علاء محمد.(2024). **"دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة بالتداول السعودي"** ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 5 ، العدد 1 ، الجزء 2 ،(401-435).

24-صابر، محمود عبد المنعم و أبوطالب، أحمد محمد ، (2022): **" تأثير ضغط النظراء على جودة التقارير المالية :دراسة تطبيقية"** ، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة ، المجلد 2 ، العدد 4 ، (1-18).

25-الصديق، بابكر ابراهيم و علي، زهير احمد و علي، اسراء طالب. (2024). **"أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS 6) على جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على عينة من شركة الاستكشافات النفطية".** مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ، المجلد 49 ، العدد 145 ، (154-162).

26-طاهر، نجوم عرار والعاني، صفاء احمد ،(2022): **تأثير مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة التقارير المالية للمصارف العراقية"** ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 14، العدد 45 ،(189 - 226).

27-ظاهر، عادلّ بشير و سالم، عقيل وفياض، إسراء كاطع. (2023): **"دور جودة التقارير المالية الدورية في الحدّ من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العراقية"،** مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 15، العدد 47 ،(301 - 319).

28-العازمي، يوسف سلمان فهد مطلق و نور الدين، جهاد أحمد وعمران، رجب محمد. (2023). **"دور التدوير الاجباري لمراقبي الحسابات في تحسين جودة التقارير المالية بالجمعيات التعاونية الكويتية " دراسة تطبيقية"** ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، المجلد 15 ، العدد 3 ،(-43) 1.

29-عبادي، دعاء سرحان، وخضير، محمد حسن. (2023). **"تكنولوجيا الامن السيبراني وانعكاس تطبيقه على جودة التقارير المالية: دراسة استطلاعية لعينة من المدققين الداخليين والخارجيين"** ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية (JAFS) ،المجلد 18 ، العدد 64 ، (374-390).

30-عبد الحميد، إسلام محمد. (2024). **" أثر جودة المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية"** ، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية ،المجلد 4 ، العدد 9.

31-عبد، شهد ماجد و حسين، عبد الرسول علي، (2021): **"امكانية الاستعمال المزدوج لأدوات التحليل الاقتصادي مصفوفة شدة المخاطر الاستراتيجية كمثال"** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 19، العدد 70 ، (120-146).

32-عبدالحليم، احمد حامد محمود. (2018). **"أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال السعودية"** ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 5، العدد 1، (538- 588).

33-العزاوي، رشا حربي مهدي وعباس، كاظم احمد جواد،(2024)**: "تشخيص الفجوة بين واقع نظام ادارة المخاطر والمواصفة القياسية الدولية (ISO31000: 2018) في الشركة العامة للصناعات التعدينية"،** مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد 49 ، العدد 144.

34-عمارة، فاطمة محمود عبد اللاه و شحاته، محمد موسى علي و البسطويسي، مروة أحمد. (2023). **"أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة السحابية على جودة التقارير المالية بالشركات الصغيرة والمتوسطة " دراسة تحليلية"** ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، المجلد 15، العدد 3 (عدد خاص) ، (1-53).

35-العمري، صفية ، (2023): **"تسيير المخاطر المالية"** ، دروس وتمارين موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر03 .

36-عنفليص، حسناء و عبود ، فرقد سلمان. (2023). **"دور حوكمة الشركات في علاقة نظام الرقابة الداخلية بجودة القوائم المالية (دراسة ميدانية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"** ، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد21.

37-فارس، اشرف هاشم و صبحي، رحمة حميد. (2024)."**اثر خصائص لجان التدقيق في جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)"** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20، عدد خاص ،(768 - 793).

38-كاطع، علي خلف و خلف، سحر ناجي. (2021)**. " دور اجراءات الرقابة الداخلية في تعزيز جودة القوائم المالية وتأثيرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية "**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 13 ، العدد 1.

39-كاظم، احمد حميد وحمدان، خولة حسين، (2024): **"دور وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر العوامل الاقتصادية والاجتماعية باستخدام مصفوفة المخاطر: بحث تطبيقي في الشركة العامة للنقل البري"** ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية (JAFS) ،المجلد 19 ، العدد67 ، (294-313).

40- متولي، فادية ناجي محمد. (2024). **"دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لتحقيق جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية "** ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 5 ، العدد 2 ، الجزء 2 ،(1155-1190).

41-محمد، رامي محروس محمد و الشيشيني، حاتم محمد عبد الرؤوف و خاطر، إقبال محمد رشاد. (2024): **"دور المراجعة الداخلية لزيادة جودة التقارير المالية في ظل بيئة التحول الرقمي"** ، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 42 ، العدد 2.

42-محمد، رامي محروس محمد، (2024): **"دور المراجعة الداخلية في تقييم وإدارة المخاطر في ظل بيئة التحول الرقمي"** ، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 42 ، العدد 3.

43-محمد، سلوى درار عوض.(2020). " **أثر تطبيق المحاسبة العادلة على جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين (دراسة ميدانية لشركة الاتصالات السعودية)"** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ،المجلد 4 ، العدد 8 ،(59-70).

44-محمد، عبدالعزيز محمد، (2024): **"دور التصميم الجرافيكي في إدارة المخاطر والأزمات"** ، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد 5 ، العدد 3 ، (27-52).

45-محمد، عدنان ياسر ،(2024): **"تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS1) على جودة التقارير المالية : بحث في عينة من البنوك التجارية"** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 20 ، العدد 65 ، الجزء 2 ، (40-61).

46-مدقق داخلي معتمد ،(2021): **"اساسيات التدقيق الداخلي"** ، الجزء الاول ، Powers Resources Corporation**.**

47-مؤسسة النقد العربي السعودي ، إدارة التفتيش البنكي. (2008). **"دليل مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وإرشادات الرقابة"** ، المملكة العربية السعودية.

48-موسى ، الطيب حامد ادريس، (2023): **"دور القوائم المالية في تحسين جودة التقارير المالية بالقطاع الصناعي - دراسة حالة شركة سابك للمواد البتروكيماوية بالمملكة العربية السعودية"** ، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، (60-83).

49-هيئة تنظيم الاعمال الخيرية ، (2020): **"دليل ضوابط الرقابة الداخلية لدى المنظمات غير الهادفة للربح"** ، دولة قطر.

50-يوسف، هبة إبراهيم عبد العزيز و البسيوني، هيثم محمد عبد الفتاح **.** (2024). **"مؤشر محاسبي مقترح للتحول الرقمي وأثرة علي جودة التقارير المالية :دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية"** ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 5 ، العدد 2 ، الجزء 2 ،(933-989).

رابعا: الرسائل والاطاريح

1-أيوب، بلال و شعيب، بوشنه. (2021). " **تقييم دور التدقيق الداخلي في نظام الرقابة الداخلية - دراسة حالة بنك الخليج وكالة أدرار"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية - أدرار ،الجزائر**.**

2-برداد،عبد النور. (2020). **"دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة ، الجزائر.

3-البكيرات، أنيسه قاسم حسين. (2024). **"دور التدقيق الداخلي في تقييم مدى تطبيق معايير الاستدامة لتحسين جودة التقارير المالية"** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة، جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق.

4-بن ساسية، زينب.(2017). **"دور الضوابط الوقائية لنظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر - دراسة حالة المصرف الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي-وحدة تقرت"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

5-بو خناف، سلمى وبن هارون، خلود.(2019). **"دور الرقابة الداخلية في تعزيز شفافية القوائم المالية - دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز - وحدة قالمة-"**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم علوم مالية، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

6-بوداود، خليد. (2023). **"استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، الجزائر.

7-بولفراخ، سارة. (2023). **"دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية - دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، الجزائر.

8- الجودي، مني أمحمد. (2019). **" دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات – بسكرة"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في مسار العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.

9- ديلمي، إيهاب و جبارني، عبد الحق.(2024). **" دور الرقابة الجبائية في تحقيق جودة التقارير المالية للمؤسسة - دراسة حالة في مركز الضرائب برج بوعريريج (CDI)"** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ،التخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر.

10-صالح، هدى هادي محمد. (2023). **" دور التدقيقُ الداخلي في تحديدُ درجة تشتت وضوح الرؤيةُ بينُ الإدارة العليا والوسطى والدنيا وتأثيره في إضافة قيمّة للشركة "** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيلُ شهادة الماجستير علوم في المحاسبة، جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق.

11-ظريف، مريم.(2021). **"مدى استجابة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس- ، الجزائر.

12-عبود، علي رزوقي. (2021)**."اثر تطبيق(IFRS) في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وانعكاسها على قيمة الشركة - دراسة تحليلية مقارنة في عينة من الشركات العراقية والاردنية المدرجة في السوق المالي"** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة، جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق.

13-علي، علياء مهدي.(2023). **"تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذي القرار"** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة ، جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق.

14- الكركوشي، صفاء جبار عبد عون. (2024). **"التحكم بالمخاطر المالية وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسه على قرارات المستثمرين"**، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم المحاسبة ، جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق.

15- محمد، حاتم خالد عبد الكريم. (2016). **"قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية - دراسة ميدانية على بنك النيل (2007-2010)"** ، رسالة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي، السودان.

16- ناصر، علاء محمد عشبه. (2024). **"كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية ادارة المخاطر في تعزيز الامتثال و انعكاسه على جودة البيانات المالية"** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيلُ شهادة الماجستير علوم في المحاسبة، جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق.

17- ناير، فاروق و بوزيدي، عبد الرحمان. (2022). **" دور نظام الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية التقارير المالية : دراسة حالة: مؤسسة سونلغاز - تبسة- "**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل

شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) ، فرع محاسبة ومالية ، التخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة والمالية ، جامعة العربي التبسي – تبسة ، الجزائر.

المصادر المكتوبة باللغة الاجنبية

First: Book

1- Bessis, J.(2015). **RISK MANAGEMENT IN BANKING ,** 4th edition . John Wiley & Sons.

2- Carretta, A., Fiordelisi, F., & Schwizer, P. (2017). **"Risk culture in banking"**, Springer International Publishing, Cham, Switzerland.

3- COSO. (2013). **Internal control – Integrated Framework**, Executive summary. USA: Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission. Retrieved from https://www.coso.org/Documents/990025P-Executive-Summary-final may20.pdf.

4- Gleim,Irvin N.(2020).CIA REVIEW, Part 1: ESSENTIALS OF INTERNAL AUDITING.40TH Anniversary Edition, Gleim Publications.

5- Green, P. E. (2016). **Enterprise Risk Management** : A Common Framework for the Entire Organization. UK: Elsevier.

6- Hardy, K. (2015). **Enterprise Risk Management :** A Guide for Government Professionals. USA: John Wiley & Sons .

7- Harrison, Walter .T & Horngren, Charles .T , & William Thomas .C, & Tietz, Wendy. M , & Suwardy, Themin, (2018), **"Financial Accounting - International Financial Reporting Standards "**, Eleventh Edition, Pearson Education Limited.

8- Hightower, R. (2009). **Internal controls policies and procedures**. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, United States.

9- Hopkin, P. (2010). **Fundamentals of Risk Management**: Understanding, evaluating and implementing effective risk management (First edition ed.). UK: Kogan Page Limited.

10- Hopkin, P. (2017). **Fundamentals of Risk Management**: Understanding, evaluating and implementing effective risk management (4th edition ed.). UK: Kogan Page Limited.

11- Hull, J .(2015). **Risk Management and Financial Institutions.** (4th edition). John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, United States.

12- IIA. (2009). **IIA Position Paper: The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management**. USA: The institute of internal auditors. Retrieved from https://na.theiia.org/standardsguidance/Public%20Documents/PP%20The%20Role%20of%20Internal%20Auditing%20in%20Enterprise%20Risk%20Management.pdf

13- IIA. (2024). Global standards internal audit . USA: The Institute of Internal Auditors. Retrieved from https://www.theiia.org/en/standards/2024-standards/global-internal-audit-standards./

14- ISO. (2018). ISO 31000:2018 Risk management — Guidelines. ISO. Retrieved from ISO 31000:2018(en), Risk management - Guidelines, https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:31000:ed-2:v1:en.

15- Kieso , Donald .E ,& Weygandt, Jerry .J & Warfield, Terry .D,(2018), "**intermediate accounting**" ,IFRS third edition, John Wiley & sons, United States.

16- Kieso , Donald .E ,&Weygandt, Jerry .J & Warfield, Terry .D,(2020), "**intermediate accounting**" ,IFRS Fourth edition, John Wiley &sons, United States.

17- Louwers, T. J., Blay, A. D., Sinason, D. H., Strawser, J. R.,& Thibodeau, J. C.(2018). **Auditing & Assurance Services**, Seventh edition. McGraw-Hill Education, United States.

18- Louwers, T. J., Ramsay, R. J., Sinason, D. H., Strawser, J. R.,& Thibodeau, J. C.(2015). **Auditing & Assurance Services**, Sixth edition. McGraw-Hill Education, United States.

19- Mbeba, R. D. (2007**). MFI Internal Audit and Controls Trainer's Manual**. *August, available online at: http://www. meda. org*.

20- Moeller, R. R. (2014).**Executive's Guide to COSO Internal Controls**: Understanding and Implementing the New Framework. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, United States.

21- Pickett, K. S. (2010). **The internal auditing handbook**. John Wiley & Sons.

22- Schroeder, Richard. G, & Clark, Myrtle. W, & Cathey, Jack. M, (2014), **"Financial Accounting Theory And Analysis - Text And Cases"** , Eleventh Edition, John Wiley & sons, United States.

23- Spiceland, J. David, & Nelson, Mark. W, & Thomes, Wayne. B, (2020), **"Intermediate Accounting"**, Tenth Edition, McGraw-Hill Education, United States.

24- Spiceland, J. David, & Nelson, Mark. W, & Thomes, Wayne. B, & Winchel, Jennifer, (2023), **"Intermediate Accounting"**, Eleventh Edition, McGraw-Hill Education, United States.

25- Spiceland, J. David, & Nelson, Mark. W, & Thomes, Wayne. B, (2018), **"Intermediate Accounting"**, Ninth Edition, McGraw-Hill Education, United States.

26- Spiceland, J. David, & Sepe, James. F & Nelson, Mark. W, & Thomes, Wayne. B, (2016), **"Intermediate Accounting"**, Eighth Edition, McGraw-Hill Education, United States.

27- Spiceland, J. David, & Sepe, James. F, & Nelson, Mark. W, (2013), **"Intermediate Accounting"**, seventh Edition, McGraw-Hill Education, United States.

28- U.S. DEPARTMENT OF ENERGY. (2014). **Internal Control Evaluations** : Fiscal Year 2014 Guidance, U.S.A.

Second: Research, periodicals and magazines

29- Al Fattehallah, Mohammed Abd Ali M.A. & Alsujair Mohammed Hwueish Allawi. (2022). Transparency of Financial Reporting According to the S&P500 Indices and its Implications for Accounting Information Risks - Evidence from the Iraq Stock Exchange, *Technium Business and Management (TBM)* , Vol. 2, No. 3, pp.140-158.

30- Anuruddha, M.S. & Mahanamahewa, P. (2021). "**The Influence of Internal Controls on Public Financial Reporting Quality (PFRQ) in Sri Lanka; an Empirical Study**". Account and Financial Management Journal (AFMJ), Volume 6, Issue 7.

31- Berg, Heinz-Peter.(2010). "**RISK MANAGEMENT: PROCEDURES, METHODS AND EXPERIENCES"**. Reliability: Theory & Applications, Volume 5, Issue 2 (17), (79-95).

32- Brum, Maria Cecilia da Silva & Gonzalez, Pedro Solana & Vanti, Adolfo Alberto.(2023). "**The influence of internal controls on risk mitigation: A focus on accounting information compliance"**. Contabilidad y Negocios, the Pontifical Catholic University of Peru. Volume 18, Issue 36, pp.(139-160).

33- Hamid, Asaad Farhan.(2018)." Internal Controls Over Financial Reporting". Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Management and Economy, Tikrit University, Volume 2, Issue 42 (part 2).

34- Hao, Dong Yang & Qi, Guo You & Wang, Jing.(2018). " **Corporate Social Responsibility, Internal Controls, and Stock Price Crash Risk: The Chinese Stock Market".** Sustainability, Volume 10, Issue 5 , 1675.

35- Jawab, Fouad & Arif, Jabir. (2015). "**Risk Matrix Model Applied to the Outsourcing of Logistics' Activities"**. Journal of Industrial Engineering and Management(JIEM), Volume 8, Issue 4,(1179-1194).

36- Kabuye, F., Alinda, K., Bugambiro, N., & Kezaabu, S. (2021). **"Intellectual capital, isomorphic forces and internal controls over financial reporting in**

Ugandan microfinance institutions". Cogent Business & Management, Volume 8, Issue 1.

37- Lobo, G., Wang, C., Yu, X., & Zhao, Y. (2020). **"Material weakness in internal controls and stock price crash risk"**. Journal of Accounting, Auditing & Finance, Volume 35, Issue 1, (106-138).

38- MUHAMMAD, R. U. Y. U., Madawaki, A., & Jibril, J. (2023). **"Internal controls and financial reporting quality of Nigerian deposit money banks: an empirical analysis"**. Nigerian Journal of Management Sciences, Volume 24, Issue (2b),(295-302).

39- Oktavia, Fitriyeni & Pamungkas, Bambang.(2019)." **Internal Controls in the Sales Cycle to Minimize Risks: Case Study at PT XYZ ".** 1st Asia Pacific Business and Economics Conference (APBEC 2018), Atlantis Press, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 89, (pp. 78-86).

40- Salameh, R. S.(2019). "**WHAT IS THE IMPACT OF INTERNAL CONTROL SYSTEM ON THE QUALITY OF BANKS' FINANCIAL STATEMENTS IN JORDAN?".** Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 23, Issue 5.

41- Salin, A. S. A. P. & Zakaria, K. M. & Nawawi, A.(2018). "**THE IMPACT OF WEAK INTERNAL CONTROLS ON FRAUD**". 1st International Conference on Religion, Social Sciences and Technological Education, Islamic Sciences University of Malaysia, Nilai, Malaysia.

42- Sekyi, Ellis Kofi Akwaa & Gene, Jordi Moreno.(2017). "**Internal controls and credit risk relationship among banks in Europe".** Intangible Capital**,** Volume 13, Issue 1 ,(25-50).

43- Sharma, Neeraj Kumar. (2022). **" Effects of Integrity and Controls on Financial Reporting Fraud ".** Poonam Shodh Rachna, Volume 1, Issue 8.

44- Tarighi, H., Hosseiny, Z. N., Abbaszadeh, M. R., Zimon, G., & Haghighat, D. (2022). How do financial distress risk and related party transactions affect

financial reporting quality? Empirical evidence from Iran, *Risks*, Volume 10, Issue 3 *(*46*)*.

Third: Foreign messages and treatises

45- Lachney, Kent. (2018). "**AN EXPLORATION OF INTERNAL CONTROLS AND THEIR IMPACT ON EMPLOYEE FRAUD IN SMALL BUSINESSES".** Doctoral Study Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Business Administration, Liberty University, United States.

46- Stephens, Brian.(2021). **"Analysis: Internal Controls Impact on the Mitigation of Risk and Fraud in Public Finance"**. MPA/MPP/MPFM Capstone Projects. 377. https://uknowledge.uky.edu/mpampp_etds/377

47- Smit, Yolande.(2012). "**A STRUCTURED APPROACH TO RISK MANAGEMENT FOR SOUTH AFRICAN SMEs".** Thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree Doctor of Technology : Internal Auditing in the Faculty of Business, Cape Peninsula University of Technology, Cape Town, South Africa.

المصادر الإلكترونية:

- سوق العراق للأوراق المالية . (2025).*موقع سوق العراق للأوراق المالية* .تم الاسترجاع في 28 مايو 2025، من http://www.isx-iq.net/

الملاحق

الملحق (1)

أسماء السادة الخبراء والمحكمين حسب اللقب العلمي الذين استعان بهم الباحث

ت	الاسم واللقب العلمي	التخصص الدقيق	مكان العمل
1	أ.م. اسماء نعمان جاسم	محاسبة مالية وتدقيق	جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد
2	ا.م.د. احمد نعمة	محاسبة مالية	جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
3	أ.م.د. اشرف هاشم فارس العبدون	محاسبة مالية و تدقيق	جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد
4	أ.م.د. علي عبد الحسن عباس	سلوك تنظيمي	جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
5	أ.م.د. .جاسم عيدان براك	محاسبة مالية	جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
6	م.د. سجى اكرم عبدالرزاق الشيخلي	محاسبة مالية	الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد
7	م.د.عبد الرسول عبد العباس صاحب السلمان	تدقيق	جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
8	م.د. انمار عدنان خضير	محاسبة مالية	جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

ملحق رقم (2)

جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد

قســــــــم المحاســـــبة

((استبانة أولوية التطبيق للضابط الرقابي و دوره في الحد من المخاطر و انعكاسه على جودة التقارير المالية))

تحية طيبة وبعد.....

نأمل تعاونكم معنا في الإجابة عن بنود الاستبانة المتعلقة بمتطلبات البحث العلمي الموسوم بـ **(أولوية التطبيق للضابط الرقابي و دوره في الحد من المخاطر و انعكاسه على جودة التقارير المالية)**، تهدف هذه الاستبانة إلى جمع بيانات دقيقة وموثوقة تُسهم في تحقيق أهداف البحث العلمي.

نرجو منكم استيفاء البيانات بكل دقة ووضوح وبصراحة تامة، وذلك بوضع العلامة المناسبة أمام العبارات التي تعكس آراءكم، نظرًا لما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال، الأمر الذي سيكون موضع تقدير واحترام، ونؤكد لكم أن البيانات التي تقدمونها ستُعامل بسرية تامة ولن تُستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط، و نشكر لكم مقدماً وقتكم وجهودكم، مع أطيب الأمنيات بمزيد من النجاح والتقدم في مسيرتكم الوظيفية والعملية.

البيانات الديموغرافية

يرجى التفضل بوضع علامة (√) في الاختيار المناسب لرأيكم

ت	البيانات والمعلومات						
1	الجنس	ذكر				أنثى	
2	الفئة العمرية	من 21 - 29		30 – 39		40 - 49	50 - فأكثر
3	سنوات الخدمة	من 1-5	6-10	11 - 15	16 - 20	21 - 25	26- فأكثر
4	التحصيل الدراسي	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه او ما يعادلها		اخرى
5	التخصص	محاسبة	ادارة اعمال	علوم مالية ومصرفية	احصاء	اقتصاد	اخرى
6	العنوان الوظيفي	م. مدقق	مدقق	مدقق اقدم	معاون مدير تدقيق	مدير تدقيق	مدير تدقيق اقدم	عضو لجنة التدقيق في مجلس الادارة
7	دورات التعليم المستمر	داخل العراق				خارج العراق		

المحور الأول: أولوية التطبيق للضوابط الرقابية

الضوابط الرقابية : هي اجراءات تستخدم لتخفيض المخاطر داخل العمل إلى ادنى حد ممكن ،وهي مصممة لزيادة الامتثال ولمنع الاخطاء واكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب.

البعد الاول: منفعة الضوابط الرقابية

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يتم استخدام الضوابط الرقابية في المؤسسة لتقليل اثر و احتمالية وقوع المخاطر.					
2	تساعد الضوابط الرقابية ادارة المؤسسة في تحقيق اهدافها من خلال تخفيف المخاطر.					
3	تسهم الضوابط الرقابية في تحسين كفاءة وفعاليّة العمليات التشغيلية في المؤسسة.					
4	الضوابط الرقابية تضمن وجود إجراءات لحماية الأصول من السرقة أو الضياع أو التلف او الاستخدام غير القانوني.					
5	تُعزِّز الضوابط الرقابية موثوقية التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة.					
6	تدعم الضوابط الرقابية التزام المؤسسة بالقوانين والأنظمة السائدة.					
7	تسعى الضوابط الرقابية إلى التخفيف من المخاطر التشغيلية والمالية بشكل فعّال.					
8	تُصمم الضوابط الرقابية في المؤسسة بهدف منع الأخطاء أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب.					
9	تساهم الضوابط الرقابية الفعَّالة في تقليل ممارسات إدارة الأرباح وزيادة استمرارية الأرباح في المؤسسة.					
10	تعمل الضوابط الرقابية على زيادة ثقة المساهمين و المستثمرين و باقي اصحاب المصالح مع المؤسسة.					
11	تحسن الضوابط الرقابية صورة و سمعة المؤسسة امام الجهات الرقابية و الهيئات التنظيمية والاسواق.					
12	المساهمة في تعزيز الحوكمة الجيدة من خلال توفير ادوات فعالة للإدارة العليا و مجلس الادارة لمراقبة الاداء و التحكم بالمخاطر.					
13	تحسن الضوابط الرقابية جودة المعلومات المحاسبية عبر الحد من التلاعب في إدارة الأرباح.					
14	تساهم الضوابط الرقابية الفعَّالة في تحسين كفاءة الاستثمارات.					

15	تساعد الضوابط الرقابية الفعَّالة على إدارة عدم اليقين المالي.					
16	تُسهم الضوابط الرقابية في تعزيز الصفة التنافسية للمؤسسة.					

البُعد الثاني : تكلفة الضوابط الرقابية

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تتحمل ادارة المؤسسة تكاليف تصميم و تطبيق و متابعة الضوابط الرقابية من اجل الحد من المخاطر التي تؤثر على أهدافها.					
2	تنقسم تكاليف الضوابط الرقابية إلى تكاليف مباشرة و غير مباشرة، عند تصميمها وتنفيذها.					
3	عادة ما تتحمل الادارة بعض التكاليف غير المباشرة الأخرى للضوابط الرقابية والتي قد تكون أكبر بكثير من التكاليف المباشرة ، وهذه التكاليف تنشأ من الآثار الجانبية السلبية المتأصلة في استخدام أنواع محددة من الضوابط.					
4	يجب ان لا تتجاوز تكلفة تصميم الضوابط الرقابية كلفة المخاطرة وشهية المخاطر.					
5	قد تنجم بعض التكاليف غير المباشرة عن سوء تصميم الضوابط الرقابية أو عن تطبيق نوع خاطئ من الضوابط في موقف معين.					
6	يجب على الادارة فهم الآثار الجانبية السلبية للضوابط الرقابية وأسبابها وعواقبها (التكاليف) لإصدار أحكام مدروسة بشأن التكلفة والفائدة.					
7	قد تنشأ التكاليف أيضًا من الحاجة إلى تكييف الضوابط الرقابية مع السياق الذي تعمل فيه، وهو أمر بالغ الأهمية.					
8	قد تكون عمليات تكيف الضوابط الرقابية مع الظروف المحلية مكلفة، ولكن عدم التكيف قد يجعلها أقل فعالية مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف غير مباشرة.					
9	تقوم المؤسسة بشكل دوري بمراجعة تصميم وتنفيذ الضوابط الرقابية للتأكد من فعاليتها وكفاءتها.					
10	كثيرًا ما تجهل المؤسسة حجم التكاليف المباشرة، أو لا تهتم بحسابها بدقة. الا انها تقر بأن هذه التكاليف ليست بسيطة، وبالتالي، لا بد من مقارنتها بالفوائد التي تحققت أو يُتوقع تحقيقها.					

11	هناك صعوبة في تقدير التكاليف المباشرة للضوابط الرقابية، إلا أنها قد تتضاءل مقارنةً بالتكاليف غير المباشرة الناتجة عن الآثار الجانبية الضارة، بما في ذلك التغيير السلوكي، والمناورات، وتأخير التشغيل، والمواقف السلبية.					
12	يتم تقييم فعالية الضوابط الرقابية من حيث التكلفة بعد تقييم تصميمها وأدائها.					
13	يتم تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية بناءً على تقدير ثلاثة عوامل: (1) تأثير المخاطر، (2) احتمالية وقوعها، (3) تكلفة الضوابط.					
14	إذا كانت احتمالية وتأثير المخاطر مرتفعين، تُعطى أولوية عالية لتطبيق الضوابط الرقابية حتى لو كانت تكلفتها مرتفعة.					
15	في حالة انخفاض احتمالية وتأثير المخاطر و ارتفاع تكلفة الضوابط الرقابية، يُفضل اللجوء إلى بدائل أقل تكلفة أو تأجيل تطبيق تلك الضوابط.					
16	تُعد المقارنة بين تكلفة الضوابط الرقابية والتكلفة المُتوقعة للمخاطر أساسًا لتحديد أولوية التطبيق.					

البُعد الثالث : القيود المتأصلة

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يفترض ان تكون الضوابط فعالة من حيث التكلفة اي ان تكلفة تطبيق الضوابط الرقابية أقل من التكلفة المتوقعة للخسائر في حالة عدم وجود هذه الضوابط.					
2	ان اقتصار الضوابط الرقابية على المعاملات الروتينية (بدون تغطية المعاملات غير العادية) يؤثر في جودة النظام الرقابي.					
3	هناك احتمالية كبيرة لتأثير الأخطاء البشرية أثناء تطبيق الضوابط الرقابية على فاعليتها.					
4	تؤثر عملية تدوير الموظفين أو تعيين موظفين جدد (دون تدريب كافٍ) سلبًا على فاعلية الضوابط الرقابية.					
5	هناك احتمالية مرتفعة للجوء الموظفين لاختصار الإجراءات الرقابية تحت ضغوط العمل لتحقيق الكفاءة.					
6	يُعد تواطؤ الموظفين (تعاونهم لخرق الضوابط) تحدياً رئيسياً لفاعلية الضوابط الرقابية حتى مع وجود فصل المهام.					

7	وجود احتمالية مرتفعة لتخطي كبار المسؤولين للضوابط الرقابية لتحقيق مصالح شخصية.					
8	يُمكن أن يؤدي سوء فهم الموظفين للضوابط الرقابية أو الأخطاء غير المقصودة إلى إضعافها.					
9	قد يهمل الأشخاص المسؤولون عن الضوابط هذه المسؤولية أو يسيئون استخدامها ، خاصةً عندما يكونون غير راضين أو يشعرون بالملل من وظائفهم.					
10	قد لا تتمكن الضوابط الرقابية من تغطية جميع المخاطر لأن ذلك قد يكون مكلفاً جداً.					
11	تطبق المؤسسة الضوابط الرقابية بناءً على تقييم التكاليف والمنافع ، مما يجعلها تتقبل بعض المخاطر .					
12	تعتمد فعالية الضوابط الرقابية على تقديرات واجتهادات بشرية (مثل تقييم الجدارة الائتمانية أو تحديد المخاطر)، وهي عرضة للخطأ أو سوء التقدير.					
13	قد لا تواكب الضوابط الرقابية تغيرات البيئة التكنولوجية أو التنظيمية أو التشغيلية، مما يجعلها أحيانًا غير فعالة أو غير مناسبة.					

المحور الثاني: المتغير الوسيط/ الحد من المخاطر

المخاطر : هي مزيج من احتمال وقوع حدث و تأثيره، ويمكن ان تتراوح هذه العواقب من الايجابية إلى السلبية.

البُعد الاول: تأثير و احتمالية وقوع المخاطر

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تُشكل المخاطر عائقًا أمام تحقيق أهداف المؤسسة.					
2	قد تؤدي المخاطر إلى عواقب إيجابية أو سلبية على المؤسسة.					
3	تؤثر المخاطر بشكل مباشر على فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
4	تعتمد النماذج المستخدمة في عملية تقييم المخاطر على احتمالية وقوع الحدث و التأثير المحتمل لوقوع الحدث على اهداف المؤسسة.					
5	تختلف احتمالية وقوع المخاطر حسب نشاط و حجم المؤسسة.					

6	تقوم إدارة المخاطر في المؤسسة برسم المخاطر التي تم تحديدها في خريطة بشكل يساعد في ترتيب المخاطر بحسب اولويتها.					
7	يتم ترتيب المخاطر التي تحديدها حسب الأولوية ، وتعطى الأولوية للمخاطر المحتملة الحدوث على المخاطر التي احتمال حدوثها مستبعد او ضئيل بغض النظر عن تأثير تلك المخاطر.					
8	تقوم المؤسسة بتقدير القيمة المالية لتأثير الخطر في حال وقوعه و ضرب هذه القيمة باحتمال وقوع الخطر لتحديد القيمة المتوقعة او الخسارة المتوقعة لذلك الخطر.					
9	في بعض الحالات تتوصل المؤسسة إلى مجال من الاحتمالات و الخسائر المتوقعة لكل احتمال من احتمالات وقوع الخطر.					
10	احيانا يتم تعيين احتمالات مختلفة لأخطار غير مرتبطة ببعضها البعض، أي احتمال وقوع احدها غير مرتبط باحتمال وقوع الاخر.					
11	يتم مراعاة المخاطر ذات الاهمية الكبرى عند تحديد أولوية تطبيق الضوابط.					
12	عندما تكون احتمالية وقوع المخاطر مرتفعة يتم تجاهل تكلفة الضوابط الرقابية.					
13	يتم الاخذ بنظر الاعتبار التغطية المالية المتوفرة للمخاطر (مثل التأمين و التحوط)عند تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية.					
14	يتم الاخذ بنظر الاعتبار تقلبات البيئة المحيطة عند تقدير احتمالية وقوع المخاطر.					
15	تفهم إدارة المخاطر في المؤسسة انه اذا كان مصدر الخطر غير مستقر أو غير متحكم به، زادت احتمالية وقوع الخطر.					
16	بعض مصادر الخطر تحمل بطبيعتها احتمالية أعلى لحدوث الخطر(مثل العنصر البشري) ،حيث تُعد الاخطاء البشرية في التشغيل من المخاطر ذات الاحتمالية المرتفعة للحدوث.					
17	بعض مصادر الخطر تحمل بطبيعتها احتمالية منخفضة لحدوث الخطر مثل البيئة الطبيعية (الكوارث) ، الا انها ذات تأثير عالٍ.					
18	قد تكون مصادر الخطر داخلية (مثل الخطأ البشري او ضعف الرقابة)، والتي غالبا ما تكون ذات احتمالية عالية الا انه يمكن التحكم بها.					
19	هناك مصادر للخطر خارجية (مثل تغييرات القوانين أو الكوارث الطبيعية)، و التي عادةً ما تكون ذات					

	احتمالية منخفضة أو غير متوقعة، لكن من الصعب التحكم بها.					
20	غالبًا ما يكون تأثير المصادر الخارجية للخطر كبيرًا (مثلاً: تغيّر سياسي مفاجئ، انهيار اقتصادي).					
21	قد يكون تأثير المصادر الداخلية للخطر متفاوتًا حسب طبيعة الخطأ (مثلاً: خطأ محاسبي قد يؤثر على التقارير المالية فقط، أو يؤدي إلى مخالفة قانونية).					

البُعد الثاني : شهية المخاطر

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تعتمد إدارة المخاطر مستوى المخاطر الذي تكون المؤسسة مستعدة لتقبله (شهية المخاطر) في تحديد المخاطر.					
2	تختلف درجة شهية المخاطر باختلاف المؤسسات استنادا على مدى استعداد الإدارة لتقبل المخاطر.					
3	يزداد ميل ادارة المؤسسة لتقبل المزيد من المخاطر كلما كانت ذات نزعة هجومية في العمل.					
4	اذا تم تقييم المخاطر و وجد ان احد المخاطر التي تم تحديدها تتجاوز درجة استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر فينبغي تطبيق استجابة مناسبة لهذا الخطر لإبقائه ضمن مستوى شهية المخاطر.					
5	عند غياب الاستجابات و الضوابط الرقابية على المخاطر تكون المؤسسة عرضة للخطر بصورته الكاملة (المتأصلة).					
6	عندما تطبق المؤسسة جميع الاستجابات و الضوابط الرقابية و تقنيات ادارة المخاطر يتبقى جزء من الخطر لا يمكن ازالته نتيجةً للتكلفة الباهظة و غير المبررة لإزالته.					
7	يجب ان يظل مستوى الخطر المتبقي ضمن حدود شهية المخاطرة لدى المؤسسة.					
8	قد تتحمل المؤسسة درجة من المخاطر نتيجة ممارسة نشاطاتها و تحصل مقابل تحملها لتلك المخاطر على الارباح.					
9	في بعض الاحيان تسعى المؤسسة وراء المخاطر، حيث تختار استغلال انواع معينة من المخاطر لتحقيق عوائد اعلى على الاستثمارات.					
10	يجب أن تكون شهية المخاطرة في المؤسسة محددة و موثّقة وواضحة للموظفين.					

11	ينبغي ان تتناسب شهية المخاطرة مع طبيعة عمل المؤسسة.					
12	ينبغي ان تكون قرارات ادارة المؤسسة و الموظفين متوافقة مع شهية المخاطر المعتمدة.					
13	في بعض الحالات تقوم ادارة المؤسسة بإشراك الموظفين في تحديد حدود المخاطر المقبولة.					
14	تلتزم المؤسسة بتدريب الموظفين على فهم حدود شهية المخاطرة					
15	تُترجم شهية المخاطر إلى سلوك فعلي من خلال ثقافة المؤسسة.					
16	تلعب الضوابط الرقابية في التعامل مع المخاطر دورًا اساسيًا في ضمان الالتزام بشهية المخاطرة المعتمدة.					
17	إذا كانت ثقافة المؤسسة حذرة ومتشائمة تجاه المخاطر، فقد لا يُنفّذ الموظفون قرارات فيها مستوى مقبول من المخاطرة حتى لو كانت ضمن (شهية المخاطرة).					
18	إذا كانت ثقافة المؤسسة متهورة أو غير منضبطة، فقد يتجاوز السلوك الفعلي للموظفين حدود شهية المخاطرة المعتمدة.					
19	اذا كانت المؤسسة تملك ضوابط رقابية ناضجة و واضحة في التعامل مع المخاطر، تكون أكثر قدرة على تطبيق شهية المخاطرة المحددة.					
20	يجب الاخذ بنظر الاعتبار شهية المخاطرة عند تحديد أولوية التطبيق للضوابط الرقابية.					

المحور الثالث: المتغير التابع/ جودة التقارير المالية

جودة التقارير المالية : وهي تعني مجموعة الخصائص التي يجب ان تتصف بها المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة لتلبية المتطلبات اللازمة لمستخدميها مثل :(القابلية للفهم والمصداقية والملاءمة والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب) و ترتبط بشكل اساسي بمدى قدرة المعلومات المعلنة على التأثير في قرارات مستخدمي تقارير المالية ، كما ان هناك مؤشرات للحكم على جودة التقارير المالية و من اهمها : مدى فائدة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وخلوها من التحريفات ، الامتثال للقوانين والمعايير المحاسبية ، انخفاض عمليات ادارة الارباح.

البُعد الاول : جودة المعلومات المحاسبية

ت	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تتميز المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بالملاءمة لقرارات المستخدمين وقدرتها على التأثير فيها.					

2	تمثل المعلومات المحاسبية الواقع الفعلي للمؤسسة تمثيلًا صادقًا من خلال اكتمالها وحيادها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.					
3	يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية عبر فترات مالية مختلفة أو مع مؤسسات أخرى لتقييم الأداء والمركز المالي.					
4	يمكن التحقق من المعلومات المحاسبية للتأكد من تمثيلها الأمين للوقائع الاقتصادية.					
5	تتسم المعلومات المحاسبية بالوضوح والدقة مما يجعلها سهلة الفهم لمستخدمي التقارير المالية.					
6	تُقدَّم المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب لتمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات فعالة.					

البُعد الثاني : جودة الارباح

ت	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تُعد جودة الأرباح مؤشرًا يعكس مدى جودة التقارير المالية المُعدة من قبل المؤسسة.					
2	تعكس جودة الأرباح كفاءة الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة.					
3	تعكس الأرباح المحققة الأداء التشغيلي الفعلي للمؤسسة.					
4	تشير جودة الأرباح إلى فعالية الضوابط الرقابية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.					
5	تعكس جودة الارباح مدى اعتماد المؤسسة على أنشطة تشغيلية حقيقية لتحقيق الأرباح، لا على التلاعب المحاسبي.					
6	تعكس جودة الأرباح مدى نجاح الضوابط الرقابية في ضمان دقة وموثوقية التقارير المالية.					

البُعد الثالث : التحفظ المحاسبي

ت	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق
1	يُسهم التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية لمستخدمي التقارير المالية.					
2	يُعزز التحفظ المحاسبي من مصداقية وموثوقية التقارير المالية.					
3	يحد التحفظ المحاسبي من قدرة إدارة المؤسسة على التلاعب بالقوائم المالية لتحقيق مكاسب شخصية					

	على حساب الأطراف الأخرى.					
4	يوفر التحفظ المحاسبي حمايةً للمستثمرين من الممارسات الانتهازية للإدارة.					
5	يُسهم التحفظ المحاسبي في تعزيز الثقة في التقارير المالية لدى المستثمرين والمستخدمين الآخرين.					
6	يُسهم التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.					

<u>ملاحظة:</u> اذا كان لديكم ملاحظات إضافية يرجى تفضلكم بأدراجها ادناه:

.....

.....**ممتنون لتعاونكم في ابداء آرائكم وسعة صدركم**

Abstract

This research aims to measure the impact of the priority of implementing regulatory controls in reducing risks and its reflection on the quality of financial reports, in the context of the Iraqi banking sector. The research community represented all Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange (ISX). A sample of ten banks was selected, namely (Bank of Baghdad, Middle East Investment Bank, Iraqi Investment Bank, National Bank of Iraq, Babylon Bank, Gulf Commercial Bank, Ashur International Investment Bank, Dijlah and Euphrates Bank for Development and Investment, Mansour Investment Bank, International Development Bank for Investment and Finance). The questionnaire was distributed to them, and consisted of three axes. The first axis dealt with the priority of application of regulatory controls and included (45) paragraphs distributed over (3) dimensions, namely (the benefit of regulatory controls, the cost of regulatory controls, and the inherent restrictions of regulatory controls). The first and second dimensions each had (16) paragraphs, while the third dimension had (13) paragraphs. The second axis dealt with reducing risks and included (41) paragraphs. It was distributed across (2) dimensions: (the impact and likelihood of risks, and risk appetite). The first dimension accounted for (21) items, while the second dimension accounted for (20). The third axis addressed the quality of financial reports and included (18) items distributed across (3) dimensions: (the quality of accounting information, the quality of earnings, and accounting conservatism). Each dimension had (6) items. The number of survey participants was (125) employees. The SPSS V.23 program was used to analyze the data.

The research reached several conclusions, the most important of which is that prioritizing the implementation of regulatory controls plays a significant role in reducing risks, and this impact is positively reflected in the quality of financial reports. In light of the conclusions, the research presented several recommendations, the most important of which is conducting a periodic evaluation of regulatory controls using systematic analytical tools, including the controls analysis matrix, to determine the priority of their implementation to ensure their effectiveness, suitability, and cost-efficiency.

Keywords:

•Priority of implementation of regulatory controls

•Risk reduction

• Quality of financial reports

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Accounting Department

The Priority of Implementing the Control Procedure and Its Role in Reducing Risks and Its Reflection on the Quality of Financial Reporting

A master's thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala, as part of the requirements for obtaining a Master of Science in Accounting

By the student

Murtadha Atiyah Dahham Abdullah Alradhi

Supervised by

Asst. Prof. Dr.Azher Subhi Abdulhussein Aljeboori

2025م **1447هـ**